وارده
١٢٢

الات

الله لا نعبد إلا إياه

لا إله إلا الله محمد رسول الله

تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار

للإمام العلامة أثير الدين الأبهري

1

[illegible] الله الصمد
أبو علي عبد الله بن محمد

حمد الله الملك الأحد
عبد عبده مصطفى

٥٦٩

الله
بسم الله الرحمن الرحيم
قد وقف هذا الكتاب مصطفى
رئيس الكتاب السابق لوجه الله
الخالق وسلمه للمتولي وحكم بصحته
حاكم الشرع الشريف [illegible]
[illegible]
يعمل به كما قال الواقف إلى قيام
الساعة وأخزى الله
من اشتراه وباعه
سنة ١١٥٤

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Reisülküttab Mustafa Ef.
Yeni Kayıt No:
Eski Kayıt No: 569

بسم الله الرحمن الرحيم

اسبح لله نور الانوار وكاشف الاسرار ومفتح ابواب
الملكوت ومشعشع الاضواء من تقدس الجبروت واهب
العقل ومفيض العدل واصلي على الكاملين المتالهين
خصوصا على محمد سيد المرسلين وعلى اله الطاهرين اما
بعد فانا نشرع في تحرير ما ادى اليه افكارنا فاستقر
عليه اراونا من القوانين المنطقية والعلوم الحكمية
ونبين فيه فساد اكثر الاصول المشهورة ونسميه تنزيل
الافكار في تعديل الاسرار ونستعين بالله وحده ونتوكل
عليه وهو حسبنا ونعم الوكيل العلم الاول في
المنطق وهو مرتب على مقدمة وخمس مقالات
اما المقدمة ففي غرض المنطق اعلم ان العلم هو حصول
صورة الشيء في العقل وهو اما تصور فقط كتصور معنى
الانسان واما تصور معه تصديق كما اذا تصورنا معنى
قولنا الانسان حيوان ثم صدقناه فالتصور ههنا هو ان
يحصل في العقل تصور الطرفين مع التاليف بينهما والتصديق
هو ان يحصل في العقل صورة هذا التاليف مطابقة
للاشياء في انفسها فكل تصديق معه تصور ولا ينعكس وكل
واحد منهما اما بديهي او كسبي اي محتاج الى الفكر اعني
ترتيب امور معلومة ليتادى منها الى ان يصير المجهول
معلوما والا لكان كل واحد منهما اما بديهيا او كسبيا والاول

باطل بالضرورة والثاني ايضا باطل والا لزم الدور
او التسلسل وكل واحد منهما محال والا لزم امتناع الاكتساب
والفكر قد يكون صوابا وقد يكون خطا والا لما وقع
بين العقلاء خلاف فالغرض من المنطق ان يكون عند
الانسان قانون فاصل بين الخطا والصواب في الفكر
فالحاجة ماسة الى تعلمه ليكون العالم به متمكنا من
استعلام المجهولات بحيث لا يعرض له الغلط في افكاره
لا يقال المنطق لا يخلو اما ان يكون كله كسبيا او لا
يكون والاول باطل والا لاحتاج الى قانون خارج عنه
ويودي الى التسلسل فيمتنع تحصيله فيتعين الثاني فلا حاجة
الى تعلمه لانه حينئذ اما ان يكون كله بديهيا او بعضه
بديهيا وبعضه كسبيا واياما كان فلا حاجة اليه اما على
القسم الاول فظاهر واما على القسم الثاني فلان البديهي
اما ان يستقل باكتساب المجهولات او لا يستقل والثاني
باطل والا لكان الكسبي منه محتاجا الى منطق اخر فيتعين
الاول فلا حاجة الى تحصيل القسم الكسبي منه فاذن لا حاجة
الى المنطق لانا نقول لا نسلم ان البديهي اذا كان
مستقلا باكتساب المجهولات فلا حاجة الى تحصيل القسم
الكسبي منه وانما يلزم ذلك ان لو كانت الافكار المستعملة
في اكتساب المجهولات كلها واقعة على القسم البديهي منه
وليس كذلك فان الافكار منها ما يقع على القسم البديهي

ومنها ما يقع على القسم الكسبي فالتي تقع على القسم الثاني
ربما يعرض فيها الخطا فلا بد من حصول قانون فاصل بين
الخطا والصواب لا يقال لو وقعت الحاجة الى المنطق
في معرفة الخطا والصواب لما كانت افكار من لا احاطة
له المنطق صائبة والتالي كاذب فان كثيرا ممن لم يعلم
المنطق لم يعرض له الخطا في افكاره لانا نقول لا نسلم
انه يلزم ان لا يكون افكاره صائبة وانما يلزم ذلك ان
لو لم يكن واقعة على القسم البديهي او نقول انما يلزم
ذلك ان لو لم يكن مؤيدا من عند الله تعالى بشدة الذكا
الموجب للتمييز بين الخطا والصواب لم قلتم انه ليس كذلك
ولما كان العلم اما تصورا واما تصديقا كان الجهل اما جهلا
بالتصور واما جهلا بالتصديق والموصل الى التصور المجهول
قول شارح والى التصديق المجهول حجة ووجب تقدم الاول
على الثاني لتقدم التصور على التصديق فان كل تصديق
ففيه تصورات المحكوم عليه او تصور امر صادق عليه مع تصور
المحكوم به والحكم اعني ارتباط احدهما بالآخر لا يقال
لو صدق قولنا ان كل محكوم عليه في هذه القضية ان كان
مجهولا مطلقا لزم اجتماع النقيضين على الصدق وان كان
معلوما باعتبار لزم كذب القضية لان كل معلوم باعتبار فهو
محكوم عليه بكونه معلوما باعتبار لانا نقول لا نسلم انه لو كان
معلوما باعتبار يلزم كذب القضية واما قوله ان كل معلوم باعتبار

معلوم باعتبار لكان الشيء من المجهول مطلقا بمحكوم عليه وهو كاذب لانه لو صدق فالمحكوم عليه صح

فهو محكوم

فهو محكوم عليه بكونه معلوما باعتبار قلنا لم قلتم بانه يلزم منه
كذب ما ذكرنا من القضية وهذا لان قولكم المحكوم عليه
في هذه القضية معلوم باعتبار وكل معلوم باعتبار فهو محكوم
عليه بكونه معلوما باعتبار ينتج ان المحكوم عليه في هذه القضية
محكوما عليه بكونه معلوما باعتبار وذلك لا يوجب قولنا الشيء
من المجهول مطلقا المحكوم عليه لاختلافهما في الموضوع ومن
المعلوم بالضرورة ان المعنى المفرد لا يوصل الى التصديق
ولا الى كنه حقيقة الشيء وانما ينفع تمييز الشيء عن غيره فقط تصوره
فالموصل الى التصديق والى تصور الحقيقة لا بد وان يكون
مركبا والنظر في المركب مما يحوج الى النظر في مفرداته من
حيث هي مستعدة له والمنطقي ناظر في المركبات الموصلة الى
المجهولات وفي مفرداتها من الجهة المذكورة وموضوع المنطق
اعني الشيء الذي يبحث فيه المنطقي عن لواحقه من حيث هو هو
انما التصورات والتصديقات لانه باحث عن الموصل
الى التصور وما يتوقف عليه الموصول ككون الشيء كليا وجزئيا
وذاتيا وعرضيا وامثال ذلك وباحث عن الموصول الى التصديق
وما يتوقف عليه الموصل اما توقفا قريبا ككون الشيء قضية ونقيض
قضية وعكس قضية وامثال ذلك او بعيدا ككونه موضوعا
او محمولا وهذه احوال تعرض للتصورات والتصديقات
من حيث هي هي فلا جرم كان موضوعه التصورات والتصديقات
فهذه هي المقدمة اما المقالات ففي كيفية اكتساب العلوم

المقالة الاولى تشتمل على ثلثة لوامع اللامع الاول في الالفاظ

دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع تسمى مطابقة ان كان لما وضع
له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وتضمنا ان كان لما دخل
فيه كدلالة الانسان على الحيوان والتزاما ان كان لما خرج عنه
كدلالة السقف على الجدار وبدون توسط تسمى دلالة بالطبع اي الوضع
كدلالة اخ على الوجع والمراد من دلالة اللفظ على الشيء
ارتسامه في الذهن عند تخيل اللفظ ولا بد في دلالة الالتزام
من اللزوم الذهني اي لا بد من كون المعنى بحالة يلزم من
تصور المسمى تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ والمطابقة
لا تستلزم التضمن لتخلفه عنها في الدلالة على ما لا تركيب فيه
واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لانه لا يجب ان يكون
لكل شيء لازم يلزم من تصوره تصوره والا للزم من تصور شيء
واحد تصور امور بلا نهاية هذا خلف فاحتمل وجود لفظ يدل
على شيء لا يلزم من تصوره تصور غيره فان قلت بان كون الشيء
ليس غيره امر يلزم من تصوره تصوره قلنا لا نسلم وهذا لانا
قد نتصور الشيء ولا يخطر ببالنا انه ليس غيره والالتزام مهجور
اي الدال بالالتزام لا يستعمل في جواب ما هو ولا يدل على
الداخل في المسئول عنه لان المعنى الواحد يحتمل ان يلزمه
لوازم متكثرة في التصور فاذا سئل عن الشيء بما هو واجيب
عنه بالدال على ملزومه لا يتعين المسئول عنه للفهم فلا يحصل

الغرض

الغرض واما التضمن فان كان المدلول عليه بالتضمن داخلا
في المسئول عنه جاز استعماله كما اذا سئل عن الانسان بما هو
فيجوز ان يجاب بالحيوان الناطق ليدل بالحيوان على الجسمية وسائر
اجزائه بالتضمن وان كان المسئول عنه داخلا في مدلول
يجوز اللفظ فلا استعماله كما اذا سئل عن الحيوان بما هو فانه لا يجوز
ان يجاب بالانسانية لانه لا يتعين فهم المسئول عنه فلا يفيد
الغرض واللفظ ان قصد بكل جزء منه دلالة على شيء جزء هو
جزؤه فهو المركب فمنه ما يدل كل جزء منه على شيء غير ما يدل عليه
الاخر كالحيوان الناطق ويسمى قولا ومنه ما ليس كذلك كالانسان
البشر وان لم يقصد بكل جزء منه دلالة على شيء جزء هو جزؤه فهو
المفرد ومنه ما لا يكون جزؤه موضوعا لشيء كزيد ومنه ما يكون
موضوعا لكن لا لجزء معناه كعبد الله اذا جعل اسم شخص
معين ومنه موضوعا لجزئه لكن لا يقصد به كالحيوان الناطق
اسما اذا جعل علما لشخص من الاشخاص الانسانية والمراد من الجزء
ما هو يترتب مع غيره ترتيبا في المسموع فيكون اضرب ونضرب
ويضرب وتضرب وامثالها من المركبات ويبقى صيغة الماضي
مفردا لانه وان دل بمادته على الضرب وبهيئته على الزمان
الماضي لكنهما لا يترتبان في السمع بخلاف المركب فقد يكون له
دلالة التركيب دون الافراد وقد يكون له دلالة حالتي
التركيب والافراد والمفرد ان لم يصح لان يخبر به فهو الاداة
وان صح فان دل على حدث ونسبته الى موضوع وزمان لكلمة

النسبة فهو الكلمة فانه يدل على وجود الضرب من شخص غير معين في زمان ماض وان لم يدل فهو الاسم فتدخل في الاداة لفظة هو واشباهها مما لا يصح لان يخبر به عند استعمالها للربط واذا لفظة هو واشباهها مما لا يدل على الحدث ويدل على النسبة الى موضوع ما وخرج المتقدم عن الكلمة فانه وان دل على الحدث وهو التقدم وعلى نسبته الى موضوع ما لكن لا يدل على زمان لتلك النسبة خارج عن الحدث وخرج الصبوح ايضا عنه فانه لا يدل على النسبة الى موضوع لان المراد من النسبة نسبة بها يصدق على صدق ضرب على زيد وكل مفرد فانه يصح الخبر عن لفظه اما عن الاسم فمثل قولنا زيد عالم واما عن الباقين فانه يصح ان يقال ضرب فعل ماض وفي حرف جر والكلمة والاداة يصح ان يخبر عن مسماهما معبرا عنهما باسم مثل قولنا مسمى ضرب غير مسمى في لكن لا يصح الخبر عن مسماهما بمجرد ذكرهما فالذي يصح الخبر عن مسماه بمجرد ذكره هو الاسم فقط فلئن قلت لو صدق قولنا ان الكلمة والاداة لا يصح الخبر عن مسماهما بمجرد ذكرهما فالمخبر في هذه القضية ان كان مسمى الكلمة والاداة لزم التناقض وان كان مسمى الاسم لزم كذب القضية لان مسمى الاسم يصح الخبر عنه بمجرد ذكره قلنا لا نسلم ان المخبر عنه لو كان مسمى الكلمة والاداة لزم التناقض وانما يلزم ذلك ان لو كان مخبرا عنه بمجرد ذكره وهذا لان المخبر عنه انما هو مسمى الكلمة والاداة معبرا عنهما بلفظة الكلمة والاداة ونقول ايضا لا نسلم ان المخبر عنه لو كان مسمى الاسم لزم كذب القضية وهذا لانه اذا صدق ان المخبر عنه في هذه القضية مسمى الاسم وكل ما هو مسمى الاسم يصح الخبر عنه بمجرد ذكره ينتج ان المخبر عنه في هذه القضية يصح الخبر عنه بمجرد ذكره وذلك لا يوجب كذب قولنا الكلمة والاداة لا يصح الخبر عن مسماهما بمجرد ذكرهما لاختلافهما في الموضوع وكل مفرد فاما ان يكون موضوعا لمعنى يمنع الشركة فيه فهو العلم او لمعنى لا يمنع الشركة فيه وحينئذ لا يخلو اما ان يكون معناه ممكن الحصول في افراده الموجودة او الموضوعة بالسوية وهو المتواطئ او لا بالسوية وهو المشكك كالموجود والابيض فان نوع الاول على بعض الافراد اولى واقدم ووقوع الثاني على بعض الافراد اشد واكمل وكل واحد منها اما ان يكون معناه واحدا فقط وهو المفرد او اكثر وهو المشترك وكل مفرد فهو باعتبار نسبته الى غيره اما مرادف له ان اتحد معناهما واما مباين له ان اختلف الموضوع لمعنى ان استعمل في غيره فان كان بسبب مشاركة لمفهومه في بعض اللوازم فهو المشابه والمستعار كالفرس على الحيوان المشهور وعلى النقوش وان كان بسبب اخر مثل كونه جزءا او لازما فهو المجاز واذا ترك موضوعه الاول يسمى منقولا ولا يمكن ان يذكر المشترك ويراد به الدلالة على جميع مفهوماته بل لكل واحد استعمال مستقل واذا ذكر مطلقا فلا دلالة له وانما يدل بتعيين مفهومه اذ

اللفظ

انما يدل بقصد اللافظ لا لذاته ومفهوماته قد يكون اشيا
لا يمنع الكثرة منها كالعين وقد يكون اشيا يمنع ذلك كزيد
وقد يكون اشيا بعضها يمنع التكثر وبعضها لا يمنع كالاسود
اذا جعل علما وقد يقع اللفظ بالاشتراك على الشي وصفته
كالاسود اذا جعل علما لشخص اسود وقد يقع على شي واحد
باعتبارين فالممكن على الكناية فانه ممكن بالمعنى العام والخاص
ومن الالفاظ المتباينة ما يكون اسمين لشي وصفته كالسيف
والصارم او لصفتين كالصارم والمهند او لصفة وصفة صفته
كالناطق والفصيح واما اللفظ المركب فهو اما تام ان افاد
معنى يصح عليه السكوت او غير تام ان لم يفد والتام ان احتمل
التصديق والتكذيب فهو الخبر وان لم يحتمل فان دل على
طلب الفعل دلالة اولية كضرب فهو مع الاستعلا ٢ واحد النفس
ماهيته من حيث هي حتى كان الحاصل في النفس شيا واحدا يعني
مطابقة للكل واعلم انا اذا اسندنا الشي الى الشي كقولنا زيد
هو حيوان فالاول هو موضوع والثاني محمول والحمل اما بالمواطاة
وهو ان يكون الشي محمولا على الشي حقيقة كقولنا الانسان حيوان
واما بالاشتقاق وهو ان لا يكون محمولا حقيقة بل منسوبا اليه
المحمول كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه لا يصح ان يقال
الانسان بياض بل ابيض او ذو بياض فالمحمول منسوب
الى البياض ولئن قلت بان المحمول في الحقيقة هو البياض
و لفظه ذو لنسبة المحمول الى الموضوع ومتى خارجة عن المحمول

الذهن كليا ولا يصلح لذلك ما هو متصود
من الحيوان الشخصي والحيوان الكلي
العقلي وهو ذات واحدة يصدق على
كثيرين ولا وجود له في الخارج اي
ليس في الاعيان ذات واحدة موجودة
بعينها في كثيرين وانما الموجود في الاعيان
الحيوان بما هو حيوان لاشتمال الحيوان
الشخصي على معنى الحيوان وهو الكلي
فلئن قلت بان الحيوان الموجود في
الذهن صورة شخصية نفس شخصه فلا
يكون كلية قلنا لا نسلم وهذا لان
ارتسامها في الذهن لا يمنع صدقها
على كثيرين فان اي فرد من الافراد
اذا سبق الى النفس بدلا عن غيره
صح

امر ومع

امر ومع التساوي التماس ومع الخضوع دعاء وسوال وان لم يدل
فهو التنبيه ويندرج فيه ساير التركيبات التامة وغير التامة اما
فهو اما تقييدي وهو الذي يتركب من اسمين يكون الثاني
قيدا في الاول كالحيوان الناطق واما غير تقييدي كالمركب
من كلمة واداة او من اسم واداة والتام لا يتالف من اقل من
اسمين او من كلمة واسم تحقيقا او تقديرا ولا ينتقض بالنداء فان
حرف النداء في تقدير الفعل فلئن قلت بانه لو كان كذلك
لكان بصيغة الاخبار فيلزم ان يكون قابلا للتصديق والتكذيب
قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن انشا فان الصيغة
مشتركة بين الانشا والاخبار اللامع الثاني في معاني
الكلية وفيه فصول **الفصل الاول** في الكلي والجزئي
كل متصور فاما ان يمنع صدقه على كثيرين وهو الجزئي او لا يمنع
وهو الكلي امتنع وجوده او امكن كان بالقوة او بالفعل امتنعت
الشركة فيه او امكنت حصلت بالقوة او بالفعل واللفظ الدال
على الكلي يسمى ايضا كليا وعلى الجزئي جزئيا وقد يقال الجزئي على
ما يندرج تحت الكلي وبالمعنى الاول يسمى جزئيا حقيقيا وبالمعنى
الثاني جزئيا اضافيا والكلي باعتبار انه يصدق على الشي وغيره
فهو عام وذلك الشي خاص والعام اذا صدق على كل افراد الخاص
فهو اعم منه مطلقا والخاص اخص منه مطلقا واذا صدق
على بعض افراده فقط فهو اعم منه من وجه والخاص اخص منه
من وجه وكل كليين يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه

الاخر منها المتساويان وكل شيئين لا يصدق شي منهما على شي مما يصدق
عليه الاخر منها المتباينان ونقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض
الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه
نقيض الاخص والا لزم صدق الاخص مع نقيض الاعم ولا
ينعكس لصدق نقيض الاخص على بعض ما يصدق عليه الاعم والاعم
من وجه لا يكون نقيضه اخص من نقيض الاخص لان
اللاانسان اعم من الحيوان من وجه وليس نقيضه اخص من نقيضه
والمتساويان نقيضاهما متساويان والا لزم صدق احدهما مع
نقيض الاخر والمتباينان لا يجب ان يكون نقيضاهما متباينين
لان الانسان والفرس متباينان مع صدق نقيضهما على شي
واحد واذا قلنا للشي بانه كلي فهناك امور ثلثة ماهيته من حيث
هي هي واعتبار كونه كليا والمعنى الموصوف بانه كلي والاول
هو الكلي الطبيعي والثاني الكلي المنطقي والثالث الكلي العقلي
ولنوضح ذلك في مثال فنقول الحيوان في نفسه معنى سوا كان
موجودا في الاعيان او في الاذهان وليس في نفسه كليا والا لما وجد
حيوان جزئي ولا جزئيا والا لما وجد الحيوان الا شخصا واحدا
فاذا تصورنا الحيوان من حيث هو حيوان لم يكن الا حيوانا فقط واذا
تصورنا معه انه كلي فقد تصورنا معه زايدا على كونه حيوانا فالحيوان
بما هو حيوان معنى وبما هو كلي معنى فالكلي بما هو كلي اي من حيث
انه يصدق على كثيرين هو الكلي المنطقي والحيوان بما هو حيوان كلي
طبيعي وهو الحيوان الذي اذا حصل في الذهن صلح لان يجعل الذهن

تقسيم الكلي

قلنا

قلنا لا نسلم هذا لان النسبة الخارجة عن المحمول هي التي يرتبط
المحمول بالموضوع وهذه النسبة ليست كذلك فلا يكون خارجة
عن المحمول والمعتبر في حمل الكلي على جزئياته الحمل الحقيقي
لا يقال بانا اذا قلنا ج هو ب فان كان حقيقة ج هي ب فهما
لفظان مترادفان فلا يكون هناك حمل ولا وضع وان كان
غيره فلا يصدق ان ج هو ب لان الشي لا يكون هو نفس غيره
لانا نقول لا نسلم انه لا يصدق ان ج هو ب فان المراد من
قولنا ج هو ب ان الشي الذي صدق عليه انه ج فهو بعينه الذي
صدق عليه انه ب لا يقال بانا اذا قلنا الانسان حيوان
فالحيوان داخل في الانسان والداخل لا يصير محمولا والا لصار
الجدار محمولا على البيت لانا نقول لا نسلم ان الداخل لا يصير
محمولا وهذا لان الداخل يمكن ان يوخذ بحيث يكون مادة
او صورة فلا يصح حمله ويمكن ان يوخذ بحيث يصير محمولا فانا
اذا اخذنا الحيوان جسما ذا نفس حساسة بشرط ان لا يدخل فيه
زيادة اخرى فهو مادة للانسان اذ الانسان يتركب منه
ومن الناطق واذا اخذناه بشرط ان لا يتعرض لان يدخل
فيه زيادة او لا يدخل فيه فيصير محمولا على الانسان اذ يصدق
عليه انه جسم ذو نفس حساسة واذا اخذناه مع الناطق فهو الانسان
وهكذا نقول في جانب الناطق وكل جزئي فهو موضوع بالطبع
لانه اذا اخذ فلا يصدق على غيره وكل كلي فهو محمول بالطبع
لكونه مطابقا لكل واحد من الجزئيات والمحمول بالطبع ان لم يكن

لهذا

خارجا عن ماهية الشي فهو الذاتي سوا كان نفس ماهيته
او داخلا فيها وان كان خارجا عنها فهو العرضي والذاتي
اما ان يكون تمام ماهية مشتركة بين جزئياته الموجودة او
الموهومة وهو المقول في جواب ما هو او لا يكون وهو المقول
في جواب اي شي هو والمقول في جواب ما هو ان كانت اشخاصه
مختلفة بالحقيقة فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
وان لم يكن كذلك فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا فان اعتبر بالنسبة الى شخص واحد فهو المقول
في جواب ما هو بحسب الخصوصية وان اعتبر بالنسبة الى افراده
المتكثرة في الخارج او في الذهن فهو المقول في جواب ما هو
بحسب الشركة وجزء المقول في جواب ما هو يسمى داخلا في جواب
ما هو ان ذكر بالتضمن وواقعا في طريق ما هو ان ذكر بالمطابقة
واما العرضي فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم
والا فهو العرضي المفارق واللازم اما بوسط او بغير وسط
اما الاول فلانه لو لم يكن شي من اللوازم بالوسط لكان كل
لازم معلوم الثبوت للماهية واما الثاني فلان كل لازم لو كان
بوسط لكان بين اللازم والماهية اوساط بلا نهاية وكان
ما لا يتناهى محصورا بين الطرفين وكل لازم بلا وسط فهو بين
الثبوت للملزوم على معنى ان تصوره مع تصور ملزومه يكفي
في جزم الذهن بلزومه له والا لاحتاج الى وسط وقد يقال
البين على اللازم الذي يلزم من تصور الماهية تصوره واما

العرضي

العرضي المفارق فهو اما لازم للشخص كسواد الحبشي واما غير
لازم كالشيب والشباب للانسان والقيام والقعود والماهية
المعقولة يجب ان يكون ذاتياتها متناهية والا لاستحال تعقلها
واما لوازمها في الذهن فجاز ان يكون غير متناهية ككون
الاثنين نصف الاربعة وثلث الستة وهلم جرا

الفصل الثاني في الكليات الخمس

الكلي ان كان
مقولا في جواب ما هو فان كان مقولا على مختلفات الحقائق
فهو الجنس والا فهو النوع وان لم يكن مقولا في جواب ما هو
فان كان داخلا في ماهية الشي فهو الفصل وان كان خارجا
عنها فان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة والا فهو العرض
العام واما الجنس فيرسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
في جواب ما هو فالمقول يندرج فيه الشخص والكليات الخمسة
وبقولنا على كثيرين خرج عنه الشخص وبقولنا مختلفين بالحقيقة
خرج عنه النوع وبقولنا في جواب ما هو خرج عنه الفصل و
الخاصة والعرض العام وهو ان كان تمام المشترك بين الشي
وبين كل ما يشاركه فيه فهو الجنس القريب كالحيوان فانه تمام
المشترك بين الانسان وبين كل ما يشاركه الانسان في الحيوانية
وان كان تمام المشترك بين الشي وبين بعض ما يشاركه فيه فهو
الجنس البعيد كالجسم فانه تمام المشترك بين الانسان وبعض
ما يشاركه في الجسمية ومراتبه اربع لانه اما ان لا يكون فوقه
جنس لكن تحته جنس وهو الجنس العالي ويقال له جنس الاجناس

واما ان يكون فوقه جنس وليس تحته جنس وهو الجنس السافل
واما ان يكون فوقه جنس وتحته جنس وهو الجنس المتوسط واما
ان يكون فوقه جنس ولا تحته جنس وهو الجنس المفرد وهو الطبيعة
الجنسية اذا اخذت بمعنى المادة كانت سببا لوجود الطبيعة
النوعية واذا اخذت بمعنى الجنسية لم يكن فاعلة لها ولنوضح
ذلك في مثال فنقول الطبيعة الحيوانية اذا اخذت بشرط
ان لا يدخل فيه الناطقية فيستحيل ان يوجد الانسان الا بعد
وجودها فيكون هي سببا للانسانية واذا اخذت لا بمعنى المادة
بل بمعنى الجنسية وهو ان ناخذها ولا يتعرض لان يدخل فيها
زيادة او لا يدخل فيكون ذاتها هي ذات النوع الموضوع تحتها
ولا يكون سببا لوجود الانسان والا لتقدمت عليه بالوجود
قبل ثم ان يوجد ذاتها قبل النوع فيكون مادة للنوع فلا يصدق
عليه انه هو هو هذا خلف بل ذات تلك الحيوانية هي ذات الانسانية
بعينها وهذا معنى قولهم الجنس والنوع متحدان في الوجود وحمل
الجنس القريب على النوع علة لحمل الجنس البعيد عليه لان الجسم
الذي ليس بحيوان يستحيل ان يكون محمولا على الانسان فحمل
الجسم عليه يتوقف على حمل الحيوان عليه وهو المراد من كونه علة
فيكون الجنس البعيد متقدما عليه في الوجود لكونه جزءا ومتاخرا
في الحمل لافتقاره الى حمل القريب على النوع واما النوع فيرسم
بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو
فبقي لنا مختلفين بالعدد خرج الجنس والعرض العام وبقي لنا في
جواب

ماهو

ما هو خرج الفصل والخاصة ويقال لفظ النوع على اخص الكليين
المقولين في جواب ما هو وهو بالمعنى الاول يسمى نوعا حقيقيا
وبالمعنى الثاني اضافيا والحقيقي يصدق على البسايط دون
الاضافي والاضافي يصدق على الجنس المتوسط دون الحقيقي
وكلاهما يصدقان على النوع الحقيقي المندرج تحت الجنس فبينهما
عموم وخصوص من وجه ومراتب النوع الاضافي ايضا اربع
كما في الجنس الا ان الاخير ههنا نوع الانواع دون العالي
وكل واحد من الجنس العالي والمفرد يباين جميع مراتب النوع
وكل واحد من النوع السافل والمفرد يباين جميع مراتب الجنس
واما الجنس المتوسط والنوع المتوسط فبينهما عموم وخصوص من
وجه وطبايع الاجناس العالية اذا اخذت مجردة عن فصولها
المقسمة كانت انواعا حقيقية بهذا الاعتبار وطبايع المتوسطات
اذا اخذت مجردة عن فصولها المقسمة صدق عليها انها نوع
حقيقي ومضاف وقد يكون تحت نوع الانواع موضوعات
كلية ليست بانواع مثل التركي والرومي تحت الانسان ويسمى
اصنافا وقد يكون فوق جنس الاجناس محمولات ليست باجناس
بل امور عرضية تشترك فيها الاجناس كالوجود واما الشخص
فانها يصير شخصا بان يقترن بطبيعة النوع خواص يكون بها
مشارا اليه ولا يمكن ان يقترن بالنوع امور معقولة يتعين بها
الشخص في العقل ويكون هناك اشارة الى معنى تشخصي لانك اذا
قلت الانسان الطويل الكاتب الى غير ذلك من الاوصاف فانه

لا يتعين لكن العقل شخصية زيد بل يجوز ان يكون المعنى الذي
يجمع من جميع ذلك يصدق على اكثر من واحد بل انما يعينه الوجود
والاشارة الى معنى شخصي والشخصية معنى واحد عام فاذا قلنا
لزيد انه شخصي اردنا به انه بحيث يمنع الشركة وهذا المعنى يشارك
فيه غيره فالشخصية من الاحوال التي تعرض للطبايع الموضوعة
للجنسية والنوعية كما يعرض لها الجنسية والنوعية واذا قلنا
الانسان معناه انه حيوان ناطق واذا قلنا انسان شخصي معناه
هو هذه الطبيعة ماخوذة مع عارض يعرض لها بسبب مقارنتها
للمادة المشار اليها وهو كقولنا انسان واحد اي حيوان ناطق
مخصص فيكون الحيوان الناطق اعم من هذا اذ الحيوان الناطق
قد يكون نوعا فان النوع حيوان ناطق كما ان الحيوان الناطق
الشخصي حيوان ناطق والعموم والخصوص قد يختلف في الامور
العامة فمن العموم ما هو بحسب الموضوعات كما ان الحيوان
اعم من الانسان ومنه ما يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة
كالعموم الذي به الحيوان اعم من الحيوان وهو ماخوذ جنسا ومن
الحيوان وهو ماخوذ نوعا ومن الحيوان وهو ماخوذ نوعا ومن
الحيوان وهو ماخوذ شخصا واما الفصل فهو المقول على الشي
في جواب اي شي هو في ذاته فبالقيد الاول يخرج عنه الجنس
والنوع والعرض العام لكونها غير مقولة في جواب اي شي هو بالذات
الخاصة لانها غير مقولة في جواب اي شي هو في ذاته ولا يجب
ان يكون الفصل مميزا للشي عما يشاركه في الجنس لاحتمال ان يكون

الماهية

الماهية الواحدة مركبة من ذاتين ليسا وبانها فيكون كل واحد
منهما مميزا لها عما يشاركها في الوجود فيكون مقولا عليها في جواب
اي شي هو في ذاته والفصل القريب تمام ما يميز الشي عما يشاركه
في الجنس القريب والفصل البعيد هو بعض ما يميز الشي عما
يشاركه في الجنس القريب او تمام ما يميز الشي عما يشاركه في الجنس
البعيد والفصل المقوم له نسبتان نسبة الى الجنس بالتقسيم
ونسبته الى النوع بالتقويم كالناطق فانه يقسم الحيوان الى
الانسان وغيره ويقوم الانسان فان كان جنسا عاليا فلا يقومه
فصل يقسم جنسه وله فصل يقسمه وان كان دون العالي كان
له فصل مقسم ومقوم اما المقوم فهو الذي يقسم جنسه واما
المقسم فهو الذي يقسمه ويقوم النوع الذي تحته ومقوم الجنس
لا يكون اخص منه ومقسمه يكون اخص منه والنوع الاخير له
فصل مقوم وليس له فصل مقسم ولا فصل يقوم السافل ولا يقسم
العالي ولا فصل يقسم العالي ولا يقوم السافل والعدم لا يكون
فصلا للماهية الموجودة في الاعيان اذ الاعدام لا يكون معاني
مقومة للاشياء من حيث هي اعدام بل عوارض تعرض لها بعد
تقوم ذاتها فلا يكون غير الناطق فصلا مشتركا فيه العجم من الحيوانات
مقوما لها واما فصول الامور الاعتبارية كالجاهل والاعمى
فجاز ان يكون امورا عدمية والفصل مقوم للنوع مقوم لوجود
الجنس ٥ حصة النوع من الجنس على معنى ان تخصيص بالنوع يتوقف على
وجود الفصل ولا يجب ان يكون كل ماهية مركبة من جنس وفصل

ضرورة تركب العشرة من الاحاد والفصل قد يقال على العرضي الذي يميز الشي عن غيره ويسمى فصلا عرضيا فمنه ما ينفصل به شي عن غيره ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ويجوز ان ينفصل به الشي عن نفسه بحسب وقتين مثال ذلك العرضي المفارق كالقيام والقعود فان زيدا قد ينفصل عن عمرو بانه قاعد وعمرو ليس بقاعد فيكون هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما وكذلك زيد ينفصل عن نفسه في وقتين بانه يكون مرة قاعدا ومرة ليس بقاعد ومنه ما ينفصل به الشي عن غيره ويكون الانفصال خاصا به كالعرضي اللازم فانه اذا وقع الانفصال به يكون الانفصال خاصا بالمنفصل مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه بادي البشرة فان هذا الانفصال الواقع خاص الانسان بالقياس الى الفرس فلا يقع به مرة اخرى انفصال الفرس عن الانسان لانه لا يخلو اما ان يعرض هذه القضية للفرس او لا يعرض فان لم يعرض فيكون هذا الانفصال بينهما دايما وان عرضت فلم يكن للفرس انفصال عن الانسان بل يشاركه فيه ومنه ما يختص انفصاله اذا فصل ولكن لا يزال فاصلا كالسواد فانه فصل للحبشي وحيث كان فصلا كان خاصا له وحيث لم يختص لم يكن فصلا وهذا القسم قد يصلح لان ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها عن بعض واما الانفصال بالعرضي اللازم فانه لا ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها عن البعض اذا كان لازما لطبيعة النوع واما الخاصة فرسمت بانها المقولة على

ما تحت حقيقة واحدة في جواب اي شي هو قولا عرضيا فبالقيد الاول تخرج الجنس والعرض العام والنوع وبالثاني تخرج الفصل ويدخل فيها خاصة الجنس العالي والنوع السافل والمتوسط بينهما وربما كان خاصة العالي عرضا عاما للسافل كالمتنفس فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان وهي اما لازمة شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له واما شاملة مفارقة واما غير شاملة وهي قد تكون ملتئمة من امور كل واحد منها اعم مما هو خاصة له وتسمى مركبة وقد لا يكون كذلك وتسمى بسيطة واما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق قولا عرضيا فبالقيد الاول تخرج الخاصة وبالثاني الجنس والنوع والفصل وهو ايضا ينقسم الى الاقسام الثلثة المذكورة في الخاصة اعني الشامل اللازم والشامل المفارق وغير الشامل وينقسم ايضا الى ما يكون عرضا عاما لجنس الاجناس ولنوع الانواع وللمتوسطات بينهما ○

الفصل الثالث في المناسبات الخمس

اعلم ان الشي الواحد قد يجتمع فيه امران او اكثر من الخمسة باعتبارات مختلفة كالحساس فانه نوع من المدرك وجنس للسامع والمبصر وفصل للحيوان والماشي جنس لذي رجلين ولذي الاربع ارجل ونوع للمنتقل وخاصة للحيوان وعرض عام للانسان والجنس عرض عام للفصل والفصل خاصة للجنس وكل واحد من الخمسة اذا اعتبر بالقياس الى حقيقته التي توجد

ذي افرادها لا بالنسبة الى افرادها الحقيقية كان نوعا حقيقيا وكل واحد منها نوع باعتبار وقد يتركب بعض هذه مع بعض كجنس الجنس مثل الجسم وفصل الجنس مثل الحساس وجنس الفصل كذي النفس للناطق وفصل الفصل كفصل الناطق فان الناطق والحساس يشتركان في جنس وهو ذو النفس المدرك وينفصل الناطق عنه بفصل ما وجنس العرض العام يجب ان يكون عرضا عاما وجنس الخاصة قد يكون خاصة وقد لا يكون وخاصة الفصل خاصة النوع من غير عكس والعرض العام للفصل قد يكون عرضا عاما للنوع وقد لا يكون فان الجنس عرض عام للفصل وليس عرضا عاما للنوع وخاصة النوع خاصة الجنس من غير عكس والعرض العام للجنس عرض عام للنوع من غير عكس

اللامع الثالث

في التعريفات المعرف للشي هو الذي يوجب تصوره تصور حقيقته او تمييزها عن كل ما يغايرها ولا يخلو اما ان يكون جميع اجزا الشي او لا يكون والاول هو الحد التام والثاني اما ان يكون اعم منه او اخص او مساويا والاول محال لان الاعم لا يفيد التمييز والثاني ايضا محال لان الاخص لا يفيد تمييز الماهية عن كل ما يغايرها لانه كما يصدق عليها صدق الخصوص فكذلك يصدق على الاعم منها صدق الخصوص كالضاحك بالفعل فانه كما يصدق على الانسان صدق الخصوص فكذلك يصدق على الحيوان صدق الخصوص فلا يفيد

تمييز ماه

تمييز ماهية الانسان عن ماهية الحيوان فتعين ان يكون مساويا وحينئذ اما ان يكون داخلا او خارجا او مركبا منها فان كان داخلا فهو الحد الناقص سوا كان مفردا كالناطق او مركبا كالجسم الناطق او كان خارجا فهو الرسم الناقص سوا كان مفردا كالضاحك او مركبا كقولنا الانسان مشا عريض الاظفار ضحاك بالطبع وان كان مركبا من الداخل والخارج فان كان الداخل جنسا قريبا فهو الرسم التام كالحيوان الضاحك والا فهو الرسم المتوسط كالجسم الضاحك والحساس الضاحك فالخلل في الحد التام انما يقع بان لا يشتمل على جميع الذاتيات وفي الحد الناقص بان لا يكون من الذاتيات المساوية وفي الرسم بان لا يكون العلم بالمعرف قبل العلم بالمعرف بل معه او بعده وقد يقع الخلل في اللفظ حيث اراد احد تعريف الماهية لغيره وذلك باستعمال الفاظ غريبة او مجازية لا يقال ان تصور الماهية غير مكتسب لوجهين احدهما ان تعريف الشي اما ان يكون بنفس الماهية او بجميع اجزائها او بما يكون داخلا فيها او خارجا عنها او بما يتركب منها والاول محال لان المعرف لا بد ان يكون معلوما قبل المعرف والشي لا يكون معلوما قبل نفسه والثاني محال لان جميع اجزا الشي نفس ذلك الشي وتعريف الشي بنفسه محال فتعريفه بجميع اجزايه محال والثالث محال لان المعرف للشي معرف لكل جزء من اجزايه فلو كان

بعض اجزايه معرفا له لكان معرفا لنفسه وهو محال والرابع
والخامس محال لان لان تعريف الماهية بالخارج او المركب
وذلك يتوقف على معرفة اختصاص ذلك المعرف بتلك
الماهية وذلك يتوقف على معرفة الماهية فلو عرفنا الماهية
لزم الدور والثاني لان الماهية ان كانت معلومة استحال
طلبها لان طلبها يكون تحصيلا للحاصل وهو محال ولو كانت
غير معلومة استحال طلبها ايضا لان ما ليس بمعلوم يكون
النفس غافلة عنه فيستحيل طلبه لانا نقول اما الاول
فلا نسلم ان جميع اجزا الشي نفس ذلك الشي فان الشي الذي
له اجزا هو المركب من جميعها والحقيقة المركبة من مفهومات
مختلفة مغايرة لجملة تلك المفهومات وهذا لان الجز الصوري
اللازم لمجموع المادية داخل في ذلك المركب فلا يكون المركب
هو نفس الاجزا فان البيت هو المركب من الجدار والسقف
لا انه نفس الجدار والسقف ولين قلت اذا كان الجز الصوري
داخلا في المركب فالتعريف بما عداه يكون تعريفا ببعض
الاجزا وذلك ممتنع لما بينا ان المعرف للشي معرف لكل جز
منه قلنا لا نسلم وهذا لان من الجايز ان يكون معرفا للمجموع
من حيث هو مجموع ولا يكون معرفا لكل جز منه واما قوله
بان التعريف بالخارج او بالمركب يتوقف على معرفة اختصاص
ذلك المعرف بالماهية قلنا لا نسلم فان من الجايز ان يكون
للشي وصفان معلومان ونحن نعلم الماهية واما الثاني

فلا نسلم ان الماهية ان لم يكن معلومة استحال طلبها فان
من الجايز ان لا يكون معلومة ويكون عارض من
عوارضه معلوما فتنبعث النفس طالبة لها بواسطة الشعور
بالعوارض فلنذكر ما عرض للشارحين من الخطا ليحترز
عنها منها اخذ العرض العام مكان الجنس والخاصة مكان
الفصل ومنها وضع الفصل مكان الجنس كما قيل العشق
افراط المحبة وهو محبة مفرطة والواجب تقديم الجنس لعموم
ومنها اخذ المادة مكان الجنس كاخذ الحديد في حد السيف
واخذ الجز باعتبار كونه جزا مكان الجنس كاخذ الحيوانية
الانسان المقيدة بحريه في حده كما يتوهم ان الانسان حيوان مختص
بالانسان ناطق ومنها اخذ الموضوع الفاسد مكان
الجنس كما يقال الخمر عنب معتصر ومنها تعريف الشي بمثله
في المعرفة والجهالة كما يقال الزوج ما ليس بفرد وبالاخفى
كقولهم المثلث شكل زوايا مساوية لقايمتين وبنفسه
كقولهم الزمان مدة الحركة فان المدة نفس الزمان وبما
لا يعرف الشي الا به كما يقال الكيفية ما بها يقع المشابهة
والمشابهة اتفاق في الكيفية ومنها التكرار كما يقال
الانسان حيوان جسماني ناطق فان الحيوان يدل على
الجسمية بالتضمن ويجوز التكرار اذا كان فيه ضرورة
كما في تعريف الاضافيات مثل قولهم الاب حيوان يولد
اخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك فانه لا يمكن تعريف

الاضافيات الا لذلك **المقالة الثانية يشتمل على**
اربعة لوامع **اللامع الاول** في القضايا الحملية وفيه
اربعة فصول **الفصل الاول** في ماهياتها وكيفية انفصالها
عن الشرطية كل مركب يحكم فيه بنسبة امر الى امر ايجابا كان
او سلبا فهو القضية ومتى ان لم تحل الى قضيتين بحذف
الادوات الموجبة للربط فهي الحملية وان انحلت اليهما عنها
فهي الشرطية فمنها ما هي متصلة وهي التي يحكم فيها بلزوم قضية
او صحبتها لاخرى او رفع ذلك كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ومنها ما هي منفصلة وهي التي يحكم بمنافاة قضية
الاخرى او لامنافاتها لها اما في الصدق والكذب او في الصدق
فقط او في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او
فردا والحملية انما تتم بامور ثلثة المحكوم عليه ويسمى موضوعا والمحكوم به
ويسمى محمولا والنسبة التي بها يرتبط احدهما بالاخر ارتباطا هو اياه
او ليس هو اياه حتى لو تصورنا الموضوع والمحمول من غير ان يتصور
هذه النسبة لم يكن المتصور قضية فاذن لا بد من تصور معنى
زايد على الموضوع والمحمول ومن شانه ان يدل عليه بلفظ ثالث
ويسمى ذلك اللفظ رابطة فان حذفت في بعض اللغات اعتماد
على شعور الذهن بمعناها يسمى القضية ثنائية وان ذكرت
يسمى ثلاثية والرابطة من قبيل الادوات فتارة يكون فعلا في
العربية كقولنا زيد يكون كاتبا وتارة يكون اسما كقولنا زيد هو
كاتب والمحمول في القضية ان كان فعلا او اسما مشتقا فيدل

على النسبة

على النسبة الى موضوع ما فاذا ذكرت الرابطة كانت دالة
على النسبة الى موضوع معين واذا قلنا زيد كاتب كان
لفظ هو مقدرا في اخر الكلمة لكنه اسم للفاعل والرابطة
تدل على النسبة بمدلول احدهما عن مدلول الاخر والرابطة
في القضية اذا كان فعلا يسمى ثلاثية غير تامة لانها لا يدل
على النسبة الى موضوع معين وانما يدل عليها الرابطة غير
الزمانية فالثلاثية التامة هي التي يكون الرابطة المذكورة
فيها غير زمانية والحكم في القضية ان كان بالاثبات يسمى
موجبة وان كان بالسلب يسمى سالبة **الفصل الثاني**
في الخصوص والاهمال والحصر موضوع القضية ان كان
مانعا عن صدقه على كثيرين فهي المخصوصة وان لم يكن مانعا
فاما ان يكون الحكم فيها على نفس ذلك المفهوم او على ما صدق
عليه ذلك المفهوم فان كان الاول فهي القضية الطبيعية
كقولنا الحيوان مقوم للانسان وان كان الثاني فان بين
فيها ان الحكم على كل فرد من افراد الموضوع او على بعضه فهي
المحصورة وان لم يبين فهي المهملة سميت بها لاحتمال ان
يكون الحكم فيها على بعض ما صدق عليه ذلك المفهوم او على كله
وهي صالحة للامرين جميعا ويتوقف صدقها على صدق الحكم
على بعض الافراد لانه لو لم يصدق على شيء من الافراد لم يصدق
على ما صدق عليه ذلك المفهوم والمحصورة ان بين فيها ان الحكم
على كل الافراد يسمى كلية وان بين انه على بعض الافراد يسمى جزئية

واللفظ الدال على الحصر يسمى سورا وهو في الموجبة الكلية
كل كقولنا كل انسان حيوان وفي الموجبة الجزئية بعض كقولنا
بعض الانسان كاتب وفي السالبة الكلية لا شي كقولنا لا شي من
الانسان بحجر وفي السالبة الجزئية ليس بعض وليس كل وبعض
ليس كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب وكما ان صدق المهملة
يستلزم صدق الجزئية فكذلك صدق المخصوص يستلزم صدق
الجزئية لانه اذا صدق قولنا زيد كاتب صدق ان بعض الناس
كاتب وكذلك اذا صدق قولنا زيد كاتب او بعض الناس كاتب
صدق قولنا الانسان كاتب ولما كان الحكم الشخصيات
غير مطلوب في العلوم وكانت المهملة في حكم الجزئية اقتصرنا
على استعمال المحصورات ومن حق السور ان يقرن بالموضوع
دون المحمول لان ما صدق عليه الشي يحتمل ان يكون كل الافراد
او بعضها وذلك لا يعرض في الصادق على الشي فاذا قرن السور
بالمحمول فقد تغيرت القضية عن الواجب ثم اذا قرن السور
بامر وحمل على الشي كان المحمول بالحقيقة هي تلك الجملة ولا يكون
ذلك الامر وحده محمولا فانا اذا قلنا كل انسان بعض الحيوان
كان المحمول بعض الحيوان لا الحيوان وحده فلم يكن وحده
محمولا فانا اذا قلنا السور واردا على المحمول بل كان جزا منه
واعلم انا اذا قلنا كل ج ب فلا نعني به الكل المجموعي بل الكل العددي
اعني كل واحد واحد ولا نعني به ج من حيث هو ج بل كل ما صدق
عليه ج من الافراد فلا يدخل فيه مسمى ج ولا نعني به الجيم بالقوة

والما

وانما نعني به الجيم بالفعل والجيم يسمى موضوعا فلذلك يسمى
عنوان الموضوع ووصف الموضوع والذي صدق عليه ج يسمى
ذات الموضوع والعنوان مع الذات قد يتحدان كقولنا كل
انسان حيوان وقد يتغايران كقولنا كل كاتب حيوان وقولنا
كل ج ب يستعمل تارة بحسب الوجود الخارجي وتارة بحسب الحقيقة
اما الاول فاذا قيل كل ج ب كان المراد ان كل ج في الخارج فهو ب
في الخارج سوا كان ج في الحال او قبله او بعده واما الثاني فاذا
قيل كل ج ب كان المراد منه ان كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد
كان ب اي كل ما له الحقيقة الاولى فله الحقيقة الثانية ومعناه
ان كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب فيتناول الممتنع حتى صدق
ان كل ما هو انسان ولا حيوان فهو انسان لانه وان كان
ممتنع الوجود لكنه يصدق عليه انه لو وجد كان انسانا لا حيوانا
فهو بحيث لو وجد كان انسانا والسالبة الكلية بهذا التفسير
لا يصدق البتة لانك اذا قلت لا شي من الانسان بحجر كان
نقيضه صادقا لان كل ما هو انسان وحجر فهو انسان وكل ما هو
انسان وحجر فهو حجر فبعض الانسان حجر ومن هذا يتبين ان
الموجبة الجزئية صادقة ابدا وان الموجبة الكلية يحصل صدقها
مع صدق الجزئية المعدولة التي يكون محمولها مقابلا لمحمولها
فانك اذا قلت كل انسان حيوان صدق معه ان بعض الانسان
لا حيوان لان كل ما هو انسان ولا حيوان فهو انسان وكل ما هو
انسان ولا حيوان فهو لا حيوان فبعض لا الحيوان ولما كان كذلك
الانسان صح

فيدنا الموضوع بما ليس بممتنع فاذا قلنا كل ج ب بحسب الحقيقة
كان مرادنا ان كل ما هو ملزوم ج من الافراد التي لا يمتنع لا بذاتها
ولا بغيرها فهو ملزوم ب وربما يستعمل بحسب الوجود الذهني
فيكون المراد من قولنا كل ج ب ان كل ما هو ج في الذهن فهو ب في
الذهن

الفصل الثالث في العدول والتحصيل

محمول القضية ان كان مدلولا عليه بلفظ مركب من حرف السلب
وغيره سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة كقولنا
زيد هو كاتب زيد ليس هو بلا كاتب وان لم يكن كذلك سميت محصلة
وبسيطة كقولنا زيد هو كاتب زيد ليس هو بكاتب والتي يكون
محمولها عدميا في المعنى وليس مدلولا عليه باللفظ المركب من السلب
وغيره فهي محصلة عدمية كقولنا زيد جاهل والموجبة الخارجية
الموضوع سواء كانت محصلة او معدولة فان صدقها يتوقف
على وجود الموضوع في الخارج لان اتصاف الشيء بالشيء في الخارج
يستدعي وجوده في الخارج واما السالبة فسواء كانت بسيطة او معدولة
فانها يصدق عند عدم الموضوع لكذب نقيضها وهي الموجبة واما
الحقيقية الموضوع على اصطلاحنا فيتوقف صدقها على موضوع
غير ممتنع لا بذاته ولا بغيره والسالبة لا يتوقف عليه والموجبة المعدولة
متى صدقت لزم كذب الموجبة المحصلة والا لزم صدق المتقابلين
على موضوع واحد في حالة واحدة فيلزم صدق السالبة البسيطة
فالسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة وهما متلازمتان بشرط
الموضوع وكذلك الموجبة المحصلة متى صدقت لزم كذب الموجبة المعدولة

فيلزم صدق السالبة المعدولة فالسالبة المعدولة اعم من الموجبة
المحصلة وهما متلازمتان بشرط الموضوع والسالبة البسيطة والمعدولة
يجتمعان على الصدق عند انتفاء الموضوع ومتى كان حرف السلب
جزءا من عنوان الموضوع يسمى القضية ايضا معدولة كقولنا كل لا حي
جماد لكن الاعتبار في العدول او التحصيل بالمحمول فالمعدولة
بالحقيقة هي التي يكون حرف السلب فيها جزءا من المحمول والفرق
بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بالرابطة فان الرابطة
ان تقدمت على حرف السلب كانت القضية موجبة وان تأخرت
كانت سالبة فاذا قلنا كل ج ليس هو ب كانت سالبة واذا قلنا
كل ج هو لا ب كانت موجبة وان لم يكن الرابطة مذكورة لم تتميز الموجبة
المعدولة عن السالبة البسيطة الا بالنية او بالاصطلاح على تخصيص
بعض الالفاظ بالسلب وبعضها بالايجاب المعدول واصطلاحنا
على ان يستعمل حرف لا للايجاب المعدول وحرف ليس للسلب
فالقضايا بحسب العدول والتحصيل اربعة اقسام لان عنوان
الموضوع اما محصل او معدول وعلى التقديرين فالمحمول اما محصل
او معدول فالقضية اذن اما محصلة الطرفين كقولنا كل ج ب او معدولة
الطرفين كقولنا كل لا ج لا ب او معدولة العنوان محصلة المحمول
كقولنا كل لا ج ب او بالعكس كقولنا كل ج لا ب واذا قيل كل ما ليس ج في
الخارج فهو ب في الخارج لا على معنى ان كل لا ج في الخارج فهو ب في الخارج
بل على معنى ان كل ما صدق عليه سلب ج في الخارج فهو ب في الخارج
فهي سالبة الموضوع ولا يصدق البتة لان الممتنع يصدق عليه سلب

جـ في الخارج ولا يصدق عليه انه ب في الخارج واما اذا قيل كل جـ ليس ب في الخارج لا على معنى ان كل جـ في الخارج لا ب في الخارج بل على معنى صدق السلب على افراد جـ فيجعل نفس السلب فيها محمولا فهي سالبة المحمول وليس فيها حكم بالثبوت ورفعها يستدعي وجود الموضوع وهي تساوي قولنا لا شيء من جـ ب ومن على ما ذكرنا سالبة الموضوع وسالبة الطرفين

الفصل الرابع في مواد القضايا وجهاتها

لا بد لنسبة المحمول الى الموضوع من كيفية ايجابية كانت النسبة او سلبية كالضرورة والامكان ويسمى تلك الكيفية مادة القضية والحكم العقل بها يسمى جهة فالقضية ان بين فيها ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه اعني الثبوت والسلب اللذين كل واحد منها اعم من القوة والفعل ولم يبين كيفية ذلك الثبوت فهي مطلقة اي غير موجهة وان بين كيفية ذلك الثبوت فهي موجهة وهي اما ضرورية او دائمة او مطلقة او ممكنة اما الضرورية فمنها الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بدوام ذات الموضوع كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر ومنها الضرورية المشروطة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع اعني الوصف العنواني كقولنا بالضرورة كل متحرك متغير ما دام متحركا وبالضرورة لا شيء من المتحرك بساكن ما دام متحركا وتسمى مشروطة عامة ومنها الضرورية الوقتية وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض

بينه وبين الشمس وبالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع للشمس ومنها الضرورية المنتشرة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت من اوقات وجوده وبالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس وقت من اوقات وجوده واما الدائمة فمنها الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بدوام الوصف العنواني وتسمى عرفية عامة واما المطلقة فمنها المطلقة الوقتية وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل اي في وقت من اوقات وجود الموضوع ومنها المطلقة العامة وهي معين صح التي حكم بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل اي في وقت من اوقات وجود الموضوع ومنها المطلقة العامة المتوسطة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل في وقت من اوقات وجود الوصف العنواني كقولنا كل من به ذات الجنب فهو يسعل في بعض اوقات كونه مجنوبا واما الممكنة فمنها الممكنة العامة وهي التي حكم بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف ومنها الممكنة المتوسطة وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المشروطة عن الجانب المخالف ومنها الممكنة الوقتية وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة الوقتية عن الجانب المخالف ومنها الممكنة الانتشارية وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة في وقت من اوقات وجود الموضوع عن الجانب

المخالف واعلم انه قد يتركب موجبة مع سالبة بلفظ واحد كقولنا كل ج ب بالامكان الخاص على معنى رفع الضرورة عن جانبي الوجود والعدم فهي مركب من موجبة بالامكان العام وسالبة وقد يتركب موجبة مع سالبة بلفظ اللادوام او اللاضرورة كقولنا كل ج ب بالفعل لا دايما وهي مركبة من موجبة بالاطلاق العام وسالبة بالاطلاق العام وتسمى وجودية لا دايمة وكقولنا كل ج ب بالفعل لا بالضرورة وهي مركبة من موجبة بالاطلاق العام وسالبة بالامكان العام وتسمى وجودية لا ضرورية والعرفية العامة اذا قيدت باللادوام تسمى عرفية خاصة والمشروطة العامة اذا قيدت باللادوام تسمى مشروطة خاصة وقس على ما ذكرنا الوقتية الخاصة والمنتشرة الخاصة وساير المركبات والمحمول اذا تكثر في القضية فان حمل كل واحد منها على الموضوع تكثرت القضية وان حمل مجموعها عليه كانت القضية واحدة وكذا اذا تكثر الموضوع

اللامع الثاني

في الشرطيات المتصلة الشرطية المتصلة هي التي تنحل الى قضيتين ويكون الحكم فيها بلزوم قضية لغيرها او صحبتها لها او بسلب اللزوم او الصحبة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والجزء الاول وهو الذي يقترن به حرف الشرط يسمى مقدما والاخر وهو الذي يقترن به حرف الجزاء يسمى تاليا والموجبة هي التي تكون الحكم فيها باللزوم او الصحبة والسالبة ما حكم فيها بسلب اللزوم او الصحبة والموجبة اللزومية هي التي يحكم فيها بوجوب صدق التالي

للمقدم

للمقدم بطريق الاتفاق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية وليس اعتبار كون المتصل موجبة او سالبة باعتبار كون الجزئين موجبتين او سالبتين بل باعتبار اللزوم او الصحبة او سلبهما فان المتصل قد يكون موجبة وجزءاها سالبتين كقولنا ان كان النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وليس من شرط اللزوم ان يكون المقدم لذاته علة بل شرطه ان يكون المقدم بحالة لو فرض صدقه لوجب صدق التالي سوا كان علة له لذاته او معلولا مساويا او معلول علته او مضايفا او مشروطا به الى غير ذلك والموجبة اللزومية قد تصدق عن جزئين صادقين كقولنا كلما كان الانسان حيوانا فهو حساس وجزئين كاذبين كقولنا كلما كان الانسان فرسا فهو صاهل وعن مقدم كاذب وتال صادق كقولنا كلما كانت الارض حيوانا فهو جسم وعن مجهولي الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد كاتبا فهو متحرك واما عن مقدم صادق وتال كاذب فهو محال لاستحالة لزوم الكاذب الصادق واما الاتفاقية الصادقة فلا تتركب الا عن جزئين صادقين لان معناها اجتماع الجزئين على الصدق وذلك لا يصدق الا عند صدقهما جميعا واما كذبها فتارة يكون بكذب التالي وتارة بكذب المقدم وتارة بكذبهما جميعا ولا جرم المعقل بان لزوم السلب يستلزم سلب اللزوم لان مقدم المتصل جاز ان يكون محالا والمحال جاز ان يستلزم

النقيضين وجزم ايضا بان لزوم الايجاب يستلزم سلب
لزوم السلب للعلة المذكورة وسلب لزوم احد النقيضين
للمقدم لا يستلزم لزوم النقيض الاخر له لان الموجبة الاتفاقية
لا تستلزم مقدمها عين التالى ولا نقيضه والمقدم المحال ايضا
جاز ان يستلزم ارتفاع النقيضين فلا يحصل الجزم بان سلب
لزوم احد النقيضين للمقدم يستلزم لزوم النقيض الاخر له واما
تحقيق المتصلة المحصورة فاعلم انا اذا قلنا كلما كان ا ب ج د فليس
معناه تعميم المراد فقط حتى كانا قلنا كل مرة يكون ا ب فيكون ج د
اذ من الجائز ان لا يكون المقدم امرا له تكرر بل يكون امرا ثابتا
موجودا لا تكرار له وليس معناه ان اللزوم ثابت بينهما على تقدير
اى امر كان فانا اذا قلنا كلما كان ا ب على تقدير ه ز ج د فان
اردنا به انه لو كان ه ز وكلما كان ا ب ج د يكون معناه انه لو فرض
ه ز لزم صدق هذه الملازمة فيكون ذلك متصلة مقدمها ه ز و
تاليها الملازمة بين ا ب و ج د فلا يكون ذلك اثباتا للملازمة الكلية
بين ا ب و ج د وان اردنا به انه لو فرض صدق قولنا لو كان ه ز
فا ب لكان ج د يكون ذلك متصلة مقدمها الملازمة بين ه ز و ا ب
وتاليها ج د فلا يكون ايضا اثباتا للملازمة الكلية بين ا ب و ج د
وان اردنا به انه لو ثبت ا ب على تقدير ج د على تقدير ه ز كان
معناه ان ه ز لو كان ملزوما لا ب لكان ملزوما لج د فلا يكون ذلك
اثباتا للملازمة بين ا ب و ج د فليس معنى الملازمة الكلية اللزوم
على التقادير بل معناها انه لو فرض المقدم مع اى شى كان
يلزمه التالى لا على معنى انه يلزم المحمول بل على انه يلزم
المقدم فان لم يكن التالى جزءا من المقدم لم يحصل الجزم
بصدقها لانه لو فرض المقدم مع عدم لزوم التالى له كان
عدم اللزوم ثابتا على ذلك التقدير فاحتمل ان لا يلزمه
التالى على ذلك التقدير ولا يصح ان يقال انه لو فرض
المقدم مع عدم التالى لا يلزمه التالى لان فرض المقدم
مع عدم التالى محال والمحال جاز ان يلزمه المحال فجاز
ان يلزمه التالى وعدمه على ذلك التقدير فالمتيقن انه لا جزم
بصدقها وان كان التالى جزءا من المقدم يحصل الجزم بصدقها
لانه لو فرض ان هذا الشان مع اى امر كان يلزمه ان يكون
حيوانا فاذا قلنا كلما كان ا ب ج د كان مرادنا انه لو فرض
المقدم مع اى امر لا يلزم من اجتماعه بالمقدم محال لزمه
التالى سواء كان ذلك الامر ممكنا او محالا وقس عليه سائر المحصورات
والسور فى الموجبة الكلية كلما وفى السالبة الكلية ليس البتة
كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وفى
الموجبة الجزئية قد يكون وفى السالبة الجزئية قد لا يكون والمخصوصة
هى التى حكم فيها انه لو فرض المقدم مع امر مخصوص يلزمه التالى
كقولنا ان كان زيد فى البحر فى حالة كذا فهو يغرق والمهملة هى
التى لا يكون فيها حصر ولا خصوص والاعتبار فى المخصوصة بتخصيص
اللزوم ولا بتخصيص المقدم فانا اذا قلنا ان كان ا ب فى هذا الوقت
ج د كانت مهملة اذ لها صلاحية ان يصدق كلية وجزئية والموجبة
الكلية

الاتفاقية وهي التي حكم فيها بان التالي يصحب المقدم في كل حالة من الاحوال وقس عليها حال السالبة الكلية والجزئية والاتفاقية قد تفسر بانه لو فرض صدق المقدم كان التالي صادقا في نفسه مع ذلك الفرض ولا يشترط فيه اجتماع الجزئين على الصدق حتى اذا قلنا لو كان الخلا موجودا فالانسان موجود في نفسه تكون اتفاقية بهذا التفسير واصطلاحنا في الاتفاقية على ان صدق المقدم يستصحب صدق التالي على معنى انهما يجتمعان على الصدق وهي تكثر القضايا في التالي فان جعل مجموعها تاليا فالقضية واحدة وان جعل كل واحد منها تاليا فهي متكثرة وكذا في جانب المقدم واعلم ان المتصلة قد تتركب عن حمليتين كما مر وعن متصلتين كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة وعن منفصلتين كقولنا ان كان الانسان اما ناطقا او لا ناطقا فالحيوان اما ناطق او لا ناطق وعن حملية ومتصلة كقولنا كلما كانت الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالشمس علة لوجود النهار وعن حملية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد وكقولنا ان كان هذا اما زوجا او فردا فهو عدد وعن متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وكقولنا ان كان اما

ان لا يكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

الامر الثالث

في الشرطيات المنفصلة الشرطية المنفصلة هي التي يحكم فيها بمنافاة قضية لاخرى او لا منافاتها والاول الايجاب والثاني السلب والموجبة ان حكم فيها بمنافاة الجزء الاول لكنا في الصدق والكذب فهي المنفصلة الحقيقية ولا تتركب الا عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وان حكم فيها بالمنافاة في الصدق فقط وهي مانعة الجمع فقط وهي تتركب عن كاذبين كقولنا اما ان يكون الانسان حجرا او شجرا وقد تتركب عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون الانسان حيوانا او شجرا وان حكم فيها بالمنافاة في الكذب فقط فهي مانعة الخلو فقط وهي قد تتركب عن صادقين كقولنا الفلك اما لا ابيض واما لا اسود وعن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد في البحر او لا يغرق والمنفصلة قد تكون عنادية وهي التي يستحيل اجتماع جزئيها على الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون زيد اسود او كاتبا حيث كان اسود لا كاتبا او على الصدق فقط كقولنا اما ان يكون زيد اسود او كاتبا حيث كان ابيض لا كاتبا او على الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد اسود او كاتبا حيث كان موصوفا بهما جميعا ثم العنادية الحقيقية قد تتركب عن القضية وعن نقيضها كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع فتتركب عن القضية

وما هو اعم من نقيضها وربما يكون باحد جزئي المنفصل منفصل اخرى يسمى ذات اجزا واما الحقيقية فمثل قولنا اما ان يكون العدد زوجا فردا او زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد واما مانعة الجمع فمثل قولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او حيوانا ومعناها ان اي جزئي يوخذ فانه يستحيل اجتماعه مع احدا الباقيين على الصدق واما مانعة الخلو فمثل قولنا اما ان يكون هذا الشي لا انسانا او لا فرسا او لا حمارا ومعناه ان اي جز يوجد فانه يستحيل اجتماعه مع احدا الباقيين على الكذب واجزا المنفصلات لا تتميز بعضها عن بعض الا بالوضع اذ لا فرق بين الحكم بمعاندة الاول للثاني وبين الحكم بمعاندة الثاني للاول واذا فرض احد الجزئين في مانعة الجمع فلا يجب ان يستلزم نقيض الاخر لاحتمال ان يكون المفروض محالا يستلزم المحال وكذا اذا فرض نقيض احد الجزئين في مانعة الخلو فانه لا يجب ان يستلزم عين الاخر للعلة المذكورة وسلب الانفصال الحقيقي انما يصدق باجتماع الجزئين على الصدق او على الكذب او بصدق احدهما وكذب الاخر دايما من غير عناد كقولنا ليس اما ان يكون الانسان موجودا والخلا موجودا وسلب الانفصال المانع الجمع انما يصدق باجتماع الجزئين على الصدق كقولنا ليس اما ان يكون الانسان حيوانا او ابيض وسلب الانفصال المانع الخلو انما يصدق باجتماع الجزئين على الكذب كقولنا ليس اما ان يكون الانسان حجرا او شجرا

والموجبة الكلية من المنفصلات هي التي حكم فيها بان الجزء الاول في اي حالة كان يعاند الثاني وقس عليه بواقي المحصورات والسور في الموجبة الكلية دايما كقولنا دايما اما ان يكون العدد زوجا او فردا وفي السالبة الكلية ليس البتة كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا والخلا موجودا وفي الموجبة الجزئية قد يكون وفي السالبة الجزئية قد لا يكون والمخصوصة هي التي حكم فيها بالعناد في حالة مخصوصة والمهملة هي التي ليس فيها خصوص ولا حصر والمنفصل ايضا قد يتركب عن حمليتين كما مر وعن متصلتين كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعن منفصلتين كقولنا اما ان يكون الحمى اما صفراوية او دموية واما ان يكون اما بلغمية او سوداوية وعن حملية ومتصل كقولنا اما ان تكون الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعن حملية ومنفصل كقولنا اما ان لا يكون هذا الشي عددا واما ان يكون اما زوجا او فردا وعن متصل ومنفصل كقولنا اما ان لا يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون اما الشمس ليست بطالعة او النهار موجود ومتى كان حرف الانفصال متاخرا عن موضوع المقدم كقولنا كل عدد اما زوج او فرد اشتبهت القضية بالحملية فان كان المراد منه ان كل عدد يصدق عليه احدهما كانت القضية حملية وان كان المراد منه العناد بين قولنا

كل عدد زوج وبين قولنا كل عدد فرد كانت منفصلة مانعة الجمع

اللامع الرابع

في التناقض وهو اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يقتضي صدق احدهما لذاته كذب الاخرى وبالعكس فالاختلاف كالجنس لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين اشيا اخر وبقولنا بالسلب والايجاب يخرج عنه اختلاف القضايا بكونها محصورة ومخصوصة الى غير السلب والايجاب اذا لم يتناقضا بالصدق والكذب وبقولنا لذاته يخرج عنه المختلفان ذكر وبقولنا يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى يخرج المختلفان بالسلب والايجاب اذا لم يتناقضا بالصدق والكذب وبقولنا لذاته يخرج عنه المختلفان بهما اذا لزم من صدق احدهما كذب الاخرى بواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق ويشترط في التناقض بين الحمليتين اتحادهما في الموضوع والمحمول واختلافهما في الجهة فان المتحدتين في الجهة قد يصدقان كقولنا زيد كاتب بالامكان العام زيد ليس بكاتب بالامكان العام وقد يكذبان كقولنا زيد كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب بالضرورة والمحصورتان لا بد فيهما من الاختلاف بالكمية لان الجزئيتين قد يصدقان كقولنا بعض الجسم متحرك بالضرورة بعض الجسم ليس بمتحرك بالامكان العام والكليتين قد يكذبان كقولنا كل جسم متحرك بالضرورة لا شي من الجسم بمتحرك بالامكان والضرورية المطلقة نقيضها الممكنة العامة والمشروطة العامة

يناقضها الممكنة المتوسطة والضرورية الوقتية يناقضها الممكنة الوقتية والضرورية المنتشرة يناقضها الممكنة الانتشارية والدائمة يناقضها المطلقة العامة والعرفية العامة يناقضها المطلقة المتوسطة والمطلقة الوقتية يناقضها المطلقة الوقتية واما المركبات من موجبة وسالبة فاذا قلنا كل ج ب بالامكان الخاص فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج ب بالضرورة او بعض ج ليس ب بالضرورة وكذلك اذا قلنا لا شي من ج ب بالامكان الخاص واذا قلنا كل ج ب لا دائما فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج ليس ب دائما او بعض ج ب دائما واذا قلنا كل ج ب لا بالضرورة فنقيضه ليس كذلك بل بعض ج ليس ب دائما او بعض ج ب بالضرورة واذا قلنا كل ج ب ما دام ج لا دائما فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج ليس ب في بعض اوقات كونه ج او بعض ج ب دائما واذا قلنا بالضرورة كل ج ب ما دام ج لا دائما فنقيضه انه ليس كذلك بل بعض ج يمكن ان لا يكون ب بالامكان المتوسط او بعض ج ب دائما وقس على ما ذكرنا نقيض السوالب الكلية المركبة واما الموجبة الجزئية فاذا قلنا بعض ج ب بالامكان الخاص فنقيضه انه ليس كذلك بل كل ج بالضرورة او لا شي من ج ب بالضرورة او بعض ج ب بالضرورة والبعض الاخر ليس ب بالضرورة وكذا اذا قلنا بعض ج ليس ب بالامكان الخاص وقس عليه نقيض السوالب واما

الشرطية المتصلة والمنفصلة فنقيض الموجبة الكلية منها السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية

المقالة الثانية تشتمل على ثلثة لوامع اللامع الاول في العكس وفيه ثلثة فصول

الفصل الاول في عكس الحمليات

وهو جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع كونه موافقا للاصل في الكيفية والصدق بشرط لزومه عنه ونعني بالكيفية الايجاب والسلب ونعني باللزوم عنه ان يكون نقيضه مع صدق الاصل ملزوما للمحال ولنتكلم في عكوس القضايا البسيطة وهي التي لا تتركب من موجبة وسالبة والضابط في عكسها ان الموجبات الصادقة ان كانت فعلية فان صدق عليها المطلقة المتوسطة تنعكس موجبة جزئية بالاطلاق المتوسط وان لم تصدق تنعكس مطلقة جزئية بالاطلاق العام وان لم تكن فعلية ففيها التوقف لعدم الاطلاع على البرهان والسوالب الكلية الصادقة ان صدق عليها العرفية العامة تنعكس عرفية عامة كلية وان صدق عليها الدائمة تنعكس دائمة كلية والا فلا تنعكس للتخلف في المواد والبرهان على صدق العكس في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال فلا يكون نقيض العكس مجامعا لصدق الاصل والاصل صادق فيلزم صدق العكس والتفصيل بعد الضابط ان الموجبة الضرورية والدائمة والمشروطة والعرفية العامتين

والمطلقة المتوسطة تنعكس مطلقة متوسطة جزئية والضرورية والوقتية والمنتشرة والمطلقة الوقتية والعامة تنعكس مطلقة عامة جزئية سواء كان الاصل كليا او جزئيا واما السوالب الكلية فالضرورية والدائمة تنعكسان دائمة والمشروطة والعرفية العامتان تنعكسان عرفية عامة والمطلقات والممكنات والضرورية الوقتية والمنتشرة لا تنعكس اذ يصدق قولنا لا شيء من القمر بمنخسف بهذه الجهات ولا يصدق عكسه لا كليا ولا جزئيا واما السوالب الجزئية فلا تنعكس اصلا لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه وكذلك يصدق بعض الانسان ليس بكاتب ولا يصدق عكسه لا يقال السالبة الكلية الضرورية تنعكس كنفسها لوجوه احدها انه اذا صدق قولنا بالضرورة لا شيء من ج ب فبالضرورة لا شيء من ب ج والا فبعض ب ج بالامكان العام ولو امكن ذلك لما يلزم من فرض وقوعه محال وقد لزم لانه لو فرض صدق قولنا بعض ب ج لزم صدق الباء والجيم على ذات واحدة فيكون بعض ج ب وقد كان بالضرورة لا شيء من ج ب فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال ولانه اذا صدق الجيم والباء على ذات واحدة فبعض ب ج ولا شيء من ج ب بالضرورة فبعض ب ليس ب بالضرورة وهو محال الثاني ان صدق قولنا بعض ب ج بالفعل مع قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة يستلزم المحال وهو قولنا بعض ب ليس ب

بالضروره والمحال لم يلزم من قولنا لاشي من ج ب بالضروره
لان الصادق لا يلزم منه المحال فهو لازم من قولنا بعض ج
بالفعل فيكون صدقه محالا واذا استحال صدقه لزم كذب
قولنا بعض ب ج بالامكان العام فلاشي من ب ج بالضروره
الثالث انه لو صدق قولنا بالضروره لاشي من ج ب لم يصدق
بالضروره لاشي من ب ج لزم صدق قولنا بعض ب ج بالامكان
العام مع صدق قولنا بالضروره لاشي من ج ب فيمكن صدق
قولنا بعض ب ج بالفعل مع صدق قولنا بالضروره لاشي من ج ب
فلا يمكن ان يصدق قولنا وهو محال لان صدقه معه ملزوم
للمحال الرابع انه اذا صدق قولنا بالضروره لاشي من ج ب
فلا يمكن ان يصدق قولنا بعض ب ج بالفعل لان قولنا بعض ب ج
بالفعل ملزوم لصدق قولنا بعض ج ب بالفعل وامكان الملزوم
يستلزم امكان اللازم فلو امكن صدق قولنا بعض ب ج بالفعل
لامكن صدق قولنا بعض ج ب بالفعل وهو محال لصدق قولنا لاشي
من ج ب بالضروره الخامس انه اذا صدق قولنا لاشي من ج ب بالضروره
استحال اجتماعهما في ذات واحدة فلاشي من ب ج بالضروره
واذا ثبت ان السالبة الضرورية تنعكس كنفسها فالموجبات
الكلية الممكنة كلها تنعكس ممكنة عامة لانه اذا صدق كل ج ب
بالامكان العام فبعض ب ج بالامكان العام والا فلاشي من ب ج
بالضروره فلاشي من ج ب بالضروره وقد كان كل ج ب بالامكان
العام هذا خلف ونقول ايضا ان السالبة الدائمة لا تنعكس

24

كنفسها لانه يمكن ان يصدق قولنا لاشي من الانسان بكاتب
دايما فلو انعكست السالبة الدايمة كنفسها للزم من فرض
وقوع الممكن محال وهو قولنا لاشي من الكاتب بانسان دايما
لانا نقول اما الاول فلا نسلم انه يلزم اجتماع النقيضين
وهذا لان صدق الجيم والباء على ذات واحدة على ذلك
التقدير يستلزم صدق قولنا بعض ج على ذلك التقدير فهو ب
وهو لا يناقض قولنا بالضروره لاشي من ج ب في نفس الامر
واما قوله اذا صدق الجيم والباء على ذات واحدة فبعض ب ج
ولاشي من ج ب بالضروره وينتج المحال قلنا لا نسلم انه اذا صدق
قولنا بعض ب ج على ذلك التقدير ولاشي من ج ب في نفس الامر ينتج
ما ذكرتم وانما ينتج ان لو بقي صدق السالبة الضرورية على
ذلك التقدير فلم قلتم بانه يبقى لا بد له من برهان واما الثاني
فلا نسلم ان المحال اذا لم يكن لازما من قولنا بالضروره لاشي
من ج ب يكون لازما من قولنا بعض ب ج بالفعل لجواز ان يكون
لازما من المجموع من حيث هو مجموع واما الثالث فلا نسلم
انه اذا صدق قولنا بعض ب ج بالفعل بالامكان العام
لزم امكان صدق قولنا بعض ب ج بالفعل مع قولنا لاشي من ج ب
بالضروره لجواز ان يكون امكان وجود الشي مجامعا لشي اخر
ويكون وجوده معه بالفعل محالا فانه يصدق قولنا زيد كاتب
بالفعل في هذا الوقت ويصدق معه ان زيد ليس بكاتب
بالامكان العام مع ان صدقه معه بالفعل محال واما الرابع فلا نسلم

ان امكان صدق قولنا بعض ج ب غير ثابت واما قوله لا شيء من ج ب بالضرورة صادق قلنا نعم ولكن لا نسلم ان صدقه ينافي امكان صدق قولنا بعض ج ب بالفعل لان امكان صدق قولنا بعض ج ب بالفعل معناه امكان صدق القضية والذي ينافي قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة هو قولنا بعض ج بالفعل فهو ب بالامكان العام ولا يلزم من امكان صدق القضية صدق قولنا بعض ج بالفعل ب بالامكان العام لان امكان صدق القضية لا يتوقف على صدق الجيم بالفعل على شيء من الذوات لان امكان صدقها يحصل بان يكون الجيم والباء بالقوة في شيء من الذوات واما الخامس فلا نسلم انه اذا صدق قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة استحال اجتماعهما في ذات واحدة بل يستحيل اجتماع ذات الجيم مع الباء ولم قلتم بان ذلك لا يستلزم استحالة اجتماع ذات الباء مع الجيم واذا تبين فساد الوجوه المذكورة تبين ضعف ما قيل من انعكاس الممكنات ممكنة عامة واما قوله لو انعكست السالبة الدائمة دائمة للزم من فرض وقوع الممكن محال قلنا لا نسلم وهذا لان ما ذكرتم من المحال انما يلزم من فرض وقوع الممكن انعكاس السالبة الدائمة دائمة فجاز بان يكون المجموع ملزوما للمحال ولا يكون شيء من اجزائه ملزوما له واعلم ان البرهان على انعكاس القضية انما يتم اذا كانت صادقة اما اذا كانت مفروضة الصدق فلا لانك اذا قلت اذا فرض صدق قولنا لا شيء من الانسان بكاتب يلزمه لا شيء من الكاتب

بانسان والا فبعض الكاتب انسان على ذلك التقدير ولا شيء من الانسان بكاتب على ذلك التقدير فبعض الكاتب ليس بكاتب على ذلك التقدير هذا خلف قلنا لا نسلم انه خلف وهذا لان ذلك التقدير فرض للكاذب والكاذب جاز ان يستلزم المحال بان يكون محالا اما لذاته او لغيره

الفصل الثاني

في معرفة عكوس المركبات والضابط فيه ان المركبة الموجبة والسالبة ان لم يكن لشيء من جزئيها عكس فلا عكس لها ولو كان لاحد جزئيها عكس فيلزمها عكس ذلك الجزء وان كان لكل واحد من جزئيها فيلزمها المركب من عكسي الجزئين ولما كانت الممكنة الخاصة مركبة من موجبة بالامكان العام وسالبة بالامكان العام والجزء الايجابي لم يعلم عكسه والسلبي لا ينعكس فلا جرم لم يعلم انعكاسها واما الوجودية اللادائمة فمركبة من موجبة بالاطلاق العام وسالبة بالاطلاق العام والجزء الايجابي ينعكس موجبة بالاطلاق العام والسلبي لا ينعكس فيلزمها الموجبة بالاطلاق العام وهكذا حكم الوجودية اللاضرورية واما العرفية الخاصة فالموجبة منها مركبة من عرفية عامة موجبة ومن مطلقة عامة سالبة فالجزء الايجابي ينعكس مطلقة متوسطة والسلبي لا ينعكس فيلزمها مطلقة متوسطة ولكن لها خاصية دقيقة وهي ان صدقها يقتضي صدق الايجاب بالاطلاق المتوسط في عكسها مع السلب المطلق لانها اذا صدقت لزم صدق الباء على ذات واحدة في جميع زمان

لكونه ج مع سلب الباء عنه بالفعل فيكون هو ج في بعض اوقات كونه ب ولا يدوم له الجيمية والا لدامت له البائية فيكون بعض ب ج في بعض اوقات كونه ب لا دائما والسالبة الكلية منها مركبة من عرفية عامة سالبة ومن موجبة بالاطلاق العام فالجزء السلبي منها ينعكس عرفية عامة والايجابي ينعكس مطلقة عامة جزئية فاذا قلنا لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائما صدق في عكسه لا شيء من ب ج ما دام ب مع قولنا بعض ب ج بالفعل فيكون هذا السلب لا دائما للبعض فالسالبة الجزئية منها اذا صدقت كان الجزء الايجابي منها موثرا في انعكاسها كنفسها لانه اذا صدق بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما لزم صدق الباء على ذات واحدة مع عدم اجتماع الوصفين فيه فيكون بعض ليس ج ما دام ب لا دائما واما المشروطة الخاصة فحكمها حكم العرفية الخاصة وقس على ما ذكرنا عكوس سائر المركبات

الفصل الثالث

في عكس المتصلات وهو عبارة عن جعل المقدم تاليا والتالي مقدما مع بقاء الصدق والكيفية ولم يظهر عندنا انعكاس شيء من اللزوميات لا يقال اذا صدق قولنا كلما كان ا ب فج د فقد يكون اذا كان ج د فا ب والا فليس البتة اذا كان ج د فا ب وهو مع الاصل ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فا ب هذا خلف لانا نقول لا نسلم انه ينتج ذلك وهذا لان قولنا كلما كان ا ب فج د يدل على ان ا ب ملزوم لج د وقولنا ليس البتة اذا كان ج د فا ب يدل على سلب لزوم ا ب لج د في نفس الامر فجاز ان لا يكون

ملزوما له في نفس الامر ويكون ملزوما له على تقدير ا ب فلا يلزم من صدق ج د على تقدير ا ب وسلب ملزوميته له في نفس الامر سلب ملزومية ا ب لا ب فلا يلزم الخلف ولئن قال اذا صدق قولنا كلما كان ا ب فج د فاذا فرض ج د مع ا ب لزم ا ب فيصدق قولنا قد يكون اذا كان ج د فا ب قلنا لا نسلم ان ما ذكرتم لزم من صدق الاصل بل هو صادق معه وطريق للاصل الاتفاق وليس فيه مدخل ولئن قال اذا صدق قولنا كلما كان ا ب فج د يلزم صدق مجموع قضيتين احديهما كلما كان ا ب فج د والاخرى كلما كان ا ب فا ب لصدق الثانية في نفسها فينتجان قد يكون اذا كان ج د فا ب قلنا لا نسلم انتاجها وانما ينتجان ان لو انعكست الاولى لم قلتم انها تنعكس واما الاتفاقية فالموجبة كلية كانت او جزئية فانها تنعكس جزئية لانها متى صدقنا لزم اجتماع التالي مع المقدم على الصدق في وقت واحد فتنعكس جزئية واما السالبة الكلية منها تنعكس كنفسها بالخلف والسالبة الجزئية لا تنعكس للتخلف في المواد

اللامع الثاني

في عكس النقيض وفيه ثلثة فصول الفصل الاول في عكس نقيض الحمليات وهو عندنا عبارة عن جعل نقيض المحمول موضوعا و عين الموضوع محمولا مع كونه مخالفا للاصل في الكيفية وموافقا له في الصدق اما الموجبات الكلية فالضرورية والدائمة تنعكسان دائمة كلية والمشروطة والعرفية العامتان تنعكسان عرفية عامة سوا اخذ عكس النقيض معدول الموضوع او سالب الموضوع

والبرهان في الكل ان نقيض المطلوب مع الاصل ينتج المحال والمطلقات والممكنات والصغرى ودنية الوقتية والمنتشرة لا تنعكس لانه يصدق قولنا كل قمر فهو ليس بمنخسف بهذه الجهات ولا يصدق عكس نقيضه لا كليا ولا جزئيا لصدق قولنا بالضرورة كل منخسف فهو قمر واما الموجبات الجزئية فلا تنعكس لانه يصدق قولنا بعض اللافرس حيوان ولا يصدق بعض اللاحيوان بلافرس وكذلك يصدق بعض الانسان لا ضاحك ولا يصدق بعض الضاحك ليس بانسان واما السوالب فغير معلومة الانعكاس لعدم الاطلاع على البرهان لا يقال الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض موجبة كلية على الاصطلاح المشهور وهو ان نجعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا لانا اذا قلنا كل ج ب يلزم منه كل ما ليس ب فهو ليس ج والا فبعض ما ليس ب ليس هو ليس ج ويلزم منه بعض ما ليس ب ج فبعض ج ليس ب وقد قلنا كل ج ب هذا خلف لانا نقول لا نسلم انه لو قولنا بعض ما ليس ب ليس هو ليس ج يلزمه بعض ما ليس ب ج لان الاول اعم من الثاني ولا يلزم من صدق الاعم صدق الاخص

الفصل الثاني في عكس نقيض المركبات

اما الممكنة الخاصة والوجوديتان فلا تنعكس لما مر واما العرفية الخاصة فنقول اذا صدق كل ج ب ما دام ج لا دائما لزم صدق العرفية العامة مع صدق قولنا كل ج لا ب بالفعل فالجزء الاول يلزمه لا شيء من لا ب ج ما دام لا ب والثاني يلزمه بعض لا ب ج بالفعل فيكون عكس نقيضها عرفية لا دائمة لبعض افراد الموضوع واذا صدق بعض ج ب ما دام

ج لا دائما يلزم منه حصول موضوع هو ج وليس ب بالفعل و ب ما دام ج فليس هو ج ما دام ليس ب لا دائما والا فيكون ج حين هو ليس ب هذا خلف واذا صدق بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما اولا شيء من ج ب كذلك يلزم حصول موضوع هو ج وليس ب ما دام ج و ب بالفعل فيكون ج في بعض اوقات كونه ليس ب لا محالة فبعض ما ليس ب ج لا محالة فبعض ما ليس ب هو ج حين هو ليس ب لا دائما وهو المطلوب وهكذا القول في المشروطة الخاصة وقس على ما ذكرنا عكس نقيض سائر المركبات

الفصل الثالث في عكس نقيض المتصلات

وهو عندنا عبارة عن جعل نقيض التالي مقدما وعين المقدم تاليا مع كونه مخالفا للاصل في الكيفية وموافقا له في الصدق ولم يتبين برهان على انعكاس شيء من اللزوميات بعكس النقيض ولئن قال انه اذا صدق قولنا كلما كان ا ب ج د يلزم ليس البتة اذا لم يكن ج د فا ب لان لازم الشيء اذا فرض انتفاؤه يلزم انتفاء الملزوم قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة على ذلك التقدير والموجبة الجزئية لا تنعكس لانه يصدق قولنا قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو لا ضاحك ولا يصدق قد لا يكون اذا كان هذا ضاحكا فهو انسان لانه كلما كان ضاحكا فهو انسان واما الاتفاقيات فالموجبة الكلية منها تنعكس بعكس النقيض كلية لانه اذا صدق قولنا كلما كان ا ب ج د فليس البتة اذا لم يكن ج د فا ب والا فقد يكون اذا لم يكن ج د فا ب فقد يكون اذا كان ا ب لم يكن ج د وقد كان كلما كان ا ب ج د هذا خلف واما الموجبة الجزئية والسالبتان منها فلا برهان على انعكاس

النقيض

اللامع الثالث في لوازم المتصلات والمنفصلات

اعلم ان للمتصلة الكلية الموجبة يلزمها منع الخلو بين نقيض المقدم
وعين التالي في اي حالة كان ويلزمها منع الجمع بين عين المقدم
ونقيض التالي في اي حالة كان والا لكذبت اللزوم الكلية
لكن اللزوم الكلي صادق فيلزم صدق ما ذكرنا من المنفصلتين
فاذا قلنا كلما كان اب فجد يلزمه دايما اما ان لا يكون اب او يكون
جد مانعة الخلو ويلزمه دايما اما ان يكون اب او ليس جد مانعة
الجمع والمراد من الدوام هنا الدوام بحسب الازمنة واما الموجبة
الجزئية المتصلة فلا بد منها منع الخلو ولا منع الجمع لان معناها انه
لو فرض المقدم مع بعض الامور يلزم التالي فجاز ان لا يكون الامر
الذي يقتضي اللزوم حاصلا في نفس الامر فلا يلزم كذب المقدم
او صدق التالي في نفس الامر والموجبة المنفصلة الحقيقية يلزمها
منع الجمع بين نقيضي جزئيها وهذه اللوازم كلية مانعة الجمع فقط
يلزمها منع الخلو بين نقيضي جزئيها ومانعة الخلو فقط يلزمها منع
الجمع بين نقيضي جزئيها وهذه اللوازم كلية ان كان الاصل
كليا وجزئية ان كان جزئيا

المقالة الرابعة يشتمل على سته لوامع

اللامع الاول في ماهية القياس وكيفية انقسامه

القياس قول مولف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول
اخر واحترزنا بقولنا من قضايا عن القضية الواحدة التي يلزمها
عكسها وعكس نقيضها ولا نعني بقولنا متى سلمت لزم عنه قول ا
كونها صادقة بل كونها بحيث اذا فرض صدقها لزم عن القول المولف

منها قول اخر ليندرج فيها الكاذبة المقدمات ايضا فانها وان
كانت كاذبة لكنها بحالة متى فرض صدقها لزم المطلوب وفايدة
قولنا لزم عنه ان يكون هيئة التاليف داخلة في القياس اذ المطلوب
لا يحصل من تلك القضايا الا مع الهيئة المخصوصة واحترزنا بقولنا
لذاته عن امرين احدهما ما يحتاج في لزوم المطلوب عنه الى اقتران
ما يخرج عن مقدمات القول المولف كقولنا ا مساو لب وب مساو
لج لزم عنه ان ا مساو لج بواسطة اقتران ما يخرج عن المقدمات
فانه اذا صدق قولنا ا مساو لب واضيف اليه وكل ما هو مساو
لب فهو مساو لكل ما يساويه ب فا مساو لكل ما يساويه ب وج يساويه
ب فا مساو لج الثاني ما يكون انتاجه بواسطة مقدمة هي من لوازم
بعض المقدمات مثل قولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع
الجوهر وكل ما ليس بجوهر فليس يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
فجزء الجوهر جوهر فانتاجه بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية
لان قولنا كل ما ليس يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر يلزمه لا شي
مما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو ليس بجوهر ويلزمه كل ما يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لوجود الموضوع وهو مع الاولى
ينتج المطلوب واردنا بقولنا قول ما قول له نسبة مخصوصة الى
القياس الذي جعل اجزاءه بالنسبة اليه اجزاء له وهو احتراز عن
استلزام قولنا لا شي من ج ب وبعض ب ا صدق قولنا ليس بعض ا ج
في الشكل الاول بعكس المقدمتين وانما صار احترازا عنه لان
المطلوب نسبة الالف الى الجيم حتى لو جعلنا المطلوب نسبة الجيم الى
الالف

كان منتجا له مع ان للمقدمتين في الحالتين واحدة فاذا انما
يكون القول قياسا اذا استلزم قولا ما لوضع اوله ثم يقاس
قول اخر يستلزمه واوردنا بقولنا قول اخر القول الذي يكون
مغايرا لكل واحد من المقدمتين والا لكان مجموع كل قضيتين
منتجا بنتيجة قياسا لاستلزامه كل واحدة منها واوردنا بقولنا
لزم عنه اللزوم الاعم من البين وغيره وليس المراد منه
اللزوم عن بعضها بل عن مجموعها احترازا عن القياس
مع قضايا اجنبية وعن التاليف الذي يلزمه لازم عن
بعض المقدمات فقط والمراد من القول الافكار المولفة
تاليفا يودي في النفس الى التصديق بشي اخر لا القول
الملفوظ به المولف من القضايا وان الملفوظ به لا يوجب
التلفظ بالمطلوب ولئن قال لو كان من شرط القياس
ان لا يكون المطلوب لازما عنه بواسطة مقدمة اخرى
حتى من لوازم بعض المقدمات المذكورة لخرجت التاليفات
التي لزم عنها المطلوب بواسطة العكس عن القياسية
قلنا المراد من قولنا ان لا يكون اللزوم بواسطة لازم
لبعض المقدمات هو ان لا يكون بواسطة لازم لبعضها
بحيث تغاير اجزاوه الاجزا الاصلية للمقدمات واما العكس
فليس اجزاوه مغايرة للاجزا الاصلية للمقدمات بخلاف
عكس النقيض فان محموله وموضوعه مغاير لمحمول الاصل
وموضوعه ولئن قال لو كان من شرط القياس ما ذكرتم يلزم

ان لا يكون قولنا كلما كان اب فكل ج د وكل د ه قياسا منتجا
لقولنا اما ليس اب او كل ج ه اذ المطلوب انما يلزم عنه
بواسطة لازم تغاير اجزاوه الاجزا الاصلية وهو قولنا
اما ليس اب او كل ج د فان الجزء الاول من المنفصل تغاير
الجزء الاول من المتصل قلنا المراد من الاجزا الاصلية
المفردات التي تحصل بعد تحليل القضايا اعني المحمولات
والموضوعات والتي تحصل من المحمولات والموضوعات
بعد تحليل المتصل لا تغاير ما تحصل بعد تحليل المنفصل ثم
القياس ينقسم الى ما لا يكون عين اللازم منه ولا نقيضه
مذكورا فيه بالفعل وهو الاقتراني كقولنا كل ج ب وكل ب ا
فكل ج ا فان اللازم وان كان مذكورا في الكبرى بالقوة
لكن ليس مذكورا فيه بالفعل والى ما يكون احدهما مذكورا
فيه بالفعل وهو الاستثنائي كقولنا كلما كان اب فج د لكن
اب فج د فعين اللازم مذكور فيه بالفعل وكقولنا دايما اما
ان يكون اب او ج د لكن اب فليس ج د فنقيض اللازم مذكور
فيه بالفعل وكل قضية جعلت جز قياس تسمى مقدمة والذي
تكرر في المقدمتين وسقط في النتيجة يسمى حدا اوسط والمحكوم
عليه في المطلوب يسمى حدا اصغر والمحكوم به يسمى حدا اكبر
والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر
تسمى الكبرى والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط
عند الحدين الاخرين تسمى شكلا وتاليف الصغرى والكبرى

يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد
الاوسط عند الحدين والقرينة التى يلزم عنها المطلوب لذاته
يسمى قياسا بالنسبة اليه والمطلوب بعد لزومه عنه بالنسبة
اليه يسمى نتيجة والقياس ان كان مركبا عن قضيتين فقط
يسمى بسيطا والا مركبا والبسيط اما ان يتركب عن حمليتين
او عن حملية ومنفصلة او عن حملية ومتصلة او متصلتين
او منفصلتين او متصلة ومنفصلة والاوسط فى المقدمتين
قد يكون جزءا تاما وهو الذى يكون احد جزئى الصغرى
والكبرى بتمامه كقولنا كل ج ب وكل ب ا وكقولنا كلما كان
ا ب وكل ج د وكلما كان ج د فه ز وقد يكون غير تام منهما كقولنا
كلما كان ا ب فج د وكلما كان ه ز وكل د ط وقد يكون غير تام فى
الصغرى تاما فى الكبرى كقولنا كلما كان ا ب وكلما كان ج د فه ز
وكلما كان ه ز فج ط وقد يكون تاما فى الصغرى غير تام فى الكبرى
كقولنا كلما كان ا ب فج د وكلما كان ه ز وكلما كان ج د فج ط فان
كان الاول فالاوسط ان لم يكن قضية واحدة فان كان
محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول
كقولنا كل ج ب وكل ب ا وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى
كقولنا كل ج ب ولا شىء من ا ب وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل
الثالث كقولنا كل ب ج وكل ب ا وان كان موضوعا فى الصغرى
محمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كل ب ج وكل ا ب
وان كان قضية واحدة فان كان تاليا فى الصغرى مقدما

فى الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان ا ب فج د وكلما
كان ج د فه ز وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا
كلما كان ا ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د وان كان
مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ج د فا ب
وكلما كان ج د فه ز وان كان مقدما فى الصغرى تاليا
فى الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج د فا ب
وكلما كان ه ز فج د وان كان الثانى فان لم يكن الاوسط
قضية واحدة فان كان محمولا فى المشارك من الصغرى
للكبرى موضوعا فى المشارك من الكبرى للصغرى
فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان ا ب وكل ج د وكلما كان ه ز
وكل د ط وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا
كلما كان ا ب وكل ج د وكلما كان ه ز فلا شىء من ط د ولو كان
موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ا ب وكل د ج
وكلما كان ه ز وكل د ط وان كان على عكس الاول فهو الشكل
الرابع كقولنا كلما كان ا ب وكل د ج وكلما كان ه ز وكل ط د وان
كان قضية واحدة فان كان تاليا فى المشارك من الصغرى
للكبرى مقدما فى المشارك من الكبرى للصغرى فهو الشكل
الاول كقولنا كلما كان ا ب وكل ج د فه ز وكلما كان ح ط وكلما
كان ه ز فك ل وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا
كلما كان ا ب وكلما كان ج د فه ز وكلما كان ح ط فليس البتة اذا
كان ك ل فه ز وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا

كلما كان اب وكلما كان ه ز ج د وكلما كان ح ط ده ز فكل ولئن كان
على عكس الاول فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان اب فكلما كان
ه ز ج د وكلما كان ح ط فكلما كان كل فه ز ولئن كان الثالث فان
كان الاوسط تاليا في المشارك من الصغرى للكبرى مقدما
في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان اب فكلما كان ج د
فه ز وكلما كان ه ز ح ط وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني
كقولنا كلما كان اب فكلما كان ج د فه ز وليس البتة اذا كان ح ط
فه ز وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان
اب وكلما كان ه ز ج د وكلما كان ه ز ح ط وان كان على عكس الاول
فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان اب فكلما كان ه ز ج د وكلما
كان ح ط فه ز وان كان الرابع فان كان الاوسط تاليا في
الصغرى مقدما في المشارك من الكبرى للصغرى فهو الشكل
الاول كقولنا كلما كان اب فج د وكلما كان ه ز وكلما كان ج د فح ط
وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان اب فج د وكلما
كان ه ز فليس البتة اذا كان ح ط فج د وان كان مقدما فيهما فهو
الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج د فاب وكلما كان ه ز وكلما كان
ح ط فج د

اللامع الثاني في القرائن الكائنة من الحمليات وفيه ثلثة فصول

الفصل الاول في شرائط انتاجها

اما الشكل الاول فيشترط فيه اندراج الاصغر تحت
الاوسط مع كون الاوسط موضوعا للاكبر وضعا كليا لانه
لو انتفى الامران فاما ان لا يكون الاصغر مندرجا تحت

الاوسط او يكون الاوسط موضوعا للاكبر وضعا جزئيا
وكيف ما كان فلا يتعدى الحكم من الكبرى الى الاصغر
فلا يحصل النتيجة ولئن قال موجبة الصغرى لا يشترط
في هذا الشكل فانا اذا قلنا كل ج ليس هو ب وكل ما ليس هو ب
ليس هو ا فانه ينتج كل ج ليس هو ا مع ان الصغرى ليست موجبة
قلنا ما ذكرتم لا يتوجه علينا فانا ندعي اشتراط اندراج
الاصغر تحت الاوسط لا موجبة الصغرى فانا اذا قلنا
كل ج هو ليس ب وكل ما ليس هو ب ليس هو ا كان الاصغر مندرجا
تحت الاوسط اذ الاوسط هو سلب الباء وهو صادق
على الاصغر وموضوع الاكبر فيحصل فيه الشرط المذكور

مطلب

واذا قلنا في الكتب ان الشكل الاول يشترط فيه موجبة
الصغرى اردنا به ما ذكرناه سواء كانت الصغرى موجبة
او سالبة والضروب المنتجة منه اربعة الاول من اندراج
كلي في الصغرى مع صدق الاكبر على كل الاوسط ينتج صدق
الاكبر على كل الاصغر كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من اندراج
كلي في الصغرى مع سلب الاكبر عن الاوسط سلبا كليا
ينتج سلب الاكبر عن الاصغر سلبا كليا كل ج ب ولا شيء من ب ا
فلا شيء من ج ا الثالث من اندراج جزئي في الصغرى مع صدق
الاكبر على كل الاوسط ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر
بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من اندراج جزئي
في الصغرى مع سلب الاكبر عن الاوسط سلبا كليا ينتج سلب

الاكبر عن الاصغر سلبا جزئيا بعض ج ب ولا شيء من د ا فبعض
ج ليس ا واما الشكل الثاني فيشترط في انتاجه اختلاف
مقدمتيه بالكيف مع كلية الكبرى اما الاول فلان المشتركين
في ثبوت المحمول او سلبه قد يكونان متوافقين وقد يكونان
متعاندين فلا ينتجان لا التعاند ولا التوافق واما الثاني
فلانه يصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان
فرس ولا ينتج سلب الحيوان عن الانسان ويصدق لا شيء من
الانسان بفرس وبعض الصهال فرس ولا ينتج حمل الصهال
على الانسان فلا ينتج نتيجة لا ايجابية ولا سلبية وكذلك يصدق
قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان ولا ينتج
سلب الجسم عن الانسان وكذلك يصدق قولنا كل انسان
حيوان وبعض الحجر ليس بحيوان ولا ينتج حمل الحجر على الانسان
فلا ينتج لا موجبة ولا سالبة ولئن قال اذا قلنا كل ج ب دائما
وكل ا ب لا دائما فانه ينتج لا شيء من ج ا دائما بالخلف مع عدم
اختلاف المقدمتين بالكيف قلنا لا نسلم عدم اختلافهما في
الكيف فان قولنا كل ا ب لا دائما مركب من موجبة وسالبة
والمنتج منها هو الجزء السلبي فانا لو حذفنا قيد اللادوام الذي
هو الجزء السلبي لم يكن منتجا فنعلم انه لا بد فيه من اختلاف مقدمتيه
بالكيف مع كلية الكبرى ونعتبر مع الشرطين المذكورين
صدق الدوام على الصغرى او صدق العرفي العام على الكبرى
وان يكون مع الممكنتين ضرورية مطلقة او كبراها مشروطة

والا لاحتمل صدق نقيض المطلوب مع المقدمتين
فلا يحصل النتيجة وضروبه المنتجة اربعة الاول من اندراج
كلي في الصغرى مع سلب الاوسط على كل الاكبر ينتج سلب
الاكبر عن كل الاصغر كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا
اما بعكس الكبرى او بالخلف وهو ان نقيض المطلوب
لا يجامع المقدمتين اذ لو جاز معهما لانتج مع الكبرى
نقيض الصغرى فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق
وهو محال الثاني من اندراج كلي في الكبرى مع سلب الاوسط
عن كل الاصغر ينتج سلب الاكبر عن كل الاصغر لا شيء
من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا اما بعكس الصغرى وجعلها كبرى
ثم عكس النتيجة او بالخلف الثالث من اندراج جزئي
في الصغرى مع سلب الاوسط عن كل الاكبر ينتج سلب الاكبر
عن بعض الاصغر بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا
اما بعكس الكبرى او بالخلف الرابع من اندراج كلي في الكبرى
مع سلب الاوسط عن بعض الاصغر ينتج سلب الاكبر عن
بعض الاصغر بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف
واما الشكل الثالث فيشترط في انتاجه اندراج الاوسط
تحت الاصغر وموضوعيته لاحد الطرفين وضعا كليا والا
لم يتعد الحكم بين الاكبر الى الاصغر فلا يحصل المطلوب
وضروبه المنتجة ستة الاول من اندراج الاوسط تحت الطرفين ١
اندراجا كليا ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر

فبعض ج ا بعكس الصغرى وبالخلف وهو ان صدق نقيض
المطلوب لا يجامع صدق المقدمتين لانه لو جاز معهما لانتج
مع الصغرى نقيض الكبرى فيلزم اجتماع النقيضين على هذا
الخلف الثاني من اندراج الاوسط تحت الاصغر اندراجا
كليا مع سلب الاكبر عن كل الاوسط ينتج سلب الاكبر عن بعض
الاصغر كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الثالث من اندراج
الاوسط تحت الطرفين وجزئية الصغرى ينتج صدق الكبرى
على بعض الاصغر فبعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من اندراج
الاوسط تحت الاصغر اندراجا جزئيا مع سلب الاكبر عن كل
الاوسط ينتج سلب الاكبر عن بعض الاصغر بعض ب ج ولا شيء
من ب ا فبعض ج ليس ا بيان هذه الثلثة ما مر الخامس من اندراج
الاوسط تحت الطرفين وجزئية الكبرى ينتج صدق الاكبر على
بعض الاصغر كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بعكس الكبرى وجعلها
صغرى ثم عكس النتيجة وبالخلف السادس من اندراج الاوسط
اندراجا كليا مع سلب الاكبر عن بعض الاوسط ينتج سلب
الاكبر عن بعض الاصغر كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف

واما الشكل الرابع فيشترط في انتاجه احد الامور وهو اما
اندراج الاكبر تحت الاوسط مع صدق الاصغر على كله
او اندراج الاوسط تحت الاصغر مع صدق سلبه عن الاكبر
سلبا كليا بالعرف العام او اندراج الاكبر تحته اندراجا كليا
مع سلب الاصغر عنه سلبا كليا مع صدق الدوام على الاصغر

او العرفي العام على المقدمتين والا لاحتمل صدق نقيض
المطلوب مع المقدمتين فلا تحصل النتيجة وضروبه المنتجة ثمنية
الاول من اندراج الاوسط تحت الاصغر والاكبر تحت الاوسط
كليا اما كليتين ينتج صدق الاكبر على بعض الاصغر كل ب ج وكل ا ب
فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من اندراج
الاوسط تحت الاصغر والاكبر تحت الاوسط والكبرى
جزئية فقط ونتيجته ما مر كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا الثالث من
اندراج الاكبر تحت الاوسط اندراجا كليا وسلب الاصغر
عن كل الاوسط ينتج سلب الاكبر عن كل الاصغر لا شيء من ب ج
وكل ا ب فلا شيء من ج ا وبيانهما ما مر الرابع من اندراج الاوسط
تحت الاصغر اندراجا كليا وسلبه عن كل الاكبر ينتج سلب
الاكبر عن بعض الاصغر كل ب ج ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا
بعكس المقدمتين الخامس من اندراج الاوسط تحت الاصغر
اندراجا جزئيا مع سلبه عن كل الاكبر ونتيجته ما في الضرب
المتقدم بعض ب ج ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا بعكس المقدمتين
ايضا ولمن قال اذا صدق قولنا بعض ب ليس ج مادام ب لا دائما
وكل ا ب دائما ينتج بعض ج ليس ا دائما بعكس الصغرى ليرتد
الى الشكل الثاني مع انتفاء ما ذكر ثم من الشرطية فلا يكون ما ذكر معه
شرطا وكذا اذا قلنا كل ب ج دائما وبعض ا ليس ب مادام ا لا دائما
ينتج بعض ج ليس ا دائما بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث
وكذا اذا قلنا لا شيء من ب ج مادام ب لا دائما وبعض ا ب دائما فانه

ينتج ليس بعض كل ج ما دام ج لا دائما بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة قلنا نحن ندعي اشتراطها ذكرنا في القياس المولف من قضيتين بسيطتين وما ذكرتموه ليس كذلك فان قولنا بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما مركب من موجبة وسالبة فاقتضى صدقهما معا انعكاس السالبة فتكون النتيجة لازمة من المجموع من حيث هو مجموع حتى لو ذكرنا السالبة وحدها ولا نقيدها باللادوام لا تنعكس فلا تحصل النتيجة

الفصل الثاني في المختلطات

اما الشكل الاول فالصغرى فيه ان كانت ممكنة لم تشتمل على شرط الانتاج لعدم اندراج الاصغر تحت الاوسط ولو فرض الاوسط بالفعل مع الكبرى الضرورية ليصير الاكبر ضروريا للاصغر ثم يصير ضروريا في نفس الامر لاستحالة انقلاب ما ليس بضروري ضروريا منعنا الكبرى على ذلك التقدير فالصغرى لا بد ان تكون فعلية وهي مع ما عدا الممكنة المطلقة المتوسطتين والعرفية والمشروطة العامتين تنتج كالكبرى ومع الممكنة المتوسطة تنتج ممكنة عامة ومع المطلقة المتوسطة تنتج مطلقة عامة ومع العرفية والمشروطة العامتين تنتج كالصغرى الا اذا انفردت الصغرى بالضرورة فانه تنتج كل قيد في الصغرى سوى قيد الضرورة اي يجب ان تحذف قيد الضرورة عن الصغرى ليكون الباقي بعده جهة النتيجة حتى اذا كانت الصغرى ضرورية مطلقة والكبرى عرفية عامة فتحذف قيد الضرورة عن الصغرى فتبقى دائمة فتكون النتيجة دائمة وعلى هذا فقس

واما الشكل الثاني فان كانت احدى مقدمتيه ضرورية فالنتيجة دائمة وان كانت احديهما دائمة والاخرى احدى الفعليات تنتج ايضا دائمة واما في غير ذلك فان صدق العرفي العام على المقدمتين فالنتيجة عرفية عامة وان صدق على الكبرى فقط فان كانت الصغرى مطلقة متوسطة تنتج مطلقة متوسطة وان صدق عليها المطلقة الوقتية تنتج مطلقة وقتية وان كانت غيرها فان كانت فعلية تنتج مطلقة عامة وان كانت ممكنة تنتج مع المشروطة العامة ممكنة عامة ومع غيرها لا تنتج وسائر الاختلاطات لا تشتمل على شرائط الانتاج واما الشكل الثالث فان كانت صغراه ممكنة لم تشتمل على شرط الانتاج فلا بد ان تكون فعلية والكبرى ان كانت ضرورية او دائمة فالنتيجة تتبعها وان كانت عرفية عامة او مشروطة عامة فالنتيجة عكس الصغرى وان كانت مطلقة متوسطة فهي مع الضرورية والدائمة والعرفية والمشروطة العامتين تنتج مطلقة متوسطة ومع البواقي وان كانت احدى الفعليات الباقية فهي مع الضرورية والدائمة تنتج مطلقة متوسطة ومع البواقي تنتج ممكنة عامة وان كانت احدى الممكنات الباقية فهي مع الضرورية تنتج ممكنة متوسطة ومع البواقي تنتج ممكنة عامة والبيان في الكل بالخلف واما الشكل الرابع فالضروب الثلثة المتقدمة منه تنتج عكس النتيجة اللازمة من الاول عند عكس الترتيب والضربان

الاخران ينتجان عين النتيجة اللازمة من الاول عند عكس المقدمتين

الفصل الثالث

في احكام المركبات في الاختلاطات اما الشكل الاول فان كانت صغراه مركبة فقط فهناك مرتبتان احدهما من الجزء المندرج تحت الاوسط مع الكبرى والثانية من الجزء الذي لا يندرج تحته معها فيلزم من المركب النتيجة اللازمة من الاول مثل قولنا كل ج ب لا دائما وكل ب ا بالفعل فيلزم منه نتيجة الموجبتين فقط وان كانت الكبرى مركبة فقط فهناك ايضا مرتبتان احدهما من الصغرى مع الجزء الاول والثانية من الصغرى مع الجزء الثاني فيلزم من المركب مجموع النتيجتين مثل قولنا كل ج ب بالفعل وكل ب ا لا دائما حصل منه مرتبتان احدهما كل ج ب بالفعل وكل ب ا بالفعل والاخرى كل ج ب بالفعل ولا شيء من ب ا بالفعل فالاولى تنتج كل ج ا بالفعل والثاني ينتج لا شيء من ج ا بالفعل فيلزم منه ان كل ج ا لا دائما وان كانتا مركبتين جميعا فهناك اربع قراين وهي التي تحصل من كل واحدة من جزئي الصغرى مع كل واحد من جزئي الكبرى والمنتج منها ما يحصل من الجزء المندرج من الصغرى تحت الاوسط مع كل واحد من جزئي الكبرى فيحصل من المركب نتيجتان فقط مثل قولنا كل ج ب لا دائما وكل ب ا لا دائما فيحصل اربع قراين الاولى كل ج ب بالفعل وكل ب ا بالفعل والثانية كل ج ب بالفعل ولا شيء من ب ا بالفعل والثالثة لا شيء من ج ب بالفعل وكل ب ا بالفعل والرابعة لا شيء من ج ب بالفعل ولا شيء من ب ا بالفعل

والاخريان لا ينتجان فيلزم من المركب كل ج ا بالفعل ولا شيء من ج ا بالفعل اي كل ج ا لا دائما وربما لا ينتظم من المركبات قياس صادق المقدمات مثل قولنا كل ج ب دائما وكل ب ا ما دام ب لا دائما فانهما لو اجتمعا على الصدق يلزم منه المحال واما الشكل الثاني فان كانت احدى المقدمتين مركبة بعد الاختلاف في الكيف حصل منه مرتبتان احدهما من متحدتي الكيف والاخرى من المختلفتين فيلزم منه ما ينتجه المختلفتان في الكيف مثل قولنا كل ج ب دائما ولا شيء من ا ب لا دائما فيحصل مرتبتان احدهما كل ج ب دائما ولا شيء من ا ب بالفعل فينتج لا شيء من ج ا دائما والاخرى كل ج ب دائما وكل ا ب بالفعل وذلك لا ينتج شيئا فلا يلزم من المركب الا ما ينتجه الاختلاف فقط وان كانتا مركبتين بعد الاختلاف فيحصل منهما اربع قراين مرتبتان مختلفتان في الكيف ومرتبتان متحدتان فيه ولا ينتج الا القرينة المشتملة على شرط الانتاج فيلزم من المركب ما يلزمها مثل قولنا كل ج ب ما دام ج لا دائما ولا شيء من ا ب ما دام ا لا دائما فيحصل منه اربع قراين احدها كل ج ب ما دام ج ولا شيء من ا ب ما دام ا والثانية لا شيء من ج ب بالفعل وكل ا ب بالفعل والثالثة كل ج ب ما دام ج وكل ا ب بالفعل والرابعة لا شيء من ج ب بالفعل ولا شيء من ا ب ما دام ا والمنتج منها الاولى فقط والنتيجة هي قولنا لا شيء من ج ا ما دام ج وقس على ما ذكرنا حال الشكل الثالث والرابع في استعمال المركبات واعلم ان الشكل الاول سواء كانت

مقدمتاه صادقتين او مفروضتي الصدق فانه يلزم منه
النتيجة انتاجا بينا واما الاشكال الثلثة فانما يتم البرهان
على انتاجها اذا كانت مقدماتها صادقة اما اذا كانت مفروضتي
الصدق فلا لان العكس ممنوع على ذلك التقدير ولذا الخلف
فان الكاذب جاز ان يلزمه المحال بان يكون ممتنعا الا بذاته
او بغيره **اللامع الرابع** في الاقترانات الشرطية
وفيه خمسة فصول **الفصل الاول** في الاقترانات الكائنة
من الحملية والمنفصلة ويشترط فيها ان يكون المنفصلة موجبة
كلية اما حقيقية او مانعة الخلو فقط والا لم يجب اجتماع
الحملية مع الجزء المشارك لها على الصدق فلا تحصل النتيجة
ثم الحملية اما ان تجعل صغرى او كبرى وعلى التقديرين
فاما ان يكون الشركة بينها وبين احد جزئي المنفصلة او بينها
وبين كل واحد منها فهذه اقسام اربعة اما القسم الاول فيشترط
فيه اشتمال الحملية مع الجزء المشارك لها في الاوسط في كل
شكل على تاليف منتج من ذلك الضرب الاول من الشكل الاول
كل ج ب ودائما اما كل ب ا او ه ز ينتج دائما اما ه ز او كل ج ا لان
الصادق مع الصغرى اما ه ز او كل ب ا فان كان ه ز فقد حصل
المطلوب وان كان ب ا فقد صدق قولنا كل ج ب وكل ب ا او كل ج ا
وقس عليه سائر الضروب في كل شكل من الاشكال واما القسم
الثاني فيشترط فيه اشتمال الحملية مع كل واحد من جزئي المنفصلة
على تاليف منتج والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجتي

لنا لعين الضرب الاول من الشكل الاول كل ج ب ودائما
اما كل ب ا او كل ب د ينتج دائما اما كل ج ا او كل ج د لان الصادق
مع الصغرى ان كان كل ب ا انتج كل ج ا وان كان كل ب د انتج
كل ج د وقس عليه سائر الضروب في كل شكل من الاشكال
واما القسم الثالث فيشترط فيه اشتمال الحملية مع الجزء المشارك
لها من الصغرى في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل
والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من احدى جزئي الصغرى
ونتيجة التاليف بين الحملية وبين الجزء المشارك لها في الاوسط
الضرب الاول من الشكل الاول دائما اما ا ب او كل ج د وكل د ه
ينتج دائما اما ا ب او كل ج ه وقس عليه سائر الضروب في كل شكل
من الاشكال واما القسم الرابع فيشترط فيه اشتمال الحملية
مع كل واحد من جزئي الصغرى على تاليف منتج الضرب
الاول من الشكل الاول دائما اما كل ا ب او كل ج ب وكل ب د
ينتج دائما اما كل ا د او كل ج د وقس عليه سائر الضروب في كل
شكل من الاشكال **الفصل الثاني** في الاقترانات
الكائنة من الحملية والمتصلة فان كانت المتصلة لزومية فلا يحصل
منها نتيجة متصلة لانا اذا قلنا كلما كان كل ا ب فكل ج د وكل د ه
فالمتصلة تدل على ملزومية ا ب لكل ج د والحملية تدل على لزوم كل د ه
في نفس الامر فجاز ان لا ينتج الحملية على ذلك التقدير فلا ينتج
كلما كان ا ب فكل ج ه فانما تكون منفصلة ويشترط فيه ان يكون
المتصلة موجبة كلية ليلزم منها المنفصلة المركبة من نقيض المقدم

وعين التالي والمشاركة اما ان يكون بين الحملية وبين تالي
المتصل وبينها وبين مقدمها وعلى التقديرين فالمتصلة
اما ان تكون صغرى او كبرى فهذه اقسام اربعة اما القسم
الاول فيشترط فيه اشتمال التالي مع الحملية في كل شكل
على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو
مركبة من نقيض مقدم المتصل ونتيجة التاليف بين الحملية
وتالي المتصل الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان اب
وكل ج د وكل د ه ينتج دايما اما ليس اب او كل ج ه لان المتصلة يلزمها
اما ليس اب او كل ج د وهي مع الكبرى ينتج المطلوب وقس عليه
ساير الضروب في كل شكل من الاشكال واما القسم الثاني
فيشترط فيه ما يشترط في القسم الاول والنتيجة منفصلة مانعة الخلو
مركبة من نقيض مقدم الكبرى ومن نتيجة التاليف بين الحملية
والتالي الضرب الاول من الشكل الاول كل ج ب وكلما كان ه ز
وكل ب ا ينتج دايما اما ليس ه ز او كل ج ا لان الكبرى يلزمها اما ليس ه ز
او كل ب ا وهو مع الصغرى ينتج المطلوب وقس عليه ساير الضروب
في كل شكل من الاشكال واما القسم الثالث فيشترط في انتاجه اشتمال
نقيض مقدم المتصل مع الحملية في كل شكل على تاليف منتج من ذلك
الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من عين تالي الصغرى
ونتيجة التاليف بين الحملية ونقيض المقدم الضرب الاول من
الشكل الاول كلما كان ليس كل ج د فاب وكل د ه ينتج دايما اما اب
او كل ج ه لان الصغرى يلزمها اما اب او كل ج د وهو مع الكبرى

ينتج المطلوب وقس عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال
واما القسم الرابع فيشترط فيه ما يشترط في القسم الثالث والنتيجة
منفصلة مانعة الخلو مركبة من عين تالي الكبرى ونتيجة التاليف
بين الحملية ونقيض المقدم الضرب الاول من الشكل الاول
كل ج ب وكلما كان ليس كل ب ا فه ز ينتج دايما اما ه ز او كل ج ا لان
الكبرى يلزمها اما ه ز او كل ب ا وهو مع الصغرى ينتج المطلوب
وقس عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال ولئن كانت
اتفاقية ينتج مصاحبة نتيجة التاليف بين الحملية والجزء المشارك
من المتصل للجزء الغير المشارك منها او بالعكس مثل قولنا كلما
كان اب وكل ج د وكل د ه ينتج كلما كان اب وكل ج ه اتفاقية وقس
عليه ساير الضروب والاشكال

الفصل الثالث

في القراين الكاينة من المتصلات المقدمتان لئن كانتا
لزوميتين فلا يحصل منهما نتيجة متصلة لانا اذا قلنا كلما كان اب فج د
وكلما كان ج د فه ز فالكبرى يدل على الملازمة بين الاوسط
والاكبر في نفس الامر والاخرى يدل على صدق الاوسط على
تقدير صدق الاصغر فجاز ان لا يبقى الملازمة بين الاوسط
والاكبر على تقدير صدق الاصغر فلا يلزم منه ملازمة الاكبر
للاصغر وانما ينتجان نتيجة منفصلة والاوسط بين المقدمتين
اما ان يكون جزءا تاما فيهما او غير تام فيهما او تاما في احدهما غير تام
في الاخرى اما القسم الاول فالمنتج منها ضربان احدهما الضرب
الاول من الشكل الاول ونتيجته منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض

مقدم الصغرى وعين تالي الكبرى لانا اذا قلنا كلما كان اب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج دايما اما ليس اب او ه ز لان الصغرى يلزمها دايما اما ليس اب او ج د فالصادق مع الكبرى ان كان هو الاول فقد لزم المطلوب وان كان الثاني فقد لزم ه ز فيحصل المطلوب ايضا والثاني الضرب الاول من الشكل الرابع ونتيجته منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم الكبرى وعين تالي الصغرى لانا اذا قلنا كلما كان ج د فاب وكلما كان ه ز فج د فدايما اما اب او ليس ه ز بعكس الترتيب واما القسم الثاني فالشركة اما ان يكون بين تاليها او بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى او بالعكس او بين مقدميهما جميعا اما الاول فيشترط فيه اشتمال التاليين في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم الصغرى ونتيجة التاليف بين الكبرى وتالي الصغرى الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان اب وكل ج د وكلما كان ه ز وكل د ط ينتج دايما اما ليس اب او ليس ه ز او كل ج ط لان الصغرى يلزمها اما ليس اب او كل ج د فان كان الصادق مع الكبرى هو الاول فقد صح المطلوب وان كان الثاني لزم نتيجة التاليف بين تالي الصغرى والكبرى وهو قولنا اما ليس ه ز او كل ج ط وقس عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال اما الثاني فليشترط فيه اشتمال نقيض مقدم الصغرى مع عين تالي الكبرى في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو

مركبة من عين تالي الصغرى ومن نتيجة التاليف بين نقيض مقدم الصغرى مع تالي الكبرى الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان ليس كل ج د فاب وكلما كان ه ز فكل د ط ينتج دايما اما اب او ليس ه ز او ج ط لما عرفت واما الثالث فيشترط في انتاجه اشتمال عين تالي الصغرى مع نقيض مقدم الكبرى في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة مانعة الخلو مركبة من نقيض مقدم الصغرى ونتيجة التاليف بين عين تالي الصغرى مع الكبرى الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان اب وكل ج د وكلما كان ليس كل د ط فه ز ينتج دايما اما ليس اب او ه ز او كل ج ط وقس عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال واما الرابع فيشترط في انتاجه اشتمال نقيض مقدم الصغرى مع نقيض مقدم الكبرى في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من عين تالي الصغرى ومن نتيجة التاليف بين نقيض مقدم الصغرى مع الكبرى الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان ليس كل ج د فاب وكلما كان ليس كل د ط فه ز ينتج دايما اما اب او ه ز او كل ج ط وقس عليه ساير الضروب في كل شكل من الاشكال واما القسم الثالث فالتام اما ان يكون جزا من الكبرى او من الصغرى وعلى التقديرين فالمنتج هو الضرب الاول من الشكل الاول والضرب الاول من الشكل الرابع والنتيجة على التقدير الاول منفصلة مانعة الخلو مركبة من مقدم الصغرى ونتيجة التاليف بين تالي الصغرى وعين الكبرى

وعلى التقدير الثاني منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض
مقدم الكبرى ونتيجة التأليف بين عين الصغرى وتالي
الكبرى على نهج ما عرفت وان كانت احديهما لزومية والاخرى
اتفاقية فان كانت الشركة في جزء تام فيهما كانت النتيجة متصلة
اتفاقية اما الشكل الاول فان كانت الصغرى فيه اتفاقية
فان كانت الكبرى فيه موجبة انتج اتفاقية لان الاوسط ملزوم
للاكبر ومجامع للاصغر فيكون لازمه مجامعا له وان كانت
سالبة فلا ينتج لان الاوسط ليس ملزوما للاكبر وهو مجامع للاصغر
فاحتمل ان يكون الاكبر مجامعا للاصغر واحتمل ان لا يكون
فلا تحصل النتيجة وان كانت الصغرى لزومية فان كانت الكبرى
سالبة انتج لان الاكبر غير مجامع للاوسط فلا يكون مجامعا
لملزومه والا لكان مجامعا له وان كانت موجبة فلا ينتج لان
يجب ان مجامع اللازم لا يكون مجامعا لملزومه لاحتمال كذب الملزوم
واما الشكل الثاني فان كانت السالبة فيه اتفاقية انتج اتفاقية
لان الاوسط لازم لاحد الطرفين وغير لازم للطرف الاخر
فالطرفان لا يجتمعان وان كانت السالبة لزومية فلا ينتج لان
الاوسط اذا لم يكن لازما لاحد الطرفين وكان مجامعا للطرف
الاخر احتمل اجتماع الطرفين فلا تحصل النتيجة واما الشكل
الثالث فان كانت الكبرى فيه موجبة انتج اتفاقية لان الاوسط
ملزوم لاحد الطرفين ومجامع للطرف الاخر فالطرفان
يجتمعان وان كانت سالبة فلا ينتج لان الاوسط ملزوم لاحد

الطرفين وغير مجامع للطرف الاخر فاحتمل اجتماع الطرفين
فلا تحصل النتيجة واما الشكل الرابع فالضربان الاولان
منه ان كانت الكبرى اتفاقية انتجا اتفاقية لان الاوسط
ملزوم للاصغر ومجامع للاكبر فالاصغر والاكبر يجتمعان وان
كانت لزومية فلا ينتجان لما عرفت في الشكل الاول واما الضرب
الثالث فان كانت الكبرى فيه لزومية انتج اتفاقية لان الاوسط
غير مجامع للاصغر والاكبر ملزوم للاوسط فالاصغر والاكبر لا يجتمعان
وان كانت الكبرى فيه اتفاقية فلا ينتج واما الضربان الاخران
فلا ينتجان بالبيان الذي عرفت في الشكل الاول وان كانت
الشركة في جزء غير تام فيهما فلا ينتج المتصل لان الصادق في نفس
الامر جاز ان لا يبقى على ذلك التقدير وانما ينتج المنفصل المانعة
الخلو ويشترط فيه موجبية المقدمتين وكلية اللزومية مع اشتمال
تاليهما او نقيض مقدمهما مع الجزء المشارك لها في الاتفاقية
على تأليف منتج فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو من نقيض مقدم
اللزومية مع مصاحبة نتيجة التأليف بين المشاركين للجزء
غير المشارك من الاتفاقية او بالعكس ان كان المشترك جزءا
من تالي اللزومية ومنفصلة مانعة الخلو من عين تالي اللزومية
ومصاحبة نتيجة التأليف بين نقيض مقدم اللزومية والجزء المشارك
له للجزء غير المشارك من الاتفاقية او بالعكس ان كانت المشترك
جزءا من نقيض المقدم والنتيجة تتبع الاتفاقية في الكم وان كانت
الشركة في جزء تام في احديهما غير تام في الاخرى فان احد طرفي
احدى

المقدمتين شرطية مشاركة للاخرى في احد الطرفين وشرطه
ايجاب اللزومية واشتمال المشاركين في كل شكل على شرايطه
وان لا يكون الشرطية مقدم اللزومية ومتى حينيذ اما جزء الاتفاقية
وينتجه متصلة اتفاقية مقدمها نتيجة التاليف وتاليها الجزء الغير
المشارك من الاتفاقية ان كانت الشرطية مقدمها وبالعكس
ان كانت تاليها واما تالي اللزومية وينتجه اتفاقية مانعة الخلو
مركبة من نتيجة التاليف ونقيض الجزء الغير المشارك من اللزومية
في نفس الامر لا يجب وان كانتا اتفاقيتين كانت النتيجة اتفاقية
سوا كانت الشركة في جزء تام منهما او في احدهما فقط او في جزء
غير تام منهما جميعا وبيان النتائج على نهج ما مر

الفصل الرابع

في القراين الكاينة من المنفصلات الاوسط بين المقدمتين
اما ان يكون جزءا تاما فيهما او لا يكون فان كان تاما فيشترط
فيه ان يكون المقدمتان موجبتين واحدهما كلية والا يكونا
مانعتي الجمع فقط ومانعتي الخلو فقط والا لم يلزم منها اتصال
ولا انفصال ولما لم تتميز احد طرفي واحدة من المقدمتين عن
الاخر لم تتميز الصغرى عن الكبرى ولا شكل عن شكل ولا احد
طرفي النتيجة عن الاخر ولا تخلو اما ان يكونا حقيقيتين او لا يكونا
كذلك فان كان الاول فاما ان يكونا كليتين او احدهما كلية فقط
فان كانا كليتين فينتجان منفصلتين مانعتي الخلو احدهما مركبة
من عين الجزء الغير المشترك من الاولى ونقيض الجزء الغير المشترك
من الثانية والاخرى بالعكس مثاله دايما اما اب او جد ودايما اما
جد

او هز ونتيج دايما اما اب او ليس هز مانعة الخلو لان الصادق
من الاولى ان كانت اب فقد حصل المطلوب وان كان جد
فليس هز وينتج دايما اما هز او ليس اب لان الصادق من الثانية
لو كان هز فقد حصل المطلوب وان كان جد فليس اب وان كانت
احديهما جزئية فان كانت الاولى جزئية انتج المنفصلة الاولى
جزئية وان كان الثانية جزئية انتج المنفصلة الثانية جزئية
وان كان الثاني لزم صدق منع الجمع على احديهما ومنع الخلو
على الاخرى فيكون النتيجة منفصلة مركبة من عين الجزء
المشترك من التي يصدق عليها منع الخلو ونقيض الجزء غير
المشترك من التي يصدق عليها منع الجمع وهي كلية ان كانت
المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديهما جزئية وان
لم يكن تاما فيهما اما ان يكون غير تام منهما او في احديهما فقط
وان كان غير تام منهما فيشترط ان لا يكون فيه مانعة الجمع
فقط مع موجبة المقدمتين وكلية احديهما والا لم يلزم
اجتماع المتشاركين على الصدق فلا يحصل النتيجة والاوسط
اما ان يكون مشتركا بين احد جزئي الصغرى او احد جزئي
الكبرى او بين احد جزئي الصغرى وكل واحد من جزئي
الكبرى او بين احد جزئي الكبرى وكل واحد من جزئي الصغرى
او بين كل واحد من جزئي الصغرى وكل واحد من جزئي الكبرى
اما القسم الاول فيشترط فيه اشتمال المتشاركين على ضرب
منتج من ضروب الاشكال الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة الخلو

مركبة من نتيجة التاليف بين الضرب الاول من الشكل
الاول دايما اما اب اوكل جد ود دايما اما كل دط اوه ز ينتج دايما
اما اب اوه ز اوكل جط لان الصادق من الصغرى مع الكبرى
لن كان اب فقد حصل المطلوب وان كان كل جد فالصادق
من الكبرى ان كان ه ز فقد حصل المطلوب وان كان كل دط
فينتج كل جط وقس عليه ساير الضروب من كل شكل من الاشكال
واما القسم الثاني فيشترط في انتاجه اشتمال الجز المشارك
من الصغرى لكل واحدة من جزئي الكبرى على ضرب منتج
من ضروب الاشكال الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من نتيجتي التاليفين الحاصلين من مشاركة
احدى جزئي الصغرى مع كل واحد من جزئي الكبرى
والجز الغير المشارك من الصغرى وهي كلية لن كانت
المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديهما جزئية الضرب
الاول الضرب الاول من الشكل الاول دايما اما اب اوكل
جد ود دايما اما كل ده اوكل دز ينتج دايما اما اب اوكل جه اوكل جز
وقس عليه ساير الضروب والاشكال اما القسم الثالث
فليشترط في انتاجه اشتمال التاليفين الحاصلين من مشاركة
احد جزئي الكبرى مع كل واحد من جزئي الصغرى على ضرب
منتج من ضروب الاشكال الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من نتيجتي التاليفين والجز الاخر من الكبرى
ومع كلية ان كانت المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت

احديهما جزئية الضرب الاول من الشكل الاول دايما اما
كل اب اوكل جب ود دايما اما كل بد اوه ز ينتج دايما كل اد
اوكل جد اوه ز وقس عليه ساير الضروب والاشكال
لما القسم الرابع فيشترط في انتاجه اشتمال كل التاليفين
الحاصلين من مشاركة اي جز كان من جزئي الصغرى
مع كل واحد من جزئي الكبرى على ضرب منتج من ضروب
الاشكال الاربعة والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة
من نتايج التاليفات الاربعة وهي كلية ان كانت
المقدمتان كليتين وجزئية ان كانت احديهما جزئية الضرب
الاول من الشكل الاول دايما اما كل اب اوكل جب ود دايما
اما كل بد اوكل به ينتج دايما اما كل اد اوكل اه اوكل جد اوكل جه
وقس عليه ساير الضروب والاشكال ولين قال بان ههنا
قسم اخر وهو ان يشارك الجز الاول من الصغرى للجز الاول
من الكبرى فقط والثاني للثاني فقط مثل قولنا دايما اما كل
ابد اوكل به اوكل جه لان الصادق من الصغرى لن كان
كل اب فقد حصل المطلوب وان كان كل جد فان كان
الصادق من الكبرى كل به فقد حصل المطلوب ايضا
ولن كان كل دز لزم كل جز وينتج منفصلة اخرى هكذا دايما
اما كل جد او كل دب او كل اه لما مر قلنا لا نسلم ان هذا قسم اخر
وهذا لان الاوسط وهو المكرر الذي حذف في النتيجة
مشترك بين احد جزئي الصغرى واحد جزئي الكبرى لان

المطلوب لو كان المنفصل الاولى فالاوسط هو المشترك بين الجزا الثاني من الصغرى والاول من الكبرى وكيف ما كان الاوسط مشترك بين احد جزئي الصغرى واحد جزئي الكبرى وان كانت غير تام في احدهما فقط فيشترط فيه ما يشترط في المشترك بين جزء غير تام منهما مع اشتمال ما منهما الجزء التام مع ما يشاركها على تاليف منتج والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجة التاليف بين الجزء المشترك وبين ما يشاركها على تاليف منتج والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجة التاليف بين الجزء المشترك وبين ما يشاركه فيه والجزئين الاخرين من المقدمتين مثل نحو لنا دايما اما اب او جد ودايما اما هز او كلما كان جد فحط ينتج دايما اما اب او هز او حط وقس عليه ساير الضروب

الفصل الخامس في القراين الكاينة من المتصل والمنفصل

الاوسط اما ان يكون جزا تاما في المقدمتين او غير تام فيهما او في احدهما فقط فان كان تاما فيهما فان جعلت المتصلة الصغرى لم يتميز الشكل الاول عن الثاني ولا الثالث عن الرابع لان اجزا المنفصلة لا تتميز بعضها عن البعض بالطبع ثم المتصلة ان كانت لزومية فيشترط ان يكون موجبة كلية والا لم يلزم من تاليفها مع المنفصلة اتصال ولا انفصال والاوسط اما ان يكون تالي المتصلة او مقدمها فان كان تاليا المتصلة فالمنفصلة ان كانت موجبة فيشترط كونها حقيقية ومانعة الجمع وان كانت سالبة فيشترط كونها حقيقية ومانعة الجمع

وان كانت سالبة فيشترط كونها مانعة الخلو فقط والمتصلة تجعل تارة صغرى وتارة كبرى ومجموع الضروب ثمانية الاول كلما كان اب فجد دايما اما جد او هز فدايما اما اب او هز مانعة الجمع لان ما لا يجامع اللازم لا يجامع الملزوم الثاني كلما كان اب فجد وقد يكون اما جد او هز فقد يكون اما اب او هز الثالث كلما كان اب فجد وليس البتة اما جد او هز فليس البتة اما اب او هز مانعة الخلو لان اللازم اذا كذب مع كذب الشي كذب الملزوم مع كذبه الرابع كلما كان اب فجد وقد لا يكون اما جد او هز فقد لا يكون اما اب او هز والاربعة الباقية هي التي تحصل من تبديل صغرى هذه الضروب بكبراها وكبراها بصغراها وان كان الاوسط مقدم المتصلة فالمنفصلة ان كانت موجبة فيشترط كونها حقيقية او مانعة الخلو وان كانت سالبة فيشترط كونها مانعة الجمع فقط والمتصلة تجعل تارة صغرى وتارة كبرى ومجموع الضروب ثمانية الاول كلما كان جد فاب ودايما اما جد او هز فدايما اما اب او هز مانعة الخلو الثاني كلما كان جد فاب وقد يكون اما جد او هز فقد يكون اما اب او هز الثالث كلما كان جد فاب وليس البتة اما جد او هز فليس البتة اما اب او هز مانعة الجمع لان الملزوم اذا كان مجامعا للشي كان لازمه مجامعا له الرابع كلما كان جد فاب وقد لا يكون اما جد او هز وقد لا يكون اما اب او هز والاربعة الباقية هي التي تحصل من تبديل صغرى هذه الضروب بكبراها وكبراها بصغراها

وان كانت اتفاقية فسواء كان الاوسط تالي المتصل او
مقدمها فيشترط ان يكون المتصل موجبة والمنفصل كلية
مانعة الجمع فقط فقس على ترتيب الضروب والنتائج على الضروب
التي مرت وان كان الاوسط جزء تام منهما فيشترط ان يكون
المقدمتان موجبتين والمتصل كلية والمنفصل اما حقيقية
او مانعة الخلو والمتصل ان كانت لزومية فالاوسط لو كان
جزءا من التالي فاما ان يكون مشتركا بين تالي المتصل وبين
احد جزئي المنفصل او بينه وبين كل واحد منهما فان كان الاول
فيشترط اشتراط التالي مع الجزء المشارك في كل شكل على تاليف
منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيض
مقدم المتصل ونتيجة التاليف بين التالي والمنفصل سوا جعلت
المتصل صغرى او كبرى الضرب الاول من الشكل الاول
والمتصل صغرى كلما كان اب فكل جد وكلما كان اما كل د ط او
ه ز ينتج دائما اما ليس اب او ه ز او كل ج ط وقس عليه ساير الضروب
في كل شكل من الاشكال على تقدير كون المتصل صغرى وكبرى
وان كان الثاني فيشترط اشتمال التالي مع كل واحد من الجزئين
في كل شكل على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة
الخلو مركبة من نقيض مقدم المتصل ونتيجة التاليف بين التالي
والمنفصل سوا جعلت المتصل صغرى او كبرى الضرب الاول
من الشكل الاول كلما كان اب فكل جد ودائما اما كل د ه او كل د ز
ينتج دائما اما ليس اب او كل ج ه او كل ج ز وقس عليه ساير الضروب

في كل شكل من الاشكال على تقديري كون المتصل صغرى
وكبرى وان كان جزءا من المقدم فيشترط اشتمال نقيض
المقدم مع احد جزئي المنفصل او مع كل واحد منهما في كل شكل
على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو
مركبة من تالي المتصل ونتيجة التاليف بين نقيض مقدم المتصل
مع المنفصل سواء جعلت المتصل صغرى او كبرى الضرب
الاول من الشكل والمتصل صغرى والمشارك مع احد جزئي
المنفصل كلما كان ليس كل جد فاب ودائما اما كل د ط او ه ز ينتج
دائما اما اب او ه ز او كل ج ط وقس عليه ساير الضروب في كل شكل
من الاشكال على تقدير كون المتصل صغرى وكبرى وعلى
تقديري كون المتصل صغرى وكبرى وعلى تقدير الاشتراك
مع احد الجزئين ومع كل واحد منهما وان كان جزءا من مقدم
المتصل ومن تاليها جميعا فيشترط اشتمال نقيض المقدم وعين
التالي مع احد جزئي المنفصل او مع كل واحد منهما في كل شكل
على تاليف منتج من ذلك الشكل والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة
من النتيجة الحاصلة من نقيض مقدم المتصل وعين تاليها
مع المنفصل الضرب الاول والمشارك مع احد جزئي المنفصل
كلما كان ليس ج ب فكل اب ودائما اما كل ب د او ه ز ينتج دائما اما
كل ج د او كل اد او كل ه ز وقس عليه ساير الضروب في كل شكل
من الاشكال على تقديري كون المتصل صغرى وكبرى وعلى
تقديري مشاركة نقيض المقدم وعين التالي لاحد جزئي المنفصل

ولكل واحد منها وان كانت اتفاقية فالنتيجة مصاحبة نتيجة التأليف
بين الجزء المشارك عن الاتفاقية وبين المنفصل للجزء غير المشارك
منها او بالعكس وان كان غير تام في احدهما فقط فيشترط ان
تكون المقدمتان موجبتين واحدهما كلية وان يكون المنفصل
حقيقية او مانعة الخلو مع اشتمال ما فيها الجزء التام مع ما يشاركه
على تاليف منتج والنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من نتيجة
التاليف المشاركين والجزء غير المشارك مثل قولنا كلما كان
اب فجد او دايما اما ه ز او كلما كان جد فط ينتج دايما اما ليس اب او ه ز
او ح ط وقس عليه ساير الضروب **اللامع الخامس**
في القياسات الاستثنائية الشرطية الموضوع فيه اما ان يكون
متصلا او منفصلا فان كانت متصلا فاستثناء عين التالي واستثنا
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم واما استثناء عين التالي ونقيض
المقدم فلا ينتج لاحتمال ان يكون التالي اعم من نقيض المقدم
ولا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص ولا من رفع الاخص
رفع الاعم ثم الاتصال والاستثنا ان لم يكن في حالة واحدة
فلا بد من كلية الاتصال او كلية الاستثنا والا لاحتمل ان يكون
حال الاتصال غير حال الاستثنا فلا يحصل النتيجة ولا ينتظم قياس
صادق المقدمات من متصل اتفاقية مع استثنا نقيض تاليها
ضرورة اجتماع الجزئين على الصدق ولا جزم للعقل بانعقاد
قياس صادق المقدمات من لزوم جزئي مع استثنا المقدم استثنا
كليا لانا اذا الزمنا التالي لكن اب صادق مع صدق كل ا ج وهذا شانه

وذلك غير معلوم وان كانت منفصلا فان كانت حقيقية فاستثنا
عين اي الجزئين كان انتج نقيض الاخر واستثنا نقيض
الاخر واستثنا نقيض ايهما كان ينتج عين الاخر كقولنا دايما
اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه
فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج
وان كانت مانعة الجمع فاستثنا عين ايهما كان ينتج نقيض
الاخر واما استثنا النقيض فلا ينتج لامكان اجتماعهما على الكذب
كقولنا دايما اما ان يكون هذا الشي حجرا او شجرا لكنه حجر فليس
بشجر وان كانت مانعة الخلو فاستثنا نقيض ايهما كان ينتج عين
الاخر واستثنا العين ينتج لامكان اجتماعهما على الصدق
كقولنا دايما اما ان يكون زيد في البحر او لا يغرق لكنه ليس في
البحر فهو لا يغرق لكنه يغرق فهو في البحر وربما تكون المنفصل
ذات الاجزا فاستثنا عين احدهما ينتج نقيض البواقي كقولنا اما
ان يكون هذا العدد زايدا على الاخر او ناقصا او مساويا
لكنه زايد فليس بمساو ولا ناقص واستثنا نقيض ايهما كان ينتج
منفصلا من بقية الاجزا كقولنا لكنه ليس بزايد فهو اما ناقص
او مساو **اللامع السادس** في القياس المركب وهو اما
موصول او مفصول اما الاول فهو الذي يذكر فيه نتايج بسايطه
تارة نتيجة وتارة مقدمة مثل قولنا كل اب وكل ب ج وكل اج ثم نقول
كل اب وكل ب د وكل اد واما الثاني فهو الذي تفصل منه نتايج البسايط
مثل قولنا كل اب وكل ب ج وكل ج د وكل د ه وكل ا ه ومن جملة المركبات

الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه وهو مركب من قياسات استثنائية ولكن المطلوب ليس كل ج ب وكل ب ا مقدمة صادقة في نفسها وكل ج ا كاذبة فنقول كلما كان كل ج ب مع كل ب ا جميعا كان كل ج ا لكن التالي كاذب فالمقدم كاذب ثم نقول كلما لم يكن كل ج ب مع كل ب ا فاما ليس كل ج ب واما ليس كل ب ا مانعة الخلو لكن المقدم حق فالتالي حق ثم نقول اما ليس كل ج ب واما ليس كل ب ا مانعة الخلو لكن كل ب ا فليس كل ج ب وهذا القياس المقسم وهو الذي يجعل صغراه منفصلة يشترك اجزاء الانفصال فيها في الموضوع وتنضم اليه حمليات متشاركة في المحمول يحصل منه نتيجة حملية مثل قولنا دائما اما كل ا ب او كل ا ج وكل ب د وكل ج د فالمنفصلة مع الحملية الاولى ينتج دائما اما كل ا د او كل ا ج والحملية الاخرى مع هذه النتيجة تنتج كل ا د والكبرى المنفصلة التي تشارك اجزاء الانفصال فيها في المحمول اذا انضم اليها حمليات متشاركة في الموضوع كانت النتيجة ايضا حملية كقولنا كل ا ب وكل ا د ودائما اما كل ب ه او كل د ه ينتج كل ا ه والاقتراني البسيط من المنفصلة والحملية اذا تشارك اجزاء الانفصال فيه في الموضوع وكان محمول احد جزئي الانفصال محمولا على الاخر ينتج حملية ايضا مثل قولنا دائما اما كل ا ب او كل ا ج وكل ب ج ينتج كل ا ج لانه ينتج اما كل ا ج او نتيجة التاليف بين كل ا ب وكل ب ج على ما عرفت وكيف كان فيلزم كل ا ج واعلم ان التاليف قد يكون منتجا وان لم يتكرر فيه الاوسط بتمامه مثل قولنا كل ج ب بالفعل وكل ا هو لا ج دائما

ينتج لا شيء من ج ا دائما والا فبعض ج ا بالفعل وهو مع الثانية ينتج بعض ج هو لا ج دائما وقد كان كل ج ب بالفعل هذا خلف واما التمثيل فهو الحكم على جزئي لوجوده في جزئي اخر يشاركه في معنى كما يقال العالم حادث والفلك يشاركه في التاليف فهو حادث فليس قياسا بالفعل ولا يفيد اليقين لاحتمال ان يكون العلة جزءه

المقالة الخامسة

تشتمل على ثلثة لوامع اللامع الاول في القضايا التي هي مبادي الاقيسة كل قضية فاما ان يوثق في النفس بامر تصديقي او بامر غير تصديقي والاولى هي التي تستعمل في الحجج ولا تخلو اما ان يستعملها القاصد لها لتصديق نفسه او لتصديق خصمه فان استعملها لتصديق نفسه فلا بد ان يكون اما يقينية او ظنية او شبيهة باحديهما والا لما بادرت النفس الى استعمالها واليقين هو اعتقاد ان الشيء كذا مع انه لا يمكن ان يكون الا كذا والظن هو الحكم على الشيء مع الشعور بامكان نقيضه واليقينيات التي هي المبادي اما ان يحكم العقل لذاته غير متوقف فيه الا على تصور طرفيها وهي الاوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين فان وقع التوقف في الحكم فانما يقع لعدم التصور وان توقف الحكم فيها على الاحساس فهي المشاهدات مثل قولنا النار محرقة والشمس مشرقة ويدخل فيها الوجدانيات وهي التي تكون لمشاهدة قوى باطنية مثل الحكم بان لنا فكرة وشهوة وجوعا وعطشا وان توقف على اعتبار اخر وراء المشاهدة فهي على اقسام منها

المجربات وهي التي يحكم العقل فيها بعد تكرار المشاهدة
فينضم اليه قياس حتى يصير المشاهدة بسببه مفيدة لليقين كما
اذا عرض للسقمونيا اسهال الصفرا ووقعت المشاهدة
به على سبيل التكرار وحصل شعور العقل بانه ليس باتفاقي
والا لما كان دايما ولا اكثريا والفرق بين التجربة والاستقرا
ان الاستقرا هو الذي يجعل المشاهدة الجزئية مبدا الحكم الكلي
كما يقال الانسان والدواب والطيور يحرك فكها الاسفل عند
المضغ ومتى كان كذلك كان كل حيوان محركا فكه الاسفل عند
المضغ وذلك لا يفيد اليقين واما التجربة فيجب ان ينضم الى المشاهدة
قياس يحكم العقل بسببه ومنها الحدسيات وهي التي يحكم العقل
بها لمشاهدة هيات كتشكل النور فيه من غير روية الاش والفرق
بين التجربة والحدس ان الحدس لا يتوقف على فعل يفعله الانسان
حتى يعرف بواسطته المطلوب والتجربة يتوقف على ذلك ومنها
المتواترات وهي قضايا مبدا الحكم بها كثرة الشهادات وشرطها
ان يكون ممكنة ويكون النفس امنة من وقوع التواطو فيها وان ينتهي
بالاخرة الى المشاهدة كالحكم بوجود مكة ووجود الحوادث التي فيها وقعت
ولا ينحصر الشهادات الموقعة لليقين في عدد فكم من شخص يحصل له
اليقين بعدد من الشهادات ولا يحصل لغيره وكم من عدد
يفيده اليقين في قضية دون غيرها ورب عدد يفيد اليقين واكثر
منه لا يفيد واما الظنيات فهي التي يحكم فيها باحد طرفي النقيض مع
شعور الذهن بامكان الاخر وسبب الظن بها اما شهرتها

ويقال لها المشهورات او قبول لها ممن يحسن به الظن ويقال
لها المقبولات ومن المشهور ما يوثر في النفس في اول الامر
ثم اذا التفتت النفس اليه بطل تاثيره كما يقال انصر اخاك ظالما
او مظلوما فانه يوثر في اول الامر ثم اذا نظر اليه علم ان الظالم
لا ينصر انما كان او غيره وسبب اشتهار القضية اما مصلحة عامة
او عادة او رقة او حمية كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وشكر
المنعم محمود وايذا الحيوان قبيح وكشف العورة مذموم الى
غير ذلك واما المشبهات فمنها المشبهات فطرة وهي
الوهميات التي تخالف العقليات الصادقة كالحكم بان كل
موجود جسم ومشار اليه انما ترفع اذا قام البرهان على كذبها
وحكم الوهم في الامور المحسوسة حق كالحكم بان الجسمين لا يحصلان
في حيز واحد في حالة واحدة وانما يتبين لنا ان الحكم الذي
ينسب الى الوهم ليس للعقل لان القوة الواحدة بذاتها لا يدفع
شيا ويقبله في حالة واحدة والوهم يساعد العقل في المقدمات
المنتجة لنقيض حكمه ثم اذا وصل الى النتيجة رجع عنها ومنها
المشبهات لا فطرة وهي التي تشتبه بسبب اشتباه اللفظ والمعنى
وان كان لتصديق خصمه فهي الالزامية وهي التي يسلمها الخصم
فيستعمل عليه للالزام واما الثانية وهي التي توثر بامر غير تصديق
فهي المخيلات وهي التي توثر بقبض او بسط ولا يقصد بها ايقاع
التصديق مثل قولنا للعسل انه مرة مقياة فينفر منه الطبع ومثل
قولنا للمطبوخ المسهل انه شراب مروق فترغب فيه النفس واذا عرف

اصناف القضايا فاعلم ان القياس ان كان مولفا من مقدمات يقينية فهو البرهان وان كان مولفا من مقدمات مشهورة او التزامية فهو الجدل ومنفعته وسع معاندي الحق واقناع من لم يصل الى درجة البرهان وتقرير ما وضع من الشرايع و النواميس والامور المصالحية وقدح الطبع وتشحيده بكثرة الاعتراضات الجدلية فانه انفع الرياضيات لطالب العلم وان كان مولفا من مقدمات مقبولة او مظنونة غير مشهورة فهو الخطابة ومنفعته ترغيب المخاطب في امور دينه ومصلحته وتنفيره عما سوى ذلك وهو الذي يستعمله الخطبا والوعاظ وان كان مولفا من الشبهات فهو المغالطي واعظم نفعه الاحتراز عنه وقد يعرف به قوة من يزداد تجربته ويسمى بهذا الاعتبار قياسا محنيا وان كان مولفا من المخيلات فهو الشعر

اللامع الثاني في البرهان وفيه خمسة فصول

الفصل الاول

في المطالب وهي ثلثة مطلب ما ومطلب هل ومطلب لم اما مطلب ما فعلى وجهين احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلا وما العنقا والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات الموجودة كقولنا ما الحركة وما الزمان واما مطلب هل فعلى قسمين ايضا احدهما بسيط وهو مطلب هل الشي موجودا وليس بموجود كقولنا هل الزمان موجود او ليس بموجود والثاني مركب وهو مطلب هل الشي موجودا على حال كذا او ليس بموجود على حال كذا كقولنا هل الانسان موجود كاتبا او ليس بموجود كاتبا واما مطلب لم فمنه

ما هو بحسب التصديق وهو الذي يطلب به الحد الاوسط الذي هو علة للتصديق في القياس المنتج للمطلوب ومنه ما هو بحسب الامر نفسه وهو الذي يطلب به علة وجود الشي في نفسه على ما هو عليه من وجوده فقط او من وجوده على حال ما واما مطلب اي وكيف واين ومتى وغير ذلك فهي راجعة الى مطلب هل المركب فمطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم على كل مطلب والذي بحسب الامر نفسه متاخر عن مطلب هل البسيط فان الذي يطلب ذات الحركة وذات الزمان فانما يطلب به حقيقة امر موجود واما من يقول هل حركة او هل زمان او هل خلا فقد تفهم اولا ما يدل عليه هذه الاسامي فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم المدلول عليه موجودا او ليس بموجود وان كان الحد بالحقيقة انما يكون للموجود ولكن لا يعلم في اول الامر ان هذا القول حد بحسب الاسم او بحسب الذات الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة

الفصل الثاني

في تقسيم البرهان الحد الاوسط فيه اما ان يكون علة لنسبة الطرفين ذهنا وعينا اي يعطي اللمية في التصديق وفي نفس الامر او لا يكون علة لها جميعا بل يعطي لمية التصديق فحسب والاول برهان اللم والثاني برهان الان وهو ينقسم الى ما يكون الاوسط معلولا للاكبر ويسمى دليلا والى ما لا يكون كذلك مثال برهان اللم قولنا الفحم شي يشتعل فيه النار وكل شي يشتعل فيه النار فهو محترق فالفحم محترقة مثال الدليل

قولنا الفحمة محترقة وكل محترق فقد مسته النار فالفحمة مستها النار مثال الان الذي ليس بدليل قولنا كل انسان ضحاك وكل ضحاك كاتب ولا يشترط في برهان لم ان يكون الاوسط علة للاكبر مطلقا بل علة لوجود الاكبر في الاصغر حتى اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل انسان جسم يكون برهان اللم فان الحد الاوسط علة لاجتماع الطرفين وان كان الجسم علة لوجود الحيوان ويجوز ان يكون علة له مطلقا وبالنسبة الى الاصغر على ما مر

الفصل الثالث

في اجزا العلوم البرهانية وهي الموضوع والمبادي والمسايل اما الموضوع فاعلم ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية كالمقدار للهندسة والعدد للحساب والمراد من الذاتي ههنا المحمول الذي يلحق الموضوع من ذاته مثل ما يلحق الكم من المساواة والمناسبة وما يلحق العدد من الزوجية والفردية وكل ما يلحق الشي لماهيته او لبعض اجزايها فهو ذاتي له واما ما يلحق الشي لامر اخص كالضحك للحيوان فليس بذاتي والذي يلحقه لامر اعم فان كان الاعم مقوما لحقيقة الشي فهو ذاتي والا فلا وما يلحق الشي لا لامر اعم ولا لامر اخص فيقال له الذاتي الاولي واما المبادي فهي حدود موضوع العلم واجزايه واعراضه الذاتية مع المقدمات التي يولف عنها قياساتها سوا كانت واجبة القبول او مسلمة في الحال الا ان يبرهن عليها وتسمى المصادرات والاصول لبعض العلوم كقولنا

الاشيا المساوية لشي واحد متساوية وان نصف كل شي اقل من مجموعه فيشترك الهندسة والحساب فيه والتي موضوعاتها موضوع الصناعة او نوع من موضوعها او شي من اعراضه الذاتية ومحمولاتها اعراض ذاتية متساوية او عامة بسبب جنس كالمساواة للمقدار فهي مبادي خاصة بالصناعة واذا كان الموضوع خارجا عن الصناعة او مباينة او عموم فهو ليس مبدا خاصا والمبادي العامة اما ان لا تستعمل بالفعل بل بالقوة وتستعمل مخصصة مثل ما يقال خطا ا ب متساويان لخط ج د وكل خطين متساويين لخط ج د فهما متساويان فينتج ان خطي ا ب متساويان والاعتماد في الكبرى المخصصة على ان الاشيا المساوية لشي واحد متساوية التي هي بالقوة ومقدمتا البرهان لا يكون محمولها ذاتيا بالمعنى المقوم فان الاكبر اذا كان ذاتيا للاوسط والاوسط كان ذاتيا للاصغر والاكبر ذاتي للاصغر فيكون المطلوب نسبة مقوم الماهية اليها هذا خلف ويجوز ان يكون محمول احديها ذاتيا بمعنى المقوم ومحمول الاخرى ذاتيا بالمعنى المستعمل ههنا والمقدمة التي لا يكون محمولها ذاتيا اوليا او لا ذاتيا مطلقا فلا يجوز استعمالها فان المقدمات اذا لم يكن فيها رعاية التناسب يلزم الخروج الى امور غريبة فلا يكون العلوم متباينة اما المسايل فهي القضايا التي يطلب فيها التصديق في ذلك العلم

الفصل الرابع

في اختلاف موضوعات العلوم ونقل البراهين واشتراك المبادي والمسايل

اعلم ان اختلاف العلوم انما يكون الاختلاف موضوعاتها سواكان اختلاف الموضوعين لاختلاف الحقيقة مع اتفاق الجنس كموضوع الهندسة والحساب او لاختلاف جهة التخصيص وان كان اصل الموضوع غير مختلف بالحقيقة كجسم العالم فانه ينظر فيه الطبيعي وصاحب الهيئة لكن تختلف جهة النظر فان الطبيعي ينظر فيه من حيث ان له مبدا حركة وثبات وصاحب الحصة فيه ينظر فيه من حيث ان له مقدارا وشكلا ووضعا او للاختلاف بالعموم والخصوص وذلك على وجوه وهي اما بان يكون موضوع احد العلمين جنسا للاخر كموضوع الهندسة والمجسمات او يكون موضوع العلم الخاص هو موضوع العام مع عرضي تخصه كموضوع الطب والطبيعي او يكون موضوع الخاص هو موضوع العام ماخوذا مع عرض غريب كالكواكب المتحركة تحت الكراة وليس على صاحب علم ما اثبات موضوع علم ولا اثبات مبادئه والا لانتقل الكلام الى علوم اخر فلا يتمايز العلوم ولا يتصور ان علمان يشتركان في موضوع واحد من غير اختلاف اعتبار والا لكان العلمان علما واحدا ويجب ان تختلف المبادي ايضا في انفسها فانها تختص بموضوع العلم والذي يقال ان علوما تشترك في المبادي فانما تصح اذا كان هناك مقدمات عامة تختص في كل علم بموضوعه كما عرفت في قولنا الاشياء المتساوية لشي واحد متساوية واما نقل البرهان فقد يدخل لاجل المبدا كما ذكرناه وقد يكون لتخصيص البرهان كما اذا برهن

على المخروط ببرهان هندسي فاذا اضيف اليه المخروط البصري كان البرهان عليه ذلك بعينه واما المسائل فكثيرا ما تشترك علمان في مسئلة واحدة لكونه الاجسام في الطبيعي والهيئة لكن صاحب الطبيعي يعطي اللمية وصاحب الهيئة الانية فيختلف الماخذان وان كانت مسئلة واحدة وكل اصل موضوع في علم فان البرهان عليه يكون في علم اخر والغالب ان يكون فيما فوقه فقد يتفق ان يكون فيما تحته لكن تختلف الجهة والا لوقع الدور والعلوم يجب ترتيبها بحسب موضوعاتها

الفصل الخامس

في ان الحد لا يكتسب بالبرهان لانه لو برهن على الحد لكان المحدود اصغر والحد بعينه اكبر ويحتاج الى وسط يوجب نسبة الحد الى المحدود بالايجاب وذلك الوسط اما ان يكون اعم من المحدود او لا يكون فان كان الاول والاكبر يجب ان يكون مساويا للاوسط او اعم فيكون الحد اعم من المحدود هذا خلف وان كان الثاني فان حمل الاوسط على المحدود على انه حد له كان للشي الواحد حدان اذ احدهما وسط في نسبة الاخر الى المحدود هذا خلف وان حمل عليه لا على انه حد فالاكبر ان حمل على الاوسط على انه حد لما ثبت له الاوسط كان الكبرى نفس المطلوب هذا خلف وان حمل عليه على انه محمول على ما ثبت له الاوسط فينتج انه ثابت للمحدود ولا يلزم من ذلك كونه حدا وان حمل على انه للاوسط فلا يلزم ان يكون حدا للمحدود لان حد الاوسط لا يجب ان يكون حدا للاصغر فلا يحصل

المطلوب فاذن لا سبيل الى اقامة البرهان على الحد

اللامع الثالث في المغالطة وفيه فصلان

الفصل الاول في مأخذ الغلط اعلم ان الغلط في القياس اما لفساد صورته او لفساد مادته او لهما جميعا اما الذي بسبب الصورة فبان لا يكون على شكل من الاشكال مثل ما يقع الاغفال عن الحد الاوسط فلا ينتقل بكليته كما يقال الانسان له شعر وكل شعر ينبت لينتج ان الانسان ينبت او لا يكون على ضرب منتج كما يقال كل انسان حيوان والحيوان جنس لينتج ان الانسان جنس وربما يقترن باحدى المقدمتين امر يختل امر الصورة كما يقال الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان لينتج ان الانسان وحده حيوان والغلط فيه ان الوحدة المقترنة بالانسان جعلت الصغرى مركبة من موجبة وسالبة لان معناها ان الانسان ضحاك وغيره ليس بضحاك فلا ينتج ان الانسان وحده حيوان وربما ينتقل احد الطرفين الى النتيجة لا على الحد الذي في الصغرى كما يقال الفلك المحدد للجهات جسم لا جهة وراه وكل جسم لا جهة وراه فلا يخرق وكل فلك لا يخرق وكما يقال زيد كامل النظر في العلوم البرهانية وكل كامل النظر في العلوم البرهانية فهو حكيم فزيد حكيم وربما يقع الغلط بسبب انه ينتج غير المطلوب كمن ادعى امتناع وجود قديمين واحتج على امتناعه بان الاله واجب الوجود وكل من هو واجب فهو واحد واما الذي بسبب المادة فهو اما بسبب المصادرة على المطلوب وهو ان تجعل الكبرى نفس المطلوب بسبب تبديل لفظ المرادف كما يقال كل انسان بشر وكل بشر متفكر فكل انسان متفكر فالكبرى والمطلوب شيء واحد او بسبب ان المقدمات التي ليست ابين من النتيجة كما يقال شيء كذا جزء الجوهر جوهر فشيء كذا جوهر او بسبب كذب المقدمات وذلك لاجل الاشتباه بالصادق وما لا مكان مقبولا والاشتباه قد يكون من اللفظ فقد يكون من المعنى الاشتباه اللفظي يكون بسبب الاشتراك وقد يكون بسبب المجاز اما الذي بسبب الاشتراك فمثل قول القائل الواجب اما ممكن الوجود او غير ممكن الوجود وكل ممكن الوجود فهو ممكن العدم وكل غير ممكن الوجود فهو ممتنع الوجود فالواجب اما ممكن العدم او ممتنع العدم الوجود وذلك بسبب اشتراك اللفظ فانه ان اريد بلفظ الممكن ما ليس بممتنع وهو الامكان العام فالواجب لذاته ممكن بالامكان العام والممكن بهذا المعنى لا يجب ان يكون ممكن العدم وان اريد به ما ليس بواجب ولا ممتنع فالواجب لذاته ليس بممكن بهذا المعنى وما ليس بممكن بهذا المعنى لا يجب ان يكون ممتنعا واما الذي بسبب المجاز فمثل قول القائل العرض زايد على السطح ولان السطح منقسم الى العريض وغيره اذ يقال سطح عريض وغير عريض واستعمال العرض ههنا بطريق المجاز واما الاشتباه المعنوي فمنه ما يكون بسبب تركيب المنفصل كمن وجد النفس جوهرا وحي بالقوة مركب

وقال النفس جوهر بالقوة فيلزم انها ليست جوهرا بالفعل
وقد يكون لتفصيل المركب كمن سمع ان الجسم يقال على الهيولى
والصورة اى مجموعها فحكم بان الجسم يقال على الهيولى ويقال
على الصورة وقد يقع بسبب ايهام العكس كمن حكم ان كل موجود
في الجهة بناء على ان كل ما في الجهة موجود وقد يكون لحمل حكم
الشي لامر لازم له اعم منه ليتعدى الى المشاركات له كمن علم
ان الانسان حادث فيظن ان حدوثه لاجل انه مركب فيظن
ان كل مركب حادث ولم يفطن انه يجوز ان يكون ذلك لخصوص
كونه انسانا ومنه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يقال
الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك فلا يثبت على موضع واحد
ومنه جعل ما مع الشي مكان ما به الشي القابل الابوة متوقفة
على البنوة والبنوة على الابوة فلا يمكن وجودها والغلط فيه
ان التوقف انما يقال فيما به الشي لا فيما مع الشي ومما يشبه التوقف
الدوري غير الممتنع كما يقال البيضة متوقفة على الدجاجة والدجاجة
على البيضة والغلط فيه ان كل بيضة يتوقف على دجاجة
هي غير الدجاجة التي يتوقف على تلك البيضة ومنه اعطاء المعدوم
حكم بالموجود كما يقال لو كان الجسم قابلا للقسمة الى غير النهاية
لكان سطحي الجسم اجزاء غير متناهية وظن ان الجسم اذا كان
قابلا للقسمة الى غير النهاية يكون اجزاء حاصلة بالفعل غير
متناهية بالعدد ومثل ان يقال الحركات ان كانت غير متناهية
فهي اما زوج او فرد وظن ان الحركات المعدومة لها كل مجموع

مشتمل على الآحاد ومنه اخذ ما بالفعل مكان ما بالقوة
كمن حكم على الهيولى بانها بالقوة فيكون ذاتها بالقوة فيكون
معدومة وهي باعتبار ذاتها بالفعل وقوتها بالنسبة الى امور
اخرى ومنه اخذ العدم المقابل ضدا كمن اخذ الشر ضدا
للخير واثبت له مبدا غير مبدا الخير وقد يؤخذ العدم والملكة
مكان السلب والايجاب كما يقال النفس اما متصل
بالعالم او منفصل عنه فان الاثبات والنفي لا يخرج منهما
شي ولم يعلم ان الانفصال عدم الاتصال فيمكن نفي الاتصال
ومنه جعل المحال لازما امر وراء نقيض المطلوب من احتج فرضه
في امتناع كون الفلك بيضيا بانه لو كان بيضيا مع حركته حول
القطر الاقصر يلزم الخلاء وهو محال والمحال لزم من فرض
بيضيا مع حركته حول القطر القطر الاقصر ومنه جعل الاعتبارات
الذهنية خارجية كما يقال لو كان الشي كذا ممتنعا لكان
امتناعه حاصلا في الخارج فيكون الموصوف به موجودا في
الخارج فيكون الممتنع موجودا هذا خلف والامتناع اعتبار
ذهني لا خارجي والمغالطات الصعبة ما مثل في اجتماع
النقيضين وان قول القائل كل كلامي كاذب في هذه الساعة
اما ان يكون كاذبا او صادقا فان كان صادقا لزم كذبه
وصدقه وان لم يكن صادقا [illegible] بعض افراد كلامه لزم ان يكون
في هذه الساعة صادقا في ه[illegible] ضرورة وجود كلامه
في الخارج وذلك الفرد ليس [illegible] غير هذا الكلام اذ لا
وجود

لغيره في هذه الساعة فتعين صدق هذا الكلام فيلزم صدقه
وكذبه وحلها ان نقول لا نسلم انه لو كان كاذبا يلزم ان
يكون بعض افراد كلامه صادقا وهذا لان صدقه عبارة
عن اجتماع صدقه وكذبه فيلزم من كذبه عدم اجتماع
صدقه وكذبه لا يلزم من عدم اجتماع صدقه وكذبه ان
يكون صادقا

الفصل الثاني في تركيب المغالطات

وعلها الاول بعض الواجب لذاته لا موجود في الخارج
والا فكل واحد لذاته ليس لا موجودا في الخارج وكل واجب
لذاته فهو موجود في الخارج لوجود الموضوع وكل لا موجود
في الخارج لا واجب لذاته في الخارج فبعض اللاواجب
لذاته في الخارج لا موجود في الخارج فيكون موجودا في الخارج
ولا موجودا في الخارج وهو محال الثانية لا شيء مما هو شريك
الباري بممتنع لان كل ما هو شريك الباري فهو مشارك له
في النوع وكل مشارك له في النوع فهو واجب لذاته ولا شيء
من الواجب لذاته بممتنع فلا شيء مما هو شريك الباري بممتنع
الثالث بعض الحمار يمكن ان يكون موجودا في المسجد في هذا
الوقت وكل موجود في المسجد في هذا الوقت انسان بالضرورة
لانا نفرض كذلك الحمار انسان بالضرورة لانه لو فرض
الاوسط بالفعل انسانا بالضرورة واذا كان
ضروريا على ذلك ضروريا في نفس الامر والا
لزم انقلاب ما ليس بضروري ضروريا على تقدير ممكن وهو محال

فبعض

لو كان بعض الحمار
التقدير لزم ان
يكون

ونقول ايضا ان بعض الحمار يمكن ان يكون موجودا في المسجد
في هذا الوقت وكل موجود في المسجد في هذا الوقت يمكن ان
يكون كاتبا لان كل موجود فيه في هذا الوقت فهو انسان اذ
المفروض كذلك وكل انسان يمكن ان يكون كاتبا فبعض
الحمار يمكن ان يكون كاتبا ونقول ايضا ان كل نطفة انسان
بالامكان وكل انسان حيوان بالضرورة وكل نطفة حيوان
بالضرورة لما مر الرابعة كل جسم فلكي فهو لا متحرك بالعرض لان
كل جسم فلكي فهو متحرك دائما الى الجهة الغربية وكل متحرك
دائما الى الجهة الغربية فهو لا ساكن بالضرورة ما دام متحركا
الى الجهة الغربية وكل جسم فلكي فهو لا ساكن بالضرورة لان
ضرورة سلب السكون حاصل في جميع زمان الحركة الغربية
وهي حاصلة في جميع زمان وجود الذات فيكون ضرورة
سلب السكون دائمة بدوام ذاته فكل جسم فلكي فهو لا متحرك بالعرض
الخامس بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية والا فلا شيء
من الجسم بممتد في الجهات الى غير النهاية فلا شيء من الممتد في
الجهات الى غير النهاية فلا شيء من الممتد في الجهات الى غير النهاية
بجسم وهو محال لان كل ممتد في الجهات الى غير النهاية فهو جسم
بالضرورة السادسة قد يكون اذا كان الواجب موجودا فشريكه
موجود لكن الواجب لذاته موجود مع كل امر فيكون موجودا مع
كل امر لا يلزم من افتراضه بكونه موجودا محال بشريكه موجود
بيان الشرطية انه كلما كان الواجب لذاته وشريكه موجودين

فالواجب لذاته موجود فقد يكون اذا كان الواجب لذاته موجودا
فالمجموع موجود وكلما كان المجموع موجودا فشريكه موجود فقد يكون
اذا كان الواجب لذاته موجود فشريكه موجود السابعة ان
كون الشي موجودا يستلزم كونه معدوما استلزاما جزئيا لانه كلما
كان الشي موجودا ومعدوما فهو موجود وكلما كان الشي موجودا
ومعدوما فهو معدوم فقد يكون اذا كان الشي موجود فهو معدوم
الثامنة ان وجود المقدار المجرد يستلزم كونه في المادة لانه
كلما كان المقدار المجرد موجودا فهو بعد وكل بعد فهو مفتقر الى
المادة لذاته فهو في مادة ينتج كلما كان المقدار المجرد موجودا
فهو في مادة فوجوده المجرد يستلزم كونه في مادة وهو محال فالمحال
صادق في نفسه التاسعة بعض الواجب لذاته ملزوم لشريكه
لان كل ما هو واجب لذاته وملزوم لشريكه فهو واجب لذاته وكل
ما هو واجب لذاته وملزوم لشريكه فهو ملزوم لشريكه فبعض
الواجب لذاته ملزوم لشريكه العاشرة بعض النفوس قديمة
والا لكان الحدوث من لوازم وجود النفس فيكون كلما كان
النفس موجودا فهو حادثة ومعنا مقدمة صادقة وهي قولنا
كلما كانت النفس قديمة وموجودة فهي موجودة ينتج كلما كانت
النفس قديمة وموجودة فهي حادثة هذا خلف الجواب اما
الاول فلا نسلم انه اذا صدق كل واجب لذاته فهو موجود
في الخارج يلزمه كل لا موجود في الخارج فهو لا واجب لذاته
وانما يلزم ذلك ان لو كانت الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض

موجبة كلية فان عندنا الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية
بعكس النقيض بشرط ان تجعل فيها عين الموضوع محمولا
ولئن قال ان لم يصدق كل لا موجود في الخارج لا واجب
لذاته وانما يلزم ذلك ان لو كانت فبعض اللاموجود في الخارج
واجب لذاته فبعض الواجب لذاته لا موجود في الخارج
وقد كان كل واجب لذاته فهو موجود في الخارج هذا خلف
قلنا لا نسلم انه ان لم يصدق كل لا موجود في الخارج لا واجب
لذاته فبعض اللاموجود في الخارج واجب لذاته بل يلزمه
السالبة الجزئية وهي قولنا ليس بعض اللاموجود في الخارج
لا واجب لذاته وذلك لا يستلزم صدق قولنا بعض اللاموجود
في الخارج واجب لذاته لان الاعم لا يستلزم الاخص واما
الثانية فلنا لا نسلم ان كل ما هو شريك الباري فهو مشارك له
في النوع قضية صادقة وانما تصدق ان لو كان الموضوع
موجودا ونقول ايضا لا نسلم ان كل ما يشاركه في النوع
فهو واجب لذاته ومستند المنع ما مر الثالثة فلا نسلم ان
بعض الحادث يمكن ان يكون موجودا في المسجد في هذا الوقت
بل حصل في هذا الوقت امكان نفس الوجود في المسجد واما الوجود
المقيد بهذا الوقت ممتنع لكل حادث كان امكان نفس وجود
الحادث حاصل ابدا ووجوده المقيد بما قبل الوجود الوجود
ممتنع ونقول ايضا لا نسلم ان الصغرى الممكنة مع الكبرى
الضرورية تنتج نتيجة ضرورية واما قوله لو حصل الاوسط بالفعل

كان الكبرى ضروريا للاصغر قلنا لا نسلم وانما يكون كذلك ان لو بقيت الكبرى صادقة على ذلك التقدير ولئن قال لا حصل الاوسط بالفعل منضما الى صدق الكبرى كان الاكبر ضروريا للاصغر واذا كان ضروريا له على ذلك التقدير وجب ان يكون ضروريا له في نفس الامر والا للزم انقلاب ما ليس بضروري ضروريا على تقدير ممكن هذا خلف قلنا لا نسلم ان ذلك التقدير ممكن بل الممكن حصول الاوسط للاصغر بالفعل واما حصوله بالفعل منضما الى صدق الكبرى فامكانه ممنوع فانه لا يلزم من كون الشيء ممكنا ان يكون انضمامه الى غيره ممكنا فان زيدا اذا لم يكن كاتبا وكتابته ممكنة وانضمامها الى الواقع غير ممكن فان قيل حصول الاوسط بالفعل منضما الى صدق الكبرى محتمل فيكون ممكنا والاكبر ضروري للاصغر على تقدير الانضمام فيكون ضروريا في نفس الامر والا للزم انقلاب ما ليس بضروري ضروريا على تقدير ممكن فيكون الممكن ملزوما للمحال هذا خلف قلنا ان اردتم بكونه ممكنا انه ممكن بالامكان الخارجي وهو كونه ممكنا في نفسه فهو ممنوع وان اردتم به انه ممكن بالامكان الذهني وهو تردد العقل فيه فلم قلتم ان الممكن بهذا التفسير لا يستلزم المحال لا بد له من برهان واما قوله فان بعض الحمار يمكن ان يكون موجودا في المسجد في هذا الوقت وكل موجود في المسجد في هذا الوقت يمكن ان يكون كاتبا

مغلطة وهو لشريكه واما العاشر قلنا ان اردتم بقولكم ان الحدوث يكون من لوازم وجود النفس المتصلة الكلية اللزومية فلا نسلم انه يلزم صدقها وان اردتم حصول الحدوث في جميع صور وجود النفس فيلزم منه صدق المتصلة الاتفاقية فاذا جعلناها صغرى لا يكون القياس منتجا ولئن سلمنا صدق المتصلة الكلية اللزومية فلا نسلم انتاج المتصلتين نتيجة متصلة وبتقدير تسليمه فالخلف ممنوع لان المحال جاز ان يلزمه المحال

تم العلم الاول وهو المنطق بتوفيق
الكبير المتعالي الذي يحمده السحاب
الثقال وصلى الله على محمد المميز
بين الحرام والحلال وعلى
اله جزال

بسم الله الرحمن الرحيم

العلم الثاني الالهي وفيه خمس مقالات المقالة الاولى
يشتمل على اربعة لوامع اللامع الاول في الوجود كل مفهوم
فاما ان يمتنع وجوده لذاته وهو الممتنع بالذات او لا يمتنع
وحينئذ ان امتنع عدمه لذاته فهو واجب الوجود لذاته وان
لم يمتنع فهو الممكن لذاته ويفتقر في وجوده الى مرجح يرجح
وجوده على عدمه ولكل واحد من الاخيرين وجود اما الممكن
فلان من الموجودات ما هو مركب وكل مركب فهو مفتقر الى اجزائه
التي هي غيره والمفتقر الى الغير ممكن لذاته واما الواجب
لذاته فلان جملة الممكنات الموجودة لا بد لها من مرجح متقدم
عليها وذلك المرجح اما ان يكون داخلا فيها او لا يكون والاول
باطل لان الداخل لو كان مرجحا للجملة فاما ان توجد كل واحد
منها اما بواسطة او بغير واسطة او لا توجد بعضها والاول
باطل والا لكان متقدما على علته وهو محال والثاني باطل
لانه لو لم توجد كل واحد منها لكان غيره مستقلا بايجاد بعضها
فيكون المرجح للجملة هو هذا الداخل مع المؤثر المستقل
بايجاد ذلك البعض فلا يكون هو مرجحا وقد فرض هو مرجحا
هذا خلف فالمرجح للجملة خارج عنها والخارج عنها واجب لذاته
ولقائل ان يقول ان اردتم بالمرجح جملة الامور التي
يصدق كل واحد منها انه مفتقر اليه فلم لا يجوز ان يكون هو
نفس الجملة وان اردتم به الفاعل فقط فلم قلتم بانه اذا

استقل غيره بايجاد بعضها لا يكون هو مرجحا بهذا التفسير
والوجود اعني كون الشيء في الاعيان امر مشترك بين
الموجودات كلها لانا نعلم بالضرورة ان جملة الموجودات
مشتركة في الكون في الاعيان وهو مغاير للماهيات الممكنة
لانها اما ان يكون نفس الماهية او داخلا فيها او خارجا
عنها والاول باطل لانه مشترك بين الموجودات كلها ولا شيء
من الماهيات كذلك والثاني باطل والا لكان وجود الماهية
متقدما عليها في الذهن والخارج لوجوب تقدم الجز على الكل
وهو محال فتعين الثالث وهو المطلوب ولئن قال لو كان
الوجود زائدا على الماهية الممكنة لكان في الماهية الموجودة
هويتان احدهما هوية الماهية والاخرى هوية الوجود
ويكون احدهما حالة في الاخرى وكل هويتين حلت احدهما
في الاخرى فلا بد ان يكون للمحل وجود غير وجود الحال
فيكون للماهية وجود قبل الوجود الحال فيها ووجود اخر
قبل ذلك الوجود فيكون بين الماهية والوجود وجودات
بلا نهاية وهو محال ولانه لو كان زائدا لكان له هوية
غير الماهية فيكون له وجود اخر ويلزم منه التسلسل قلنا
لا نسلم ان كل هويتين حلت احدهما في الاخرى فلا بد ان
يكون للمحل وجود غير الحال بل لا بد ان يكون للمحل وجود
اما الوجود الذي هو غير الحال فلا واما قوله لو كان الوجود
زائدا يلزم ان يكون له وجود اخر قلنا لا نسلم وانما يلزم

ذلك ان لو كان وجوده زايدا عليه ولين سلمنا انه يلزم
التسلسل ولكن لم قلتم ان مثل هذا التسلسل باطل لا بد له
من برهان والواجب لذاته ايضا وجوده زايد على ماهيته
لانه لو لم يكن كذلك فالواجب لذاته اما ان يكون هو الوجود
المعين اعني النوع او الحصة او الوجود من حيث هو وجود
والاول باطل لان الوجود المعين مركب من الوجود المشترك
والتعين فيكون مركبا فيفتقر الى اجزايه التي هي غيره والمفتقر
الى الغير ممكن لذاته والثاني ايضا باطل لان الوجود لو كان
واجبا لذاته لكان غنيا بذاته عن الغير ولو كان كذلك
لما حل في ماهية السواد والبياض فلين قال لا نسلم انه
يلزم ان لا يحل وانما يلزم ان لو لم يكن علة لحلوله فيه قلنا
لو كان واجبا لذاته فان كان علة لحلوله في السواد
وجب ان يلزمه الحلول فيه فلا يفارقه اصلا هذا
خلف وان لم يكن علة لحلوله فيه استحال ان يحل فيه لانه
لو حل فيه لتعين به فيكون الواجب لذاته متوقفا في تعينه
على الغير وهو محال فلين قال لو كان وجوده زايدا على
ماهيته لكان وجوده محتاجا الى غيره بوجه ما والا لما حل
فيه فيكون ممكنا لذاته فيكون له علة وعلته ان كانت
نفس تلك الماهية لزم تقدمها على الوجود بالوجود وان كانت
غيره لزم افتقار الواجب لذاته في وجوده الى غيره وهو
محال قلنا لا نسلم انه يلزم تقدمها عليه بالوجود ولم لا يجوز
ان يكون متقدمة عليه بذاته لا بالوجود ويكون الوجود
واجبا لذاتها فلين قال بان العلة المؤثرة في الوجود
لا بد وان يكون متقدمة بالوجود قلنا لا نسلم بل العلة
المؤثرة في وجود الشي الذي لا يكون وجوده من ذاته بل من
غيره يجب ان يكون متقدمة عليه بالوجود اما الماهية التي
يكون وجودها من ذاتها ويكون ملزومة للوجود فلم لا يجوز
ان لا يتقدم على الوجود بالوجود والمذهب المشهور
للحكما ان وجود الواجب لذاته نفس ماهيته مع اشتراك
الموجودات كلها في الوجود ويمتاز عن غيره بقيد سلبي
وهو انه غير عارض لشي من الماهيات واحتج الامام
على ابطاله بوجوه احدها انه لو تجرد وجوده فالوجود
من حيث هو وجود اما ان يقتضي ان يكون مقارنا لماهية
ما او يقتضي ان لا يكون مقارنا او لا يقتضي واحدا من
الامرين فان كان الاول فوجود واجب الوجود مقارن
لماهية ما وقد فرض خلافه هذا خلف وان كان الثاني
فوجود الممكنات غير مقارن لشي من الماهيات هذا خلف
وان كان الثالث فالوجود لم يتصف باحد هذين
القيدين الا لعلة فتجرد وجود واجب الوجود بعلة فواجب
الوجود لذاته ممكن الوجود لذاته هذا خلف الثاني
انه لو تجرد فتجرده ان كان لنفس الوجود او لامر داخل
فيه كان كل وجود مجردا هذا خلف وان كان لامر خارج

فذلك الخارج اما ان يكون لازما للوجود او ملزوما له او لا لازما
ولا ملزوما فان كان الاول كان كل وجود مجردا وان كان الثاني
كان الوجود مقارنا للماهية ما وقد فرض خلافه هذا خلف
وان كان الثالث كان الواجب لذاته محتاجا في وجوده
الى سبب منفصل فالواجب لذاته محتاج الى غيره وهو محال
الثالث ان الواجب لذاته مخصوص بانه يجب وجوده
لذاته فالوجوب كيفية لنسبة الوجود الى ذاته فذاته
اما ماهية او وجود مقيد والثاني باطل لان نسبة الوجود
المقيد بالوجوب لا يختص به بل كل وجود مقيد فان الوجود
يجب له فتعين الاول وهو المطلوب الرابع لو كان الواجب
لذاته هو الوجود المقيد بقيد سلبي فالمؤثر في العالم
ان كان هو الوجود كان كل وجود مؤثرا فيه وان كان
هو الوجود مع قيد سلبي كان العدم مؤثرا في الوجود
وهو محال الخامس ان الواجب لذاته لو كان هو الوجود
المقيد بقيد سلبي لكان الوجود غنيا بذاته عن الغير ولو
كان كذلك لكان كل وجود مشاركا لواجب الوجود
في كونه غنيا بذاته فوجب ان لا يعرض له الحاجة هذا
ملخص كلامه والكل مدفوع اما الاول فلا نسلم ان الوجود
ان لم يقتض واحدا من الامرين لم يتصف الوجود باحدهما
الا بعلة وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد محتاجا الى
العلة وهذا لان التجرد عبارة عن عدم العروض

للماهية وذلك انما يعرض له لعدم علة العروض وبهذا
خرج الجواب عن الثاني واما الثالث قلنا لا نسلم
ان وجوب الوجود كيفية لنسبة الوجود الى ذاته بل وجوب
الوجود عندنا نفس ذاته واما الرابع قلنا لم لا يجوز ان يكون
المؤثر هو الوجود بشرط عدم عروضه للماهية فيكون العدم
جزءا من العلة التامة ولا امتناع فيه واما الخامس قلنا
لا نسلم ان الوجود لو كان غنيا بذاته لكان كل وجود مشاركا
لواجب الوجود في كونه غنيا لجواز ان يكون غنيا بذاته
ويكون الوجود المعين محتاجا والحاجة يعرض للمعين
من حيث هو معين لا لطبيعة الوجود فالذي يبطل مذهبهم
ما ذكرنا ان الواجب لذاته هو المعين والمعين مركب
مما به الاشتراك وما به الاختلاف فيكون مركبا فيكون ممكنا
لذاته وزعم بعضهم ان الوجود يقبل الاشتداد والنقص
والواجب لذاته هو اقوى الوجودات وهو باطل لان
الواجب لذاته يكون مركبا من القدر المشترك مع الزيادة
فيكون مركبا من امرين فيكون ممكنا لذاته وزعم صاحب
الاشراق ان وجود الممكنات في الاعيان نفس ماهياتها
اذ لو كان زائدا كان للماهية هوية غير الوجود فيكون
هناك موجودان لا موجود واحد هذا خلف والماهية الموجودة
تنفصل في العقل الى امرين الماهية والوجود ويكون
التركيب بينهما تركيبا عقليا لا خارجيا ويكون في العقل

صورتان مطابقتان لامر واحد في الخارج والوجود المشترك
بين الموجودات اعتبار عقلي والواجب لذاته وجوده
نفس ماهيته لانه لا ينفصل في العقل الى ماهية ووجود
والا لكان له ماهية كلية في العقل فيكون لها جزئيات نسبتها
اليه نسبة واحدة فالواجب لذاته ان كان واقعا بها كان
ذلك ترجيحا بلا مرجح وان كان واقعا بغيرها كان الواجب
لذاته محتاجا الى غيره وهو محال هذا ما استقر عليه رايه
وهو ضعيف لانا لا نسلم انه لو كان للماهية هوية وراء
الوجود يكون هناك موجودان بل يكون لها هوية مغايرا
للوجود واما قوله بان التركيب بينهما عقلي فقط فهو فاسد
لاستحالة ان يحصل في العقل صورتان متغايرتان متطابقتان
لامر بسيط واما قوله بان الوجود المشترك من الاعتبارات
العقلية ووجود الواجب لذاته نفس ماهيته فيقتضي ان
لا يكون الوجود المشترك موجودا في الواجب لذاته فيلزم
حصول فرد من افراد الوجود دون اشتماله على طبيعة
الوجود وهو محال واما قوله بان الواجب لذاته لو انفصل
في العقل الى ماهيته ووجوده لكان له ماهية كلية فيكون
لها جزئيات في العقل نسبتها اليه نسبة واحدة قلنا لا نسلم
لجواز ان يكون نسبته الى الخارجي اولى ولئن سلمنا
انه لا ينفصل في العقل الى ماهية ووجود لكن لماذا يلزم
من هذا ان يكون وجوده نفس ماهيته فان من الجائز

ان يكون وجوده زائدا على ماهيته ولا ينفصل في العقل
الى ماهية ووجود بان لا يتصور ماهية معقولة اصلا لم قلتم
انه ليس كذلك واما الوجود الذهني فالذي يدل على اثباته
ان الكليات موجودة فاما ان يكون وجودها في الاعيان
او في الاذهان والاول باطل اذ ليس في الاعيان شيء واحد
مطابق لاشياء مختلفة فتعين الثاني وهو المطلوب وهو
امر مشترك بين الموجودات الذهنية والوجود الذهني
يشارك الوجود الخارجي في مطلق الوجود ويقال له الشبه
واحتج الامام على ابطال الوجود الذهني بانه لو حصل السواد
والبياض في الذهن عند تصورهما يلزم اجتماع الضدين
ولانه لو حصل في الذهن صورة الحرارة والبرودة لكان
الذهن مسخنا ومبردا وهو محال قلنا لا نسلم انه يلزم
اجتماع الضدين وانما يلزم ذلك ان لو كانت الصورة
المجردة للبياض مضادة للصورة المجردة للسواد فانهما
انما يتضادان عند حصولهما في محل معين واما قوله انه
يلزم ان يكون الذهن مسخنا او مبردا قلنا لا نسلم
وانما يلزم ذلك ان لو كان قابلا للتسخين والتبريد او
نقول انما يلزم ذلك ان لو كان صورة الحرارة والبرودة
عند التجريد مقتضيان للتسخين والتبريد وليس كذلك
فانهما انما يقتضيان عند حصولهما في محل واحد واما العدم
الخارجي فهو اللاكون في الخارج والعدم الذهني هو اللاكون

في الذهن والوجود المطلق مقابله اللاكون المطلق
وكل واحد من هذه الثلثة لو حصل في الذهن فيصدق على
كل واحد منها انه كون في الذهن فيعرض لمفهوم اللاكون
في الذهن ان له كونا في الذهن لا انه نفس الكون في الذهن
لاستحالة كون الشيء عين نقيضه ولا واسطة بين قولنا
الشيء موجود في الخارج او معدوم في الخارج وبين قولنا
الشيء موجود في الذهن او معدوم في الذهن والعلم به
بديهي والماهية المعدومة في الخارج لا تقررها في الخارج
والا لكان لها كون في الخارج فيكون المعدوم موجودا
وهو محال واحتج الامام على ان المعدوم ليس بثابت في الخارج
بان المعدوم اما ان يكون مساويا للمنفي او اخص منه او اعم
والثالث محال لانه لو كان اعم لكان مفهومه غير مفهوم
المنفي والا لكان مساويا له هذا خلف واذا كان مفهومه
غير مفهوم المنفي يكون مفهومه الثابت فيكون كل معدوم ثابتا
فنقول كل منفي معدوم وكل معدوم ثابت فكل منفي ثابت
هذا خلف فعلم ان المعدوم اخص من المنفي او مساو له فنقول
كل معدوم منفي وكل منفي ليس بثابت فكل معدوم ليس بثابت
وهو المطلوب قلنا لم قلتم بانه لو كان اعم وكان مفهومه
غير مفهوم المنفي يكون مفهومه الثابت وانما يلزم ذلك
ان لو كانت المفهومات منحصرة في المنفي والثابت ولما لم ينحصر
جاز ان يكون مفهومه مغايرا لمفهومي المنفي والثالث

فالحاصل ان المعدوم اذا كان اعم من المنفي يلزم صدقه
على بعض الثابت فيكون بعض الثابت معدوما فاذا قلنا
المنفي معدوم وبعض المعدوم ثابت فلا ينتج المحال والمعدوم
لا يعاد بعينه اي لا يعاد مع جميع عوارضه في وقت اخر لانه
لو اعيد مع جميع عوارضه في وقت اخر واختصاصه بالوقت
الذي كان موجودا فيه من عوارضه فيلزم اعادة الوقت
الذي كان فيه في وقت اخر فيكون للزمان زمان اخر
وهو محال واحتج الامام على امتناع العود بوجوه احدها
انه لا شيء من المعدوم بموصوف بصفة وجودية وكل ما يمكن
عوده فهو موصوف بصفة وجودية وهو الامكان فلا شيء
من المعدوم يمكن عوده الثاني انه لو امكن عود المعدوم
لامكن عود المعدوم لامكن عود الوقت الذي وجد فيه
فيمكن ان يعاد هو في ذلك الوقت فيكون مبدا من حيث
هو معاد وهو محال الثالث انه لو امكن عوده لزم من
وقوع الممكن محال لان وجود مثله المشارك له في جميع
الصفات ممكن فيلزم من وجوده الثاني ومن وجود مثله
عدم الامتياز بينهما وهو محال والكل ضعيف اما الاول
فلا نسلم ان الامكان صفة وجودية واما الثاني فلا نسلم
انه لو امكن لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ولئن سلمنا
ذلك ولكن لما قلتم بانه يمكن ان يعاد وهو في ذلك الوقت عود المعدوم مح
ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم ان يكون مبدا وانما يكون

متبدا ان لو لم يكن الوقت معادا ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم
بان المحال لزم من عوده بل عوده مع عود الوقت ووجوده
في الوقت المعاد فجاز ان يكون المجموع محالا ويكون عوده
ممكنا واما الثالث قلنا لا نسلم ان وجود مثله المشارك له
في جميع الصفات ممكن ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان
المحال لازم من وجود مثله بل هو لازم من عوده مع وجود
مثله فجاز ان يكون المجموع محال ولا يكون كل واحد منه
حرمه محالا واحتج بعضهم على امكان العود بانه لو امتنع له
الوجود الثاني فامتناعه اما ان يكون لذاته او لا يكون لذاته
والاول محال والا لما وجد اصلا والثاني محال لانه لو لم يكن
لذاته لكان لعارض فيمكن زواله بحسب ذاته فيمكن عوده
بحسب ذاته وقد فرض امتناعه لذاته هذا خلف قلنا لم قلتم
بان امتناع الوجود الثاني لو كان لذاته لما وجد اصلا
وانما يلزم ذلك ان لو كان امتناع الوجود الاول لذاته فان
من الجائز ان يمتنع وجوده الثاني لذاته ويمكن وجوده
الاول ايضا لذاته **اللامع الثاني في الماهية** ان لكل
شي حقيقة هو بها هو وهي مغايرة لجميع ما عداها لازمة
كانت او مفارقة وهي اذا اخذت من حيث هي هي يقال
لها الماهية لا بشرط شي واذا اخذت مجردة عن اللواحق
الخارجية فهي الماهية بشرط لا شي وهي بالاعتبار الاول
موجودة في الخارج واما بالاعتبار الثاني فلا وجود لها

لانها جزء المعنى الموجود في الخارج
فيكون موجودة في الخارج

في الخارج لان الماهية الموجودة يلحقها الوجود والتعين
فلا يكون مجردة عن جميع اللواحق والفاعل لا تاثير له
في الماهية من حيث هي هي وانما تاثيره في وجودها فقط
لان الانسانية لو كانت بالفاعل للزم من الشك في حصول
الفاعل الشك في كون الانسانية انسانية والتالي كاذب
فالمقدم مثله واحتج بعضهم على امتناع كون البسائط مجعوله
بان البسيط لو كان مجعولا لكان ممكنا والامكان اما
ان يقوم به قبل الوجود او بعده والاول باطل لانه لو قام
به قبل الوجود لكان كيفية نسبة الماهية الى الوجود
حاصلة قبل الوجود وهو محال لان كيفية النسبة لابد ان
يكون متاخرة عن كلا المنتسبين والثاني باطل لانه لو قام
به بعد الوجود كان امكان الشي متاخرا عنه قلنا لا نسلم انه
اما ان يقوم به قبل الوجود او بعده وانما يكون كذلك
ان لو كانت صفة وجودية فلم قلتم انه كذلك لابد له من برهان
والماهية المركبة لابد وان يكون لبعض اجزائها افتقار
الى الاخر والا لاستغنى كل واحد منها عن الاخر فيمتنع
التركيب بينها فلا يحصل منها ماهية واحدة فلئن قال
لا نسلم انه لو استغنى كل واحد منها عن الاخر لامتنع
التركيب بينها فان العشرة مركبة من الاحاد مع استغناء
كل واحد منها عن الاخر قلنا نحن ندعي احد الامرين
وهو اما افتقار الجزء الصوري الى غيره من الاجزاء او

افتقار بقية الاجزا بعضها الى البعض والا امتنع التركيب
والجزء الصورى فى العشرة وهو الهيئة الاجتماعية مفتقرة الى
الاحاد والماهية ان كانت نوعا محصلا تقال لها الماهية الحقيقية
وان حصلت باعتبار عقلي تقال لها الماهية الاعتبارية كالحيوان
الابيض وجز الماهية الحقيقية لا بد وان يكون موجودا لان
جز الموجودات استحال ان يكون معدوما واما الماهية الاعتبارية
فجاز ان يكون مركبة من الموجود والمعدوم كالجاهل والاعمى
وقيل ان الفصل يجب ان يكون علة لوجود الجنس لانه لو لم يكن
علة له فاما ان يكون الجنس علة للفصل او لا يكون والاول
باطل والا لوجد الفصل حيث وجد الجنس وهو محال والثانى
باطل والا لاستغنى كل واحد منهما عن الاخر فيمتنع التركيب
قلنا ان اردتم بالعلة بعض ما يتوقف عليه الشي فلا نسلم
ان الجنس لو كان علة على هذا التفسير لوجد الفصل حيث
وجد الجنس وان اردتم بها جملة ما يتوقف عليه الشي فلا نسلم
ان الفصل لو لم يكن علة لوجود الجنس على هذا التفسير لامتنع
التركيب بينهما لجواز ان لا يكون علة بهذا التفسير ويكون
علة بالتفسير الاول ومنهم من ابطل عليه الفصل بان الابيض
فصل للحيوان الابيض وليس علة له ولان الجسم الذى
فى النبات يبقى بعينه بعد زوال القوى النباتية ولو كان
معلولا لها لوجب ارتفاعه عند زوالها قلنا لم قلتم ان الابيض
اذا لم يكن علة للحيوان لا يكون فصل الماهية المحصلة علة

اى الذى حصل باعتبار عقلى

لمركب كلامنا فى الحقيقة

61

لوجود الجنس فان النزاع وقع فيه فقط واما الجسم الذى
فى النبات فلا نسلم انه يبقى بعد زوال القوى وقيل ان
الماهية المركبة قد يكون تركيبها خارجيا كالانسان المركبة
من البدن والنفس الناطقة وقد يكون ذهنيا كالسواد
فان جنسه لا يميز عن فصله فى الخارج لانه لو ميز عنه
فاما ان يكون كل واحد منهما محسوسا بانفراده فيكون
احساسا بالسواد احساسا بمحسوسين هذا خلف او يكون
احدهما محسوسا بانفراده فقط وحينئذ ان كان المحسوس
هو الجنس فيكون احساسا بالسواد احساسا باللونية
المطلقة وهو محال وان كان هو الفصل فيكون السواد
المحسوس هو الفصل واللون مقوم لماهية السواد المحسوس
فيكون الجنس داخلا فى طبيعة الفصل هذا خلف وان لم يكن
شى منهما محسوسا فعند اجتماعهما ان لم يحصل هيئة محسوسة
لم يكن السواد محسوسا وان حصل كان خارجا عنهما فلا يكون
جزوى السواد هذا خلف قلنا لا نسلم انهما لا يكونان
جزوى السواد وانما يلزم ذلك ان لو كان للحاصل امرا
وراء المجموع ولم لا يجوز ان يكون الحاصل هو المجموع فيكون
هو محسوسا ولا يكون كل واحد منهما بانفراده محسوسا والذى
يدل على ان الشى الواحد لا يجوز ان يكون بسيطا فى الاعيان
ومركبا فى الذهن انه لو كان كذلك لحصل فى العقل صورتان
متغايرتان متطابقتان لامر بسيط وهو محال والماهية

اذا اعتبرت من حيث انها مطابقة لجزئياتها الخارجية
والعقلية عرضت لها الكلية وليست في الاعيان بل في العقل
واذا اخذت الماهية بشرط ان لا يدخل فيها زيادة مشخصة
كانت مادة واذا اخذت من غير التفات الى ان يدخل
فيها زيادة او لا يدخل فهي محمولة والمختلفان اذا اشتركا
في عرضي فقط فالاختلاف بينهما بتمام الماهية وان اشتركا
في الجنس فالاختلاف بالفصل وان اشتركا في النوع فالاختلاف
بالعرضي المفارق ولا يجوز ان يكون التعين جزء المعين
والمعين موجود وجزء الموجود موجود فالتعين موجود
ثم الماهية او الفاعل ان كان كافيا في التعين لزم ان يكون
نوعها في شخصها وان كان التعين بمشاركة قابل يتخصص
نوعه في شخصه لزم ان ينحصر نوعها في الشخص وان كان يشاركه
قوابل مختلفة او يشاركه استعدادات مختلفة تعرض للقابل
الواحد عرض لها تعينات مختلفة ولا يجوز بعض افراد الطبيعة
الواحدة حالا في محل وبعضها قائما بلا محل لان الطبيعة
لو كانت محتاجة بذاتها الى المحل كان وجودها في المحل
لازما وان كانت بذاتها غنية عن المحل لما حلت في المحل
لان الغني بذاته عن الشي لا يصير محتاجا اليه بعارض
وايا ما كان استحال ان يكون بعض افرادها حالا في المحل
وبعضها قائما بلا محل ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان لا يكون
بذاتها غنية ولا محتاجة سلمناه لم قلتم بان الطبيعة لو حلت

لكانت محتاجة بل يكون المحتاج حصة من حصصها وزعم
بعضهم ان التعين ليس بثبوتي واحتج عليه بوجوه احدها
ان التعين لو كانت ثبوتيا لكانت له ماهية مشتركة بين
التعينات فيحتاج تعينها الى تعين آخر ولزم التسلسل
او نقول لو كان التعين ثبوتيا لكانت له ماهية كلية فلا بد
لها من تعين آخر ويلزم التسلسل الثاني انه لو كان ثبوتيا لكان
اتصافه الى الماهية متوقفا على امتيازها عن غيرها فيكون
لها تعين قبل هذا التعين فيكون تعينه قبل تعينها هذا خلف
الثالث انه لو كان ثبوتيا فتعين الشخص الذي يشاركه
غيره من الماهية اما ان يكون بنفس ماهيته او بالفاعل
او بالقابل او بغيرها والاول والثاني باطلان والا لكان
نوعا منحصرا في شخصها والثالث ايضا باطل لانه لو كان
بالقابل يعين القابل ان كان بقابل آخر لزم التسلسل وان
كان بالمقبول لزم الدور والرابع باطل لان التعين بغير
هذه الثلثة غير متصور والكل ضعيف اما الاول فلا نسلم
انه لو كان ثبوتيا لكان له ماهية مشتركة بين التعينات
ولم لا يجوز ان يكون نوع كل تعين منحصرا في شخصه واما قوله
لو كان التعين زائدا لكان له ماهية كلية قلنا ان اردتم
به الكلي الطبيعي فلا نسلم انه يلزم ان يكون لها تعين
وانما يلزم ان لو شاركها غيرها في الخارج وان اردتم به
الكلي العقلي فلا نسلم انه يلزم ان يكون لها ماهية

كلية وانما يلزم ان لو حصل في العقل حتى يعرض لها الكلية
على انا نقول لم قلتم ان مثل هذا التسلسل باطل لا بد له
من برهان واما الثاني قلنا لا نسلم ان اتصاف التعين
الى الماهية اذا توقف على امتيازها يلزم ان يكون لها
تعين اخر وهذا لان للماهية يمتاز عن ساير الماهيات
بذاتها واما الثالث قلنا لا نسلم ان تعين القابل لو كان
بالمقبول يلزم الدور وهذا لان ماهية كل واحد منهما يكون علة
لتعين الاخر لا ان يكون تعينه علة لتعينه فلا يلزم الدور
ولين سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان القسم الرابع غير معقول
ولم لا يجوز ان يكون الفاعل بشرط استعداد يعرض
للقابل بسبب حادث يقتضي تعينه ويكون ذلك الحادث
متوقفا على حادث اخر وهكذا الى غير النهاية **اللامع
الثالث في الوحدة والكثرة** الوحدة هو كون
الشي بحيث لا ينقسم الى امور يشاركه في تمام ذاته وقيل انها
صفة سلبية لا هوية لها في الاعيان لانها لو كانت موجودة
لكانت لها وحدة ولوحدتها وحدة ويودي الى التسلسل وهو
محال قلنا لا نسلم ان مثل هذا التسلسل محال لا بد له من
برهان له من برهان ومنهم من احتج على كونها وجودية
بانها لو كانت عدمية لكانت عدم الكثرة فالكثرة ان كانت
عدمية كانت الوحدة عدما للعدم فيكون وجودية وقد فرض
انها عدمية هذا خلف وان كانت وجودية والوحدة

مقومة لها فيكون العدم مقوما للموجود وهو محال قلنا
لا نسلم انها كانت عدمية لكانت عدم الكثرة بل يكون
لوص
مفهوما لا هوية لها في الاعيان ويكون الكثرة ايضا مفهوما
لا هوية له في الاعيان وقال بعضهم انها نفس الماهية
لانها لو كانت زايدة عليها فوحدة الماهية المركبة ان
قامت بكل جزء منها لزم قيام الوحدة الواحدة بالمحال المختلفة
وان قامت بجزء واحد كانت صفة الماهية قايمة بغيرها
وان قامت بكل جزء منها شيء من الوحدة لزم انقسام الوحدة
هذا كله خلف قلنا الحصر ممنوع فان من الجايز ان يقوم
بالماهية من حيث هي هي والاثنان لا يتحدان لانهما لو اتحدا
فبعد الاتحاد ان بقيا موجودين يلزم الاثنينية فيقدر
الاتحاد وان عدما كان الموجود امرا ثالثا فلا يكون هناك
اتحاد وان عدم احدهما وبقي الاخر كان ذلك اتحادا للموجود
بالمعدوم هذا كله خلف والكثير اذا كان له وحدة من جهة
فجهة وحدته غير جهة كثرته وتلك الجهة اما ان يكون مقومة
او عارضة فان كانت مقومة فان كانت مقولة في جواب
ما هو فهو الواحد بالجنس ان كانت مقولة على المختلفات
الحقايق والواحد بالنوع ان كانت مقولة على متفقات
الحقايق وان كانت مقولة في جواب اي شي هو فهو الواحد
بالفصل وان كانت عارضة فهو الواحد بالمحمول او الموضوع
مثال الاول القطن مع الثلج ومثال الثاني الكاتب

والضاحك واما الواحد بالشخص فان لم يقبل القسمة فان
لم يكن له مفهوم وراء كون الشي بحيث لا ينقسم الى امور يشاركه
في تمام ذاته فهو الوحدة وان كان له مفهوم وراء ذلك فان
كان له وضع فهو النقطة والا فهو المفارق وان قبل القسمة
فان كانت اجزاوه متشابهة فهو الواحد بالاتصال والا

اي فان حصل قابل القسمة الذي ينقسم
الا من الواحد بالاتصال والواحد
بالاجتماع جميع ما يمكن له فهو
الواحد بالتمام وان لم يحصل
فهو كثير

فهو الواحد بالاجتماع فان حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد
بالتمام والوحدة التمامية اما وضعية كالدرهم الواحد
واما صناعية كالبيت الواحد واما طبيعية كالانسان الواحد
واما الاثنان فان كانا مشتركين في النوع فهما المثلان
والا فهما المتخالفان ويعمها الغيرية والمتقابلان هما اللذان
لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد
وان كانا وجوديين فان كان ماهية احدهما معقولة بالقياس
الى الاخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة والا فهما الضدان
وقد يشترط فيهما ان يكون بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فان اعتبر فيهما موضوع
مستعد لذلك الوجود اما بحسب شخصه او بحسب نوعه او
بحسب جنسه القريب او البعيد فهما العدم والملكة الحقيقيان
او بحسب الوقت الذي يمكن حصوله فيه فهما العدم والملكة
المشهوران وان لم يعتبر فيهما ذلك فهما السلب والايجاب
كالفرسية واللافرسية ولا بد ان يكون احدهما صادقا و
الاخر كاذبا وساير المتقابلان يجوز كذبهما اما المضافان

66

فلجواز خلو المحل عنهما واما الضدان فانهما يكذبان عند عدم
المحل وعند وجوده اما لاتصافه بالوسط كالفاتر بين الحار
والبارد او لخلوه عنهما كالشفاف والعدم والملكة فقد يكذبان
عند عدم المحل والضدان قد يكون احدهما لازما للموضوع كالبياض
للثلج وقد لا يكون وحينئذ اما ان يمتنع خلو المحل عنهما كالصحة
والمرض او يمكن ولا يخلو اما ان لا يحصل هناك وسط كقولنا
لا ثقيل ولا خفيف او لا يحصل ولا يخلو اما ان يعبر عنه
باسم محصل كالفاتر او بسلب الطرفين كقولنا لا عاذل ولا
جايز فلئن قال بان السواد من حيث انه ضد للبياض
من المضاف فلا يكون التضاد قسيما اخر غير التضايف
قلنا لا نسلم فان السواد من حيث انه سواد يصدق
عليه انه مقابل للبياض ولا يصدق عليه انه مضاف فيكون
التضاد غير التضايف الا ان التضاد من حيث انه تضاد
يعرض له التضايف فلئن قال المقابل من حيث هو مقابل
من المضاف فلو كان التضايف مندرجا فيه لكان المقابل
من حيث هو مقابل اعم من المضاف فلو كان التضايف
مندرجا فيه لكان المقابل من حيث هو مقابل اعم من
المضاف فيكون اخص واعم منه هذا خلف قلنا لم لا يجوز
ان يكون اعم من المضاف باعتبار ذاته وهو كونه مقابلا
من حيث هو مقابل واخص منه باعتبار انه مضاف **اللامع
الرابع في الوجوب والامكان** اما الوجوب فهو استحقاقية

وجود الشيء بذاته وهو امر وجودي لانه نقيض لسلب الوجود
والامر العدمي لا يقتضي سلب نقيضه فالوجوب ليس امرا عدميا
ولقائل ان يقول لا نسلم انه نقيض لسلب الوجود بل هو
كيفية لنسبة الوجود الى ماهية واجب الوجود وهو اعتبار
عقلي فقط واحتج بعضهم على كونه وجوديا بانه نقيض اللاوجوب
واللاوجوب عدمي لانه يصدق قولنا الممتنع ليس بواجب
سالبة المحمول لا معدولة ولو كان اللاوجوب وجوديا
لكان الممتنع موصوفا بصفة وجودية فيكون موجودا
هذا خلف واذا كان اللاوجوب عدميا يكون الوجوب
وجوديا لان احد النقيضين لا بد وان يكون وجوديا
قلنا لا نسلم وهذا لان اللاامتناع عدمي اذ يصدق
على المعدوم الممكن انه ليس بممتنع سالبة المحمول والامتناع
ايضا عدمي والوجوب نفس ماهية واجب الوجود لانه
متقدم على الوجود فلو لم يكن نفس ذاته فان كان داخلا
لزم التركيب وان كان خارجا لزم تقدم الصفة الوجودية
للماهية على وجودها وهو محال ولقائل ان يمنع كونه
صفة وجودية ومنهم من احتج على كونه نفس ماهيته بانه
لو لم يكن كذلك فاما ان يكون داخلا او خارجا والاول
باطل والا لكان الواجب لذاته مركبا والثاني باطل
والا لكانت الصفة الثابتة بالغير واجبة لذاتها وهو
محال ولانه لو كان زايدا فاما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا

والاول باطل والا لكانت الصفة المحتاجة الى الغير
واجبة لذاتها وهو محال والثاني باطل لانه لو كان ممكنا
فالماهية ان كانت غير واجب الوجود كان الواجب لذاته
محتاجا في وجوب وجوده الى غيره وان كانت ذات واجب
الوجود كانت متقدمة عليه بالوجود فيكون وجوده متقدما
على وجوب وجوده وهو محال ولانه لو كان ممكنا لذاته لكان
الوجوب قابلا للعدم فيكون الواجب لذاته قابلا ممكنا
لذاته لكان الوجوب قابلا للعدم فيكون الواجب لذاته
قابلا للعدم لان امكان عدم المعلول يوجب امكان عدم
العلة ولانه لو كان ممكنا لذاته للزم من فرض وقوع الممكن
محال لانه يلزم من فرض عدمه عدم واجب الوجود لذاته
قلنا لا نسلم ان علته ان كانت ذات واجب الوجود كانت
متقدمة عليه بالوجود ولم لا يجوز ان يكون متقدمة عليه
بذاتها واما قوله بان الوجوب لو كان قابلا للعدم لكان
الواجب لذاته قابلا للعدم قلنا لا نسلم واما قوله بان امكان
عدم المعلول يوجب امكان عدم العلة قلنا لا نسلم وانما
يلزم ذلك ان لو كان ارتفاع المعلول موجبا لارتفاع العلة
وليس كذلك بل ارتفاع العلة يوجب ارتفاع المعلول واما
قوله لو كان ممكنا لذاته للزم من فرض وقوع الممكن محال
قلنا لا نسلم وهذا لان المحال انما يلزم من المجموع وهو امكانه
مع عدم الممكن وجاز ان يكون المجموع ملزوما للمحال ولا يكون

احد جزيه يلزم محاله واما الامكان فهو لا استحقاقية وجود الشي وعدمه من ذاته وقيل انه امر عدمي لانه لو كان له هوية في الاعيان فتلك الهوية ان كانت واجبة لذاتها كانت الصفة القايمة بالغير واجبة لذاتها وهو محال وان كانت ممكنة لذاتها كان لها امكان ولامكانه امكان ويودي الى التسلسل قلنا لا نسلم ان مثل هذا التسلسل باطل لا بد له من برهان واحتج قوم على كونه وجوديا بانه نقيض اللاامكان وهو عدمي لانه يصدق قولنا الممتنع ليس بممكن سالبة المحمول لا معدولة فيكون اللاامكان عدميا فيكون الامكان وجوديا لان احد النقيضين لا بد وان يكون وجوديا قلنا لا نسلم وسند المنع ما مر وكون الممكن بحيث لا يستحق الوجود من ذاته يقال له الحدوث الذاتي وذلك مما يقتضي احتياجه الى السبب لانه اذا لم يستحق الوجود من ذاته كان استحقاقه الوجود من غيره فلا بد له من مرجح متقدم عليه وذلك المرجح اما ان يكون موجودا او معدوما والثاني محال لان ما يصدر منه وجود غيره لا بد ان يكون موجودا ولا بد من وجوده في جميع زمان وجود الاثر والا لبقي الممكن موجودا بلا مرجح وهو محال ولا بد من وجوب وجوده بالمرجح لانه لو لم يجب عند حصول المرجح فاما ان يمتنع وجوده او لا يمتنع والاول محال والا لما كان المرجح مرجحا هذا خلف والثاني محال لانه حينئذ يبقى ممكنا ويحتاج الى مرجح فلا يكون المرجح

مرجحا هذا خلف ولانه لو لم يجب وجوده ولا يمتنع لامكن وجوده مع المرجح تارة وعدمه اخرى ولو امكن ذلك للزم من فرض وقوع الممكن محال لانا فرضنا وجوده تارة وعدمه اخرى فاختصاص احدى الحالتين بالوجود ان توقف على مرجح وهو محال فالممكن يجب وجوده بشرط وجود المرجح ويمتنع وجوده بشرط عدمه وباعتبار ذاته ممكن

المقالة الثانية تشتمل على ستة لوامع اللامع الاول في اقسام العلة

كل ما يتوقف عليه وجود الشي يسمى علة له وهي اما تامة اعني جملة ما يتوقف عليه وجود الشي او غير تامة وهي بعض ما يتوقف عليه وجوده وهي ان كانت داخلة في المعلول فان كان بها وجود الشي بالقوة فهي العلة المادية والا فهي العلة الصورية وهي التي اذا حصلت كان الشي موجودا بالفعل لكن لا بها بل بها وبغيرها والمادية بالنسبة الى المركب يسمى عنصرية ومادية وبالنسبة الى الصورة يسمى علة قابلية وان كانت خارجة فان كان منها وجود الشي فهي العلة الفاعلية وان كانت لاجلها الوجود فهي العلة الغائية وهي علة فاعلية لعلية العلة الفاعلية ووجودها متاخر عن وجود الشي ويكون متمثلة في الذهن قبل وجوده وانما يعرض لها العلية حال ارتسامها في الذهن وان لم يكن كذلك يسمى شرطا والشي اذا كان مانعا من وجود الاثر فالاثر لا يوجد الا بعد عدمه فيكون العلة التامة

هي العلة المقيدة بقيد عدم المانع والمعلول اذا ارتفع
فلا بد ان يكون العلة التامة مرتفعة لانها لو كانت باقية
لكان معلولها موجودا والتالي كاذب فالمقدم مثله

اللامع الثاني في امتناع الدور والتسلسل في العلل

اما الاول فلان المعلول مفتقر الى علته فلو كان هو علة
لعلة نفسه لكانت علته مفتقرة اليه والمفتقر الى المفتقر
الى الشي مفتقر الى ذلك الشي فالشي مفتقر الى نفسه وهو
محال لان المفتقر اليه لا بد وان يكون متقدما على المفتقر
والشي لا يتقدم على نفسه واما الثاني فلوجهين احدهما
انه لو تسلسلت الممكنات الى غير النهاية فالجملة المتسلسلة
من حيث هي تلك الجملة امر ممكن فلا بد لها من مرجح متقدم
عليها وذلك المرجح اما ان يكون نفس تلك الجملة او داخلا فيها
او خارجا عنها والاول باطل لان الشي لا يتقدم على نفسه
والثاني ايضا باطل لان الداخل لو كان مرجحا فان كان
موثرا في علله كان متقدما عليها وان لم يكن موثرا فيها ويكون
غيره مستقلا بايجاد العلل فيكون مرجح الجملة هذا الداخل
مع ذلك الغير فلا يكون هو مرجحا وقد فرض مرجحا هذا
خلف فتعين ان يكون خارجا فيكون موثرا في واحد من
الجملة لا محالة فينقطع به التسلسل فيلزم انقطاع التسلسل
على تقدير التسلسل وهو محال الثاني انه لو تسلسلت العلل
الى غير النهاية فالمعلول المعين الذي في تلك الجملة

يتقدم عليه علل غير متناهية وجملة تلك العلل المتقدمة
عليه مرجح له وجملة تلك العلل امر ممكن هو مرجح لممكن اخر
وكل ممكن
وهو واسطة بينه وبين مرجح اخر فيكون تلك العلل واسطة
بين المعلول وبين مرجح اخر وذلك المرجح لا يجوز وان
يكون داخلا في تلك العلل السابقة لما مر فيكون خارجا
عنها والخارج عنها واجب لذاته فينقطع به التسلسل على
تقدير التسلسل وهو محال وللقائل ان يقول على الاول
لم قلتم بان غيره اذا كان مستقلا بايجاد علله لا يكون الداخل
وحده مرجحا للجملة من حيث هي جملة وعلى الثاني لا نسلم
ان جملة تلك العلل يكون مرجحا له ولم لا يجوز ان يكون الجزء
الاخير من تلك العلل مرجحا له ونقول ايضا لم لا يجوز ان يكون
علة تلك العلل داخلا فيها لا بد له من برهان واحتج قوم
على امتناع التسلسل بوجوه احدها ان لو ترتبت العلل
والمعلولات الى غير النهاية لحصلت جملتان احديهما من
المعلول المعين الى غير النهاية والثانية من المعلول الذي
قبله بمرتبة الى غير النهاية فالجملة الثانية اما ان تنطبق
على الاولى عند مقابلة الجزو الاول منها بالجزو الاول من الاول
بالتوهم والثاني بالثاني والثالث بالثالث او لا تنطبق
عليها فان انطبقت عليها كان الزائد مثل الناقص وهو محال
وان لم تنطبق عليها كانت الثانية منقطعة فيكون متناهية
والاولى زادت عليها بمرتبة فيكون ايضا متناهية وقدم

صناها غير متناهيين هذا خلف وبعبارة اخرى ان الجملة
الثانية اما ان يستغرق الاولى على تقدير التطبيق اولا
يستغرقها فان كان الاول كان الزائد مثل الناقص وان كان
الثاني لزم انقطاعها فيلزم انقطاع الجملتين جميعا وبعبارة
اخرى ان الجملة الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق
على الاولى اولا يصدق عليها فان كان الاول كان الزائد
مثل الناقص وان كان الثاني كانت منقطعة في نفسها فيلزم
انقطاعهما جميعا على ما مر وقد فرضناهما غير متناهيين هذا
خلف الثاني لو تسلسلت العلل الى غير النهاية فالمؤثر فيها
ان كانت نفس تلك الجملة كانت واجبة لذاتها وهو محال وان
كان واحدا منها كان مؤثرا في نفسه لان المؤثر في المجموع
مؤثر في كل جزء منه ولان تلك الجملة لابد لها من علة تامة
والعلل التامة لتلك الجملة اما ان يكون نفس تلك الجملة
او داخلا فيها او خارجا عنها والاول باطل لان الشيء لا يكون
علة لنفسه والثاني باطل لان الجملة يتوقف على كل واحد
من الاجزاء فلا يكون الداخل وحده علة تامة له فتعين الثالث
والخارج عن جملة الممكنات واجب لذاته فينقطع به التسلسل
الثالث انه لو تسلسلت العلل فاما ان يكون بين هذا المعلول
وبين كل واحد من علله علل متناهية اولا يكون والثاني
محال والا لكان بينه وبين كل واحد من علله علل متناهية
هذا خلف فتعين الاول واذا كان بينه وبين كل واحد
من علله علل متناهية كانت علله متناهية وهو المطلوب
هذا ملخص كلامهم والكل ضعيف اما الاول فلانا لا نسلم
ان الجملة الثانية اذا لم ينطبق عليها عند المقابلة بالتوهم
يلزم انقطاعها في نفسها لابد له من برهان واما قوله
بان الجملة الثانية ان استغرقها على تقدير التطبيق يلزم
ان يكون الزائد مثل الناقص قلنا مسلم انه يلزم ان
يكون الزائد مثل الناقص على تقدير التطبيق ولكن لم قلتم
بان ذلك ممتنع وهذا لان التطبيق امر محال والمحال جاز ان
يستلزم المحال ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه ان لم يستغرقها
على تقدير التطبيق يلزم انقطاعها على تقدير التطبيق
وهذا لان معنى قولنا اما ان يستغرقها على تقدير التطبيق
اولا يستغرقها ان الاستغراق اما ان يكون لازما للتطبيق
اولا يكون ونحن لا نسلم ان الاستغراق ان لم يكن لازما
للتطبيق يلزم انقطاعها على ذلك التقدير وانما يلزم ان
لو لزم من سلب ملازمة الاستغراق للتطبيق ملازمة
عدم الاستغراق له ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه
يلزم من الانقطاع على تقدير التطبيق الانقطاع في نفس
الامر وانما يلزم ان لو كان التطبيق واقعا واما قوله
بان الجملة الثانية اما ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق
على الاولى اولا يصدق قلنا لم قلتم انه ان لم يصدق عليها
انها قابلة للتطبيق عليها يلزم انقطاعها فان من الجائز

ان لا يكون قابلة للتطبيق ويكون غير متناهية لم قلتم انه
ليس كذلك لا بد له من برهان واما الثاني فلا نسلم ان المؤثر
في المجموع مؤثر في كل جزء منه وهذا لان المركب من الواجب
والممكن امر ممكن والمؤثر فيه هو الواجب لذاته وليس مؤثرا
في كل جزء منه ضرورة انه ليس مؤثرا في نفسه فلئن قال
المؤثر في المجموع المركب من آحاد كل واحد منها ممكن لا بد ان
يكون مؤثرا في كل جزء منه قلنا لا نسلم فان هذا مجرد دعوى
فتمنعها الى ان ينتظم عليها البرهان واما قوله بان العلة التامة
لها اما نفس تلك الجملة او داخل فيها او خارج عنها قلنا ان
اردتم بالعلة جملة الامور التي تصدق على كل واحد منها انه
مفتقر اليه فلم قلتم بان الجملة الاجزا لا يجوز ان يكون علة
بهذا التفسير فان المجموع المركب من الواجب والممكن علة تامة
بهذا التفسير نفس تلك الجملة وان عنيتم به المرجح المتقدم فلم
قلتم انه لا يجوز ان يكون داخلا وحده لا بد له من برهان
واما الثالث قلنا لم قلتم بانه اذا كان بين هذا المعلول وبين
كل واحد من علله علل متناهية يكون المجموع متناهيا وانما يلزم
من ذلك ان لو كان المجموع واقعا بينه وبين علة من علله
فلم قلتم بانه كذلك الامر الثالث في ان المعلول الواحد
هل يجوز ان يجتمع عليه علتان مستقلتان اما المعلول
الشخصي فيستحيل ان يكون له علتان مستقلتان لان المعلول
واجب الوجود عند وجود العلة التامة فلو اجتمع عليه علتان

مستقلتان لكان واجبا كل واحد منهما ووجوبه بهذه
يوجب الاستغناء عن الاخرى ووجوبه بالاخرى يوجب
الاستغناء عن هذه فيلزم استغناؤه عن كل واحد منهما
مع وجوبه بكل واحدة منهما هذا خلف ولانه لو كان له علتان
فاما ان يكون لكل واحد منهما مدخل في وجوده او لا يكون فان
لم يكن يلزم ان لا يكون احدهما علة تامة وقد فرض ان كل
واحدة منهما علة تامة هذا خلف وان كان لكل واحد منهما
مدخل فيكون كل واحد منهما غير مستقلة بالتاثير وقد فرض
انهما مستقلتان لان حرارة النار لازمة لها فاما ان يكون
النار علة لوجودها او لها مدخل في وجودها لانه لو لم يكن
كذلك فاما ان يكون للحرارة مدخل في وجودها او لا يكون والثاني
محال والا لامكن انفكاكها عنها والاول باطل والا لتقدمت
عليها بالوجود فالنارية اما علة لها استقلالا او لها مدخل
في وجودها لما ذكرناه وكيف ما كان يلزم ان يكون للحرارة
علتان مختلفتان فالمعلول النوعي معلول لعلتين مختلفتين
على معنى ان بعض جزئياته معلول لعلة وبعضها بعلة اخرى
وللقائل ان يقول لا نسلم انه اذا لم يكن واحد منهما علة
لوجود الاخر ولا له مدخل في وجوده يمكن انفكاك احدهما
عن الاخر وانما يلزم ذلك ان لو لم يكونا معلولي علة واحدة
فان قيل الطبيعة النوعية اما ان يكون لذاتها محتاجة الى
هذه العلة او غنية عنها والثاني محال والا لما عرض لها

الحاجة والثاني كاذب فلا يكون غنية عنها فلا يكون
معللة بغيرها قلنا لا نسلم الحصر ولا نسلم ان الطبيعة عرضت
لها الحاجة فيها والثاني كاذب فلا يكون غنية اما ان يكون
لذاتها بل الذي عرض لها الحاجة فرد من افراد الطبيعة واما الطبيعة
فهي لذاتها غنية عن كل علة معينة وانما تحتاج الى علة من العلل
لا ان كل واحد منها يقتضي وجود جزئي منها فيلزمه الطبيعة لاشتمال
الجزئي عليها **اللامع الرابع** ان البسيط من غير تعدد الالات والقوابل
والشرايط هل يكون علة لامرين ام لا احتجوا على امتناعه بان كل
ما يصدر عنه اثنان فهو مركب ولا شيء من البسيط بمركب فلا شيء من البسيط
يصدر عنه اثنان وانما قلنا ان كل ما يصدر عنه اثنان فهو مركب لان
مصدريته لهذا غير مصدريته لذلك فهذان المفهومان ان كانا داخلين
في ذاته او احدهما داخلا لزم التركيب وان كانا خارجين فهو مصدر لها
فمصدريته لهذا اللازم غير مصدريته لذلك اللازم فاما ان يتسلسل
الى غير النهاية او لا يتسلسل والاول محال والا لكان بين اللازم
والماهية اوساط بلا نهاية فتعين عدم التسلسل فينتهي الى ما يكون كل
واحد منهما او احدهما داخلا ويلزم التركيب قلنا لا نسلم انهما لو كانا
خارجين فهو مصدر لهما وانما يلزم ذلك ان لو كانت المصدرية امرا
وجوديا في الخارج وهذا لان المصدرية عندنا من الاعتبارات
العقلية ولا هوية لها في الخارج ومنهم من ادعى ان هذا المطلوب
او بين لذاته لانا نعلم ببديهة العقل ان البسيط من غير تعدد
القوابل والالات والشرايط يستحيل ان يختلف فيضه وهو ممنوع

اللامع الخامس في ان البسيط وحده لا يكون فاعلا وقابلا لان
اعتبار كون الشيء فاعلا غير اعتبار كونه قابلا لان الفاعل باعتبار
كونه فاعلا مقتض وباعتبار كونه قابلا غير مقتض فلو كان اعتبار
كونه فاعلا عين اعتبار كونه قابلا لكان الشيء الواحد باعتبار واحد
مقتضيا وغير مقتض وهو محال فاذن اعتبار كونه فاعلا غير اعتبار
كونه قابلا فلو كان البسيط فاعلا وقابلا لكان له اعتبار به فاعل مقتض
وهو محال فاذن اعتبار كونه فاعلا واعتبار به قابل فيكون كل واحد
منهما خارجا او احدهما نفس الذات والاخر خارج عنه فمبدا الفعل
مع مبدا القبول مركب وكيف ما كان فلا يكون البسيط وحده مبدا
للفعل والقبول وقد فرض كونه مبدا هذا خلف واعلم ان هذه الحجة
انما يدل على ان اعتبار كونه فاعلا غير اعتبار كونه قابلا لا على ان
البسيط لا يكون فاعلا وقابلا وفيه النزاع **اللامع السادس**
في ان القوة الجسمانية لا يكون علة لتحريكات غير متناهية اما الطبيعية
فلانها لو حركت جسما من مبدا الى غير النهاية فنفرض نصف ذلك
الجسم متحركا من ذلك المبدا بالقوة التي فيه في عين تلك المسافة فاما
ان يكون حركاته متناهية او غير متناهية وحركات الكل ازيد منه
لاستحالة الاستواء في الاثر مع الاختلاف في المؤثر فيلزم الزيادة
على غير المتناهي من الطرف الذي هو بها غير متناه هذا خلف وان
كانت متناهية فحركات نصف ذلك الجسم متناهية فيكون حركات
النصف الاخر ايضا متناهية فيكون حركات الكل متناهية لان
انضمام المتناهي الى المتناهي يوجب التناهي وقد فرضت غير متناهية

هذا خلف واما القوة القسرية فلانها لو حركت جسما من مبدا الى
غير النهاية فنفرض نصف ذلك الجسم متحركا بتلك القوة من ذلك المبدا
في غير تلك المسافة وان كانت حركاته ازيد من حركات ضعفه
يلزم الزيادة على غير المتناهي وان كانت مثلها كانت الحركة لا مع
العائق الطبيعي مثل الحركة مع العائق الطبيعي هذا محال قلنا
لا نسلم انه يلزم الزيادة على غير المتناهي وانما يلزم ذلك ان لو كانت
الحركات مجتمعة في الوجود بالفعل حتى يلزم الزيادة عليها ولئن سلمنا
ذلك ولكن لم قلتم بان ذلك النصف عند الانفراد اذا كانت متناهية
يكون المجموع يقتضي حركات متناهية ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان
كل ما ذكرتم من الامور يستلزم المحال ولكن لما ذا يلزم استحالة حركات
الجسم الى غير النهاية لجواز ان يكون ما ذكرتم من المجموع محالا ويكون
احد اجزائه ممكنا ومثل هذا يبين ضعف الحجة المذكورة في القوة
القسرية **المقالة الثالثة** تشتمل على عشرة لوامع
اللامع الاول في تحقيق ماهية الجوهر والعرض كل ماهيتين حلت
احديهما في الاخرى فلابد ان يكون لاحديهما حاجة الى الاخرى
والا لامتنع التركيب بينهما ولئن كان المحل غنيا عن الحال من كل وجه
يسمى المحل موضوعا والحال عرضا وان كان له حاجة من وجه يسمى
المحل هيولى والحال صورة فالجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في
الاعيان كان لها وجود من العين وكانت لا في موضوع وخرج عنه الوجود
اذ لا يصدق عليه انه ماهية لو وجدت في الاعيان كان له وجود لا
في موضوع اذ ليس له ماهية وراء وجوده وخرج عنه الواجب لذاته اذ ليس

وجوده عن غيره واما العرض فهو الماهية التي اذا وجدت
في الاعيان كان لها وجود من العين وكانت في موضوع ثم الجوهر
ان كان حالا في محل يسمى صورة وان كان محلا للصورة يسمى هيولى
وان كان مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن كذلك فهو الجوهر
المفارق وهو ان تعلق بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس
والا فهو العقل في اثبات الهيولى والصورة الجسم المادي متصل
واحد يقبل الانفصال ويلزم من هذا ان يكون مركبا من الهيولى
والصورة وانما قلنا انه متصل واحد لانه لو لم يكن كذلك فاما ان
يكون مركبا من اجزاء لا تتجزى او من اجسام صغار كل واحد منها
لا يقبل الانفصال والاول باطل لانه لو حصل جزء بين جزئين
فالوسط ان كان مانعا من تلاقي الطرفين فما به يلاقي احدهما غير
ما يلاقي به الاخر فيلزم انقسام ما لا يتجزى وان لم يكن مانعا منه
كان الطرفان متلاقيين فلا يكون هناك وسط وطرف وقد فرض
كذلك هذا خلف والثاني ايضا محال لانا نعلم بالضرورة ان كل متصل
يفرض من الما فانه يقبل الانفصال فلا يكون مركبا من اجسام صغار
كل واحد منها لا يقبل الانفصال وانما قلنا انه يلزم من هذا ان
يكون مركبا من الهيولى والصورة لان ورا الاتصال والاول محال
لان الاتصال لا يبقى حالة عدم الاتصال والذي يقبل ذلك يبقى
حالة عدم الاتصال فالذي يقبل ذلك اما ورا الاتصال وهو المراد
من الهيولى فالجسم منحصر ان احدهما الامر القابل للانفصال
والاتصال وهو الهيولى والثاني الصورة الاتصالية الحالة فيها

اللامع الثاني

الذي تقبل الانفصال وتوصف بعدم الاتصال
ويبقى حالة عدم الاتصال الا ان يكو
الاتصال اما الاخر

ويقال لها الصورة الجسمية ويلزم من هذا ان يكون كل جسم مركبا
من الهيولى الغني بذاته عن الشي لا يحل فيه فتعين الثاني وكل جسم
فهو مركب من الهيولى والصورة والصورة لا تقوم بالفعل بدون
الهيولى والهيولى ايضا لا تقوم بالفعل بدون الصورة لانها لو وجدت
بالفعل بدون الصورة فاما ان يكون متحيزة او لا يكون والاول محال
لانها لو كانت متحيزة فاما ان يكون قابلة للقسمة في الجهات كلها او لا يكون
والثاني باطل لان كل متحيز فان متميز يمينه عن يساره واعلاه عن اسفله
فيكون منقسما في الجهات والاول باطل لانها لو كانت منقسمة في الجهات
كلها لكانت هي نفس الصورة او مقارنة لها هذا خلف والثاني محال ايضاه
لانها لو لم يكن متحيزة لكانت مفارقة ولو كانت كذلك لما قارنتها الصورة
لانها لو قارنتها فاما ان يقارنها حال كون الصورة في الحيز او حال
كونها لا في الحيز والثاني محال والا لو وجدت الصورة لا في الحيز
وهو محال والاول ايضا محال لاستحالة مقارنة ما في الحيز لما لا وجود
له في الحيز فالهيولى لا يتقوم بالفعل بدون الصورة وليست هي علة
للصورة والا لتقدمت عليها بالوجود ولا الصورة علة للهيولى والا لو وجدت
قبلها ولا يستغني كل واحد منها عن الاخرى من كل وجه والا لامتنع
التركيب بينهما فلكل واحدة منهما افتقار الى الاخرى من وجه
فالهيولى يفتقر الى الصورة في بقائها والصورة محتاج اليها في التشكل
وتشخص كل واحدة منها بالاخرى والهيولى كما لا تنفك عن الصورة
الجسمية فكذلك لا تنفك عن صورة اخرى نوعية لان الاجسام
منها ما تقبل الشكل بسهولة ومنها ما تقبله بعسر ومنها ما تمتنع عليه الشكل

او يصعب غاية الصعوبة فهي مختلفة في اللوازم فهذه اللوازم
اما للصورة الجسمية العامة او لصورة اخرى والاول محال والا
للزم الاشتراك في الملزوم مع الاختلاف في اللوازم وهو محال
فتعين الثاني ولئن قال لم لا يجوز ان يكون للهيولى فيكون الاجسام
مختلفة بالهيولى لا بالصورة قلنا لان الهيولى قابلة فلا يكون فاعلا بذلك
لاختلاف الصور والقوة يقال على مبدا التغير في اخر من حيث هو اخر والطبيعة
يقال على ما هو مبدا قريب لحركات ما هي فيه وسكناته بالذات والقائل ان
يقول لا نسلم ان كل جزء من الماء يقبل الانفصال ثم يقول ان اردتم
بالانفصال الاسبة فلم لا يجوز ان يكون القابل له هو ماهية الاتصال
وان اردتم به عدم الاتصال فلا نسلم ان في الوجود شيئا موصوفا بعدم
الاتصال بل الموجود هو الاتصال المتعددة ونقول ايضا لا نسلم ان الصورة
الجسمية اما ان يكون غنية عن المحل او محتاجة اليه ونقول ايضا لم لا يجوز
ان يكون الهيولى يقارنها الصورة حال كون الصورة لا في الحيز قوله
يلزم وجود الصورة لا في الحيز وهو محال قلنا لا نسلم فان المحتاج الى
الحيز هو المجموع المركب من الهيولى والصورة وهو الجسم لا الصورة وحدها
ونقول ايضا لا نسلم ان تلك اللوازم اما للصورة والجسمية العامة او
لصورة اخرى ولم لا يجوز ان يكون بسبب فاعل من خارج ولا نسلم ان
الهيولى اذا كانت قابلة لا يكون فاعلة **اللامع الثالث** في
اثبات النفس الناطقة وبيانه من وجوه احدها ان القوة العاقلة محل
للبسائط فيكون مجردة وانما قلنا انها محل للبسائط لان معقولاتها
اما ان يكون بسيطة او مركبة واياما كان ففيه محل للبسائط اما اذا

كانت بسيطة فظاهر واما اذا كانت مركبة فلان ما يعقل المركب
يعقل بسايطه وانما قلنا انه يلزم من هذا ان يكون مجردة لانها لو كانت
جسمانية لكانت قابلة للقسمة فيلزم ان يكون البسيط قابلا للقسمة
لان الحال فيما يقبل القسمة لابد ان يكون قابلا للقسمة اذ الحال في
احد جزويه غير الحال في الاخر فيلزم قبول القسمة الثاني ان المعقولات
الكلية مجردة عن المادة فيلزم ان يكون القوة العاقلة لها مجردة
عن المادة لانها لو كانت جسمانية لكان لها وضع ومقدار مخصوص
فيكون الحال فيها مقترنا بعوارض مخصوصة فلا يكون مطابقا للافراد
المختلفة بالصغر والكبر فلا يكون كليا هذا خلف الثالث ان القوة
العاقلة مدركة للوجود المطلق ويلزم من هذا ان يكون مجردة لانها
لو كانت جسمانية لزم انقسام الوجود المطلق بانقسامها فيكون كل جزء
من الوجود المطلق وجودا خاصا فيكون كل جزء من الوجود المطلق
مركبا من وجودات خاصة فيكون الجزئيات داخلة في ماهية الوجود الكلي
وهو محال والا لزم تقدمه على المتقدم على نفسه وهو محال الرابع ان
القوة العاقلة تدرك السواد والبياض معا فلو كان جسما او جسمانيا
يلزم اجتماع السواد والبياض في جسم واحد وهو محال الخامس انه يلزم
احدهما لان الصورة الحالة في مادة ذلك الجزء ان كانت كافية في تعقله
كانت دايمة التعقل وان لم يكن كافية فيتوقف تعقلها اياه على حصول
صورة اخرى مستانفة وحصولها ممتنع لاستحالة حصول صورتين مختلفتين
في مادة واحدة فيلزم ان يكون دايمة اللاتعقل فعلم ان القوة العاقلة
مجردة عن البدن ولها حاجة ما الى البدن وانما تعلقت **اللامع**

الرابع في اثبات النفس الفلكية حركات الاجرام الفلكية
ارادية ويلزم من هذا ان يكون لها نفوس مجردة وانما قلنا انها
ارادية لانها لو لم يكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية والاول
باطل والا لكان المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وهو محال والثاني
باطل لانها لو كانت قسرية لكانت على موافقة القاسر فيلزم اشتراكها
في الجهة وفي السرعة والبطوء والثاني كاذب فالمقدم مثله فعلم بان
حركاتها ارادية وانما قلنا انه يلزم من هذا ان يكون نفوس مجردة
لان حركاتها اما ان صدرت عن تعقل وتخيل صرف والثاني باطل
لان صدورها لو كان عن تخيل صرف لما تعقب على نظام مضبوط
على مرور السنين والدهور الطويلة فاذن صدورها عن تعقل فلها
قوى مدركة لامور كلية والمدرك الكلي لابد وان يكون مجردا على
ما مر فحركات الاجرام السماوية صدرت عن قوى مجردة عن المادة
وهو المطلوب ولقايل ان يقول لا نسلم انها لو كانت طبيعية
لكان المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وانما يلزم ذلك ان لو لم
يكن المطلوب نفس الحركة ونقول ايضا لم قلتم بان حركاتها لو كانت
صادرة عن تخيل صرف لما يتعقب على نظام مضبوط **اللامع**
الخامس في اثبات العقل العلة الموجدة للجسم اما ان يكون
جسما او لا يكون والاول باطل لان المؤثر في الجسم لابد ان يفيض
منه الصورة الجسمية على الهيولى ولا شيء من الاجسام كذلك لان
الاثر الفايض عن الاجسام انما يفيض على ما قابل له وضع ما
بالنسبة اليها والهيولى ليس لها وضع قبل الصورة فلا يصدر

من الاجسام فالموثر في الجسم ليس بجسم فاما ان يكون موجودا في
الخارج او لا يكون والثاني باطل لان المعدوم في الخارج استحال
ان يكون علة للموجود فتعين الاول ولا يخلو اما ان يكون واجبا
لذاته او لا يكون والاول محال لان الواجب لذاته بسيط ولا شي
من البسيط يصدر منه الجسم لانه اما ان يصدر منه كل واحد من جزئيه
بلا واسطة او يصدر منه احدهما وبواسطته يصدر الاخر والاول
محال لان البسيط لا يصدر منه الا الواحد والثاني باطل والا
لزم تقدم الهيولى على الصورة او تقدم الصورة على الهيولى وهو
محال فتعين ان لا يكون واجبا لذاته فاما ان يكون نفسا او عقلا
والاول باطل لان النفس محتاج الى الجسم بوجه ما والا لما تعلقت به
والعلة لا تحتاج الى المعلول اصلا فالنفس ليست علة للجسم فتعين
ان يكون علة الجسم هو العقل وهو المطلوب ولانه قد ثبت ان
السلسلة التي بعضها علة وبعضها معلول من الممكنات ينتهي الى موجود
واجب الوجود لذاته فيصدر منه واحد من الجملة لا محالة فذلك
الواحد اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول باطل والا لكان
العرض علة لما بعده فيلزم تقدمه على الجوهر فتعين الثاني
وحينئذ لا يخلو اما ان يكون جسما وهو محال لكونه مركبا او احد جزئيه
وهو باطل والا لزم تقدمه الهيولى على الصورة او بالعكس وهو محال
ولا يجوز ان يكون نفسا والا لزم تقدمه على الجسم فيتعين ان يكون
عقلا وهو المطلوب ولقائل ان يقول لا نسلم ان الاثر الفائض
عن الاجسام انما يفيض على قابل له وضع بالنسبة اليها لا بد له من دليل

وبقية المقدمات ايضا ممنوعة على ما عرف **اللامع السادس**
في ان الجوهر هل هو جنس لما تحته ام لا المشهور انه جنس وهو غير
يقيني لان الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان
كان لها وجود من الغير وكانت لا في موضوع والماهيات التي
يصدق عليها هذا المعنى جاز ان يكون مختلفة بتمام ماهياتها فلا يجب
اشتراكها في ماهية يصدق عليها هذا الوصف فلا يجب كون الجوهر
جنسا وقيل ان الجوهر لو كان جنسا للانواع الجوهرية فلا بد ان
يكون مشتركة في الجنس ومتمايزة بالفصول والفصل ان كان عرضا
كان العرض مقوما للجوهر هذا خلف وان كان جوهرا كان مندرجا
تحت الجنس فيستدعي فصلا اخر فيلزم ان يكون للفصل فصل اخر
وهكذا الى غير النهاية فلا ينتهي الى فصل بسيط وهو محال قلنا لا نسلم
ان الفصل لو كان جوهرا لكان مندرجا تحت الجنس وانما يلزم
ذلك ان لو كان الجوهر المحمول على النوع حمل الجنس محمولا على الفصل
ايضا حمل الجنس ولم لا يجوز ان يكون جنسا للنوع ولا يكون جنسا للفصل
ولئن قال لو كان الجوهر جنسا لكان العقل الصادر من الواجب
لذاته مركبا من الجنس والفصل واحدهما في الخارج مادة الاخر .
صورة فان كان كل واحد منهما صادرا عن واجب الوجود كان البسيط
مصدرا لاثنين وان كان مصدرا لاحدهما بغير واسطة وللاخر
بواسطة فيلزم تقدم المادة على الصورة او الصورة على المادة هذا
خلف قلنا لا نسلم فان من الجائز ان يصدر منه مادة مجردة ثم تفيض
عليها صورة مجردة فان البرهان لم ينتظم على ابطاله على ان بقية

المقدمات ايضا ممنوعة على ما مر **اللامع السابع** في اقسام
العرض المشهور ان الاجناس العالية من العرض تسعة وهي
الكم والكيف والاين ومتى والوضع والاضافة والملك وان يفعل
وان ينفعل فالكم هو الذي يقبل القسمة والتجزي لذاته والكيف
هو الذي لا يقتضي القسمة والنسبة والتجزي لذاته ولا يتوقف تصوره
على تصور غيره والاين هو حصول الشي في المكان وهو اما حقيقي
ككون زيد في مكانه الذي يخصه واما غير حقيقي ككونه في البيت
او السوق او البلد والاقليم والعالم ومتى هو حصول الشي في الزمان
المعين ككون الكسوف في ساعة كذا والوضع هو الهيئة التي تحصل
للشي بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة
عنه كالقيام والقعود والاستلقا والانبطاح والاضافة هي النسبة
التي تعرض للشي بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة فانها تعرض للشي
بالنسبة الى البنوة والملك هو هيئة تعرض للشي بسبب ما يحيط به
وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص وان يفعل هو هيئة تعرض للشي
حال كونه موثرا في غيره كالمسخن ما دام يسخن والقاطع ما دام يقطع
وان ينفعل هو هيئة تعرض للشي حال تاثره عن غيره كالمتسخن ما دام
يتسخن والمنقطع ما دام ينقطع وكون هذه التسعة اجناسا عالية ليس
يقيني لان الماهيات التي يصدق عليها انه يقبل القسمة والتجزي
لذاتها جاز ان يكون مختلفة بتمام ماهياتها وكذا غيره من الاعراض
ومنهم من جعل النسبة جنسا للاعراض التي هي ما عدا الكم والكيف
وقال بعضهم ان العرض ان امتنع ثباته لذاته فهو الحركة وان لم يمتنع

فان كان معقولا بالقياس الى غيره فهو النسبة وان لم يكن
كذلك فان قبل القسمة والتجزي لذاته فهو الكم والا فهو الكيف
فالاجناس العالية من الاعراض هي هذه الاربعة واما ان يفعل
وان ينفعل فهما داخلان تحت الحركة لان الحركة ان اضيفت
الى الفاعل فهو ان يفعل وان اضيفت الى المنفعل فهو ان
ينفعل واما سائر الاعراض فمندرجة تحت النسبة ولا برهان
على شي من ذلك ومنهم من قال ان الاجناس العالية من الاعراض
لا تنحصر في التسعة لان النقطة والوحدة خارجة عنها وهي اعراض
قلنا لا نسلم وجود النقطة والوحدة في الخارج بل وجودهما
في الذهن فقط ولئن سلمنا ذلك ولكن لا نسلم ان شيئا منها جنس
وانما يكون جنسا ان لو كان محمولا على مختلفات الحقائق حملا
ذاتيا والعرض جنسا لما تحته لانا نتصور المقدار مع الشك في عرضيته
ولو كان جنسا لاستحال ذلك ومنهم من قال الاعراض النسبية لا وجود
لها في الخارج لانها لو كانت موجودة لكانت حالة في المحل وحلولها
ايضا نسبة لها نسبة لها الى المحل فيكون حالة في المحل فيكون لها
نسبة اخرى ويؤدي الى التسلسل قلنا لم قلتم ان مثل هذا التسلسل
باطل لا بد له من برهان **اللامع الثامن** في الكم وخواصه
ثلثة الاول قبول المساواة واللامساواة وليس ذلك لاجل الجسمية
لان الجسم الصغير لا يخالف الكبير في الجسمية بل في المقدار والثانية
قبول الانقسام وهذا الانقسام قد يراد به كونه بحيث يمكن ان
يعرض فيه شي غير شي وهو يلحق المقدار لذاته وقد يراد به الانفكاك

بحيث تحدث للجسم هويتان وهو لا يلحق المقدار لذاته لان
الملحق يجب بقاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد اذا انفصل
فقد حصل مقداران وهما قبل الانفصال ما كانا موجودين بالفعل
والا لكان في المتصل الواحد متصلات كثيرة بالفعل هذا خلف
فالمقداران اذا حصلا فقد بطل المقدار الاول فلا يكون ملحوقا
بها والاشكال عليه ما مر في اثبات الهيولى الثالثة انه يمكن
ان يفرض فيه واحد عاد له سواء كان بالفعل كما في العدد او بالقوة
كما في المقدار ومنهم من زعم ان المقدار نفس الجسمية فبطلانه
ظاهر لان الجسم الواحد يتوارد عليه مقادير مختلفة مع بقاء جسميته
ولو كان نفس الجسمية لامتنع بقاء الجسمية مع زوالها والكم ان
لم يكن بين اجزائه حد مشترك فهو الكم المنفصل وهو العدد وان
كان بينها حد مشترك فان لم يكن قار الذات فهو الزمان فانه يطابق
الحركة المطابقة للجسم الواحد المتصل فيكون متصلا وان كان قار
الذات فهو المقدار وهو ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة
فهو الخط وان كان قابلا في جهتين فهو السطح وان كان قابلا
لها في الجهات الثلث فهو الثخن ويسمى الجسم التعليمي والطول
قد يراد به الامتداد كيف كان الامتداد الذي يفرض اولا
واطول الامتدادين والعرض قد يراد به البعد المقاطع للبعد
المفروض اولا واقصر الامتدادين المحيطين بالسطح والعمق
قد يراد به البعد المقاطع للبعدين المفروضين والثخن النازل
فان اريد بالطول والعرض والعمق الامتدادات فهي كميات

بالذات والا فهي كميات ماخوذة مع اضافة ما والكم بالعرض
هو الذي يكون الكم موجودا فيه كالمعدودات او يكون موجودا
في الكم كالشكل فانه يقال له صغير او كبير او موجودا في محل الكم
كما يقال للبياض انه طويل او قصير والزمان كم بالذات وبالعرض
ايضا لانضافه على الحركة المنطبقة على المسافة والحركة كم بالعرض
من جهتين فانها منطبقة على المسافة التي كم بالذات وينطبق
عليها الزمان والمعتمد في تناهي الابعاد وجهان احدهما ان
الابعاد لو كانت غير متناهية لامكن ان يتوهم خطين يخرجان من
نقطة واحدة ويتباعدان بحيث يكون البعد الاول بينهما بمقدارها
والثاني ضعف الاول والثالث ثلاثة امثاله وهكذا الى غير النهاية
فيمكن ان يكون فيما بينهما بعد مشتمل على امثال البعد الاول امثالا
غير متناهية والبعد المشتمل على امثال البعد الاول امثالا غير
متناهية بعد غير متناه فيمكن ان يكون فيما بين الخطين الموهومين
بعد غير متناه مع كونه محصورا بين الطرفين الحاصرين هذا
خلف فالابعاد متناهية الثاني ان وجود الابعاد غير المتناهية
مع وجود الحركة المستديرة ملزوم للمحال فيكون منتفيا لكن الحركة
متناهية الثاني ان وجود الابعاد غير المتناهية مع وجود الحركة
المستديرة موجودة فيلزم تناهي الابعاد وانما قلنا انه ملزوم
للمحال لانها لو وجد لامكن ان يتوهم خطا غير متناه في الابعاد
غير المتناهية وخطا اخر متناهيا خارجا من مركز الكرة موازيا له
متحركا في التوهم مع الحركة المستديرة مع امتناع عود الخط المتحرك

حركة الكرة المستديرة ولو امكن ذلك فانا نمكن
عود الخط المتناهي الى وضعه الاول وذلك
فانه لو لم يمكن يلزم وجود م

معها في التوهم الى الوضع الاول وهو محال وان امكن فاما ان يوجد
في الخط غير المتناهي نقطة هي اول نقطة المسامتة اولا يمكن
فان لم يمكن امكن عود الخط المتناهي الى الوضع الاول مع عدم
صيرورته مسامتا للخط غير المتناهي وهو محال وان امكن لزم امكان
وجود نقطة في الخط غير المتناهي موصوفة بانها اول نقطة المسامتة
وهو محال لان اي نقطة تفرض فيها انها اول نقطة المسامتة فانه
توجد فوقها نقطة يكون المسامتة معها قبل المسامتة مع الثانية
فيستحيل وجود نقطة هي اول نقطة المسامتة ولقائل ان يقول على
الاول لا نسلم ان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكن ان يمكن
ان يكون فيما بينهما بعد مشتمل على امثال البعد الاول امثالا غير
متناهية وانما يلزم ذلك ان لو حصل هناك بعد هو اخر الابعاد
حتى يشتمل على امثال الاول امثالا غير متناهية وعلى الثاني انا لا نسلم
انه لو وجدا لامكن ان يتوهم خطين على الوجه المذكور ولئن سلمنا ذلك
ولكن لم قلتم بان ذلك يمنع وجود نقطة بالتوهم موصوفة بانها اول
نقطة المسامتة قوله كل نقطة فانه يمكن ان يكون فوقها نقطة اخرى
قلنا نعم ولكن لم قلتم بان ذلك يمنع وجود نقطة بالتوهم موصوفة
بانها اول نقطة المسامتة لا بد له من برهان ومنهم من احتج بالتطبيق
بان قال لو كانت الابعاد غير متناهية لامكن ان يتوهم خطا يخرج
من نقطة الى غير النهاية ثم يتوهم عليه نقطة اخرى بحيث يكون
البعد بينهما بمقدار ذراع فيحدث خطان غير متناهيين فالخط
الثاني اما ان ينطبق على الاول الى غير النهاية بمقابلة الجزء الاول

يتوهم خطين يخرجان من نقطة واحدة
ويتباعدان على الوجه المذكور ولئن
سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بانه صح

بالاول والثاني بالثاني وهلم جرا او لا ينطبق فان لم ينطبق عليه
كان متناهيا فيكون الاول ايضا متناهيا هذا خلف وان انطبق
عليه كان الزائد مثل الناقص وقد مر ضعفه في العلل والمعلولات
ولئن قال لو كانت الابعاد متناهية ووقف شخص على النهاية
فان امتنع ان يخرج يده فهناك جسم مانع فلا يكون النهاية نهاية
وان لم يمتنع فهناك شي يقبل الزيادة والنقصان فهو مقدار فيلزم
ان يكون فوق النهاية امتداد وهو محال ولان الجسم ماهية لا يمتنع
نفس مفهومها من وقوع الشركة فيمكن وجود اجسام غير متناهية
فيمكن وجود البعد غير المتناهي قلنا لا نسلم انه ان امتنع مد اليد
يلزم ان يكون هناك جسم مانع فان من الجائز ان يكون امتناع
مد اليد لعدم الفضاء ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان تناهي الابعاد
مع وقوف الشخص على النهاية اذا كان محالا يكون التناهي محالا
وهذا لان المحال لازم من المجموع من حيث هو مجموع ولا يلزم من
استحالة المجموع امتناع تناهي الابعاد اما قوله بان الجسم ماهية
لا يمنع نفس مفهومها من وقوع الشركة قلنا ولم قلتم بانه يلزم من
هذا وجود اجسام بلا نهاية دفعة فان من الجائز ان لا يكون
الماهية مانعة من الشركة ويكون وجودها في ازمنة مختلفة على انا
نقول نحن ندعي ان الابعاد غير المتناهية ليست بموجودة فلم قلتم
بانه يلزم من امكان وجود اجسام غير متناهية وجودها بالفعل
ولا يوجد المقدار مفارقا عن المادة والا لكان غنيا بذاته عن
المادة ولو كان كذلك لما حل فيها والتالي كاذب فالمقدم مثله

والمقدمتان ممنوعتان على ما قد عرفت ويقاربهما في التخيل لانه يمكننا ان نتخيل من المقدار مفارقا عن كل المواد فاذا تخيلنا الثخن من غير ان يلتفت الى ما عداه يسمى ذلك جسما تعليميا ولا يمكننا ان نتخيل للثخن الا متناهيا فيلزمه سطح فاذا تخيلنا ذلك السطح من غير ان يلتفت الى شي مما يقارنه من الكيفيات مثل اللون والضوء وغير ذلك يسمى سطحا تعليميا وكذا الخط والنقطة ثم الثخن يمكن اخذه لا بشرط شي ويمكن اخذه بشرط لا شي واما السطح والخط فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني لانا اذا تخيلنا السطح فلا نتخيله الا بحيث يفرض فيه جهات فيكون ذلك جسما لا سطحا فالسطح والخط لا يمكن ان يتخيل بشرط ان لا يكون معه شي ويمكن اخذهما لا بشرط شي لانا نتصور الخط ونحمله على كل خط وكذا السطح ولا يمكن ذلك الا اذا كانا ماخوذين لا بشرط شي والسطح والخط والنقطة لا تتميز في الوضع لان النقط لو تميزت في الوضع لكان ما منها الى جهة غير ما منها الى اخرى فيلزم انقسامها ولو كان للخط وضع مستقل لكان يمينه غير يساره فيلزم انقسامه في جهتين ولو كان للسطح وضع مستقل لكان اعلاه غير اسفله فيكون منقسما في العمق هذا خلف

اللامع التاسع

في الكيف وهو العرض الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة اقتضاء اوليا وبالعرض يتميز عن الجوهر وبالذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره عن الاعراض النسبية وبقولنا لا يقتضي القسمة واللاقسمة عن الكم في محله وانما قيدنا بالاقتضاء

الاولي ليندرج فيه العلم بالمعلوم الذي لا ينقسم فانه يقتضي اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم لا لذاته والكيفية ان لم تكن مختصة بالكميات فان كانت محسوسة فهي الانفعاليات والانفعالات وان لم تكن محسوسة فان كانت استعدادا نحو اللاانفعال والانفعال كالصلابة واللين والقوة واللاقوة وان لم تكن استعدادا بل كمالا فهي الحال والملكة وهي الكيفيات النفسانية وان كانت مختصة بالكميات كالتربيع والزوجية فهي الكيفيات المخصوصة بالكم فانواع الكيف اذن اربعة النوع الاول فهي الانفعالات كحمرة الخجل وصفرة الوجل وانما سميت بذلك الاسم لانفعال الحواس عنها اولا بخلاف الحركات والاشكال والعدد والمحسوسات اما ملموسات او مبصرات او مسموعات او مذوقات او مشمومات اما الملموسات فهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة اما الحرارة والبرودة فهما من اجلى الكيفيات فلا حاجة لهما الى التعريف ومن شان الحرارة تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات لانها تفيد الميل المصعد بواسطة التسخين فان المركبات لما كان تركيبها من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة فكلما كان الطف كان للحرارة فيه اسرع قبولا لذلك فان الماء اسرع قبولا من الارض فالحرارة اذا عملت في المركب بادر الاقبل لها الى التصعد قبل مبادرة

الكيفيات المحسوسة وهي لن كانت راسخة
فالانفعاليات كحلاوة العسـ
ما البحر وان كانت غير را

للاخلاط دون العاصى فنعرض عن ذلك تفريق الاجسام المختلفة الطبايع التى حصل منها المركب ثم تحصل منها عند تفريق تلك الاجزا المختلفة اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبايعها وهذا انما تعرض فى المركب الذى لا يكون تبايط شديدة الالتحام واما الذى يكون التحامه شديدا فاما ان يكون اللطيف والكثيف فيه قريبين من الاعتدال او لا يكون فان كان الاول فاذا قوى تاثير الحرارة فيه حدثت فيه حركة دورية كما فى الذهب فان اللطيف اذا مال الى التصعد جذبه الكثيف الى اسفل فحدثت الحركة الدورية وان كان الثانى فان كان الغالب هو اللطيف تصعد واستصحب الكثيف والا فان لم يكن الكثيف غالبا جدا اثرت النار فى تليينه لا فى تسييله والا فلم تقوى على تليينه ومن اسباب حدوث الحرارة الحركة ومنهم من جعل البرودة عدم الحرارة فيما من شانه ان يكون حارا وهو باطل لان البرودة محسوسة ولا شى من العدم بمحسوس واما الرطوبة فهى الكيفية التى بها يصير الجسم سهل التشكل وسهل الترك له واليبوسة هى الكيفية التى بها يصير الجسم عسر التشكل وعسر الترك له والرطوبة غير السيلان فانه عبارة عن حركات توجد فى اجسام متفاصلة فى الحقيقة متواصلة فى الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك فى التراب كان سيالا واما اللطافة فيقال على رقة القوام وهى سهولة قبول الاشكال الغريبة وتركها وقبول الانقسام وعلى سرعة التاثر من الملاقى وعلى الشفافية ويقال

الكثافة على مقابلاتها واللزج هو الذى يسهل تشكيله ويصعب تفريقه بل يمتد متصلا والهش بالعكس والجسم وان لم يكن طبيعته مقتضية للرطوبة فان لم يلتصق به جسم رطب فهو الجاف و ان التصق فان كان غايصا فيه فهو المنتقع والا فهو المبتل والزق المنفوخ المسكن تحت الما قسرا اخذ فيه مدافعة صاعده والحجر المستكن يتخيل عند مخالطة الهوا للاجسام الشفافة المتصغرة فانا نرى الثلج ابيض ولا سبب هناك الا ان اجزا صغارا جمدية شفافة خالطها الهوا ونفذ فيها الضو وكذلك البلور المسحوق والزجاج الصافى المسحوق يرى كل واحد منهما ابيض لما ذكرناه وقد يكون كيفية حقيقية قايمة بالجسم كبياض البيض المسلوق وليس ذلك بسبب ان النار احدثت فيه الهوا فانه يصير بعد الطبخ اثقل واما السواد وغيره من الالوان فهى كيفيات حقيقية محسوسة واما الضو فمنه ما هو اول ومنه ما هو ثان فان الهوا المقابل للشمس يصير مستضيا وانه مقابل لوجه الارض فيصير مضيا له فالضو الحاصل من المضى لذاته هو الضو الاول والحاصل على الوجه الارض عن المضى لغيره هو الضو الثانى والذى يدل على ان الهوا يتكيف بالضو انا نرى الجو الذى فى افق الشرق وقت الصباح مضيا ولولا تكيفه به لما صار مشاهدا والظل هو الضو الثانى والظلمة عدم الضو عما من شانه ان يصير مستضيا ومنهم من زعم ان الضو هو اجسام شفافة منفصلة عن المضى متصلة بالمستضى وهو باطل لانه لو كان جسما لكان

حركته بالطبع الى جهة واحدة فلا يحصل الاستضاوه الا من
جهة واحدة والتالي كاذب فالمقدم مثله واحتجوا على كونه جسما
بان الضو متحرك وكل متحرك جسم فالضو جسم وجوابه منع الصغرى
فان المضى اذا كان غائبا يسبق الى الوهم ان الضو متحرك ومنهم
من زعم ان الظلمة مانعة من الابصار وهو باطل لانه اذا جلس
شخص في غار مظلم وكان في الخارج عند نار جلس بقربها جماعة
فانه يراهم ولو كان الظلمة كيفية مانعة من الابصار لكان المانع
من رؤيتهم موجودا فوجب ان لا يراهم والتالي كاذب فالمقدم
مثله وقيل ان الالوان غير موجودة في الظلمة لانا لا نراها فعدم
الروية واما لعدمها او لكون الظلمة كيفية مانعة والثاني باطل
لما مر فتعين الاول واجيب عنه بانا نمنع الحصر فان عدم الروية
جاز ان يكون لعدم الشرط وهو الضو واما المسموعات فهي
الصوت والحرف وهو كيفية تعرض للصوت تتميز بها بعض
الاصوات عن البعض في الحدة والثقل تميزا في المسموع والسبب
الاكثري للصوت تموج الهوا وليس المراد من التموج حركة
انتقالية من هوا واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الما فانه امر
يحدث بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون وسبب التموج
امساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو القلع واما
القرع فانه يحوج الهوا الى ان ينقلب من المسافة التي سلكها القارع
الى جنبتيها بعنف شديد وكذا القلع ويلزم منها جميعا ان ينقاد
الهوا المتباعد للتشكل والتموج الواقعين هناك ويتوقف

الاحساس بالصوت على وصول الهوا الى الصماخ لانه
يميل من جانب الى جانب عند هبوب الرياح ومن اخذ
انبوبة ووضع احد طرفيها على فيه وطرفها الاخر على صماخ انسان
وتكلم فيه بصوت عال فانه يسمعه ذلك الانسان دون الحاضرين
واذا راينا انسانا من البعد يضرب فاسا على خشبة فانا نرى
الضرب قبل سماع الصوت فدل ذلك على ان الاحساس
بالصوت يتوقف على وصول الهوا الى الصماخ والصوت
موجود في الخارج لانا اذا سمعنا الصوت ادركنا جهته ولو لم
يكن موجودا في الخارج لكان ادراكنا اياه حالة وصوله الى
الصماخ ولو كان كذلك لما ادركنا جهته واما الصدى فسببه
ان الهوا اذا تموج وقاومه جسم كجبل او جدار املس منعه حتى
انصرف الى جانبه على غير ذلك الشكل حدث من ذلك صوت
هو الصدى واما الكيفيات المذوقة فالجسم الذي هو عديم
الطعم في الحس لشدة تكاثفه لكنه اذا حلل منه اجزا يحس منه
طعم كالنحاس يسمى ذلك الطعم تفاهة ويقال التفاهة على عدم الطعم
ايضا ثم الجسم لا يخلو اما ان يكون لطيفا او كثيفا او معتد
والفاعل في الثلاثة اما الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة
بينهما فالحار اذا فعل في الكثيف حدث المرارة وفي اللطيف حدث
الحرافة وفي المعتدل حدث الملوحة والبارد اذا فعل في
الكثيف حدث العفوصة وفي اللطيف حدث الحلاوة وفي المعتدل
حدث القبض والمعتدل اذا فعل في اللطيف حدث الدسومة

ومن الكثيف حدثت الحلاوة ومن المعتدل حدثت التفاهة
في البسيطة واما المشمومات فليس لها اسما مخصوصة الا من جهة
الموافقة والمخالفة بان يقال رائحة طيبة او رديئة
او من جهة ما يقارنها من الطعوم بانه رائحة حلوة او حامضة
النوع الثاني الكيفية الاستعدادية وهي ان كانت استعدادا
شديدا نحو اللاانفعال يسمى قوة كالصلابة والمصاحبة وان كان
نحو الانفعال يسمى ضعفا ولا قوة كاللين والممراضية النوع
الثالث الكيفيات النفسانية وهي ان كانت غير راسخة يسمى
حالا وان كانت راسخة يسمى ملكة والافتراق بينهما بالعوارض
المفارقة دون الفصول لان الكيفية الواحدة قد يكون حالا
ثم تصير ملكة كالكتابة ولنتكلم اولا في ماهية العلم وهو حصول ماهية
الشيء مجردة عن اللواحق الخارجية والصور الكلية للجواهر وان
كانت موجودة في الموضوع في الحال لكن يصدق على ماهياتها
انها لو وجدت في الاعيان كان لها وجود من الغير لا في موضوع
وكونها بحيث لو وجدت في الاعيان كان لها وجود من الغير لا
في موضوع لا ينافي كونها موجودة في موضوع بوجود ذهني
فهي جواهر وموجودة في الموضوع في الحال والعلم قد يكون تفصيليا
كمن علم ماهية مركبة وان كانت اجزاؤه مفصلة في العقل متميزا بعضها
عن بعض وقد يكون اجماليا كمن علم مسألة ثم غفل عنها ثم سئل عنها
فانه يحضر عنده حالة بسيطة هي مبدأ تفاصيل تلك الاشياء التي كانت
منضودة على التفصيل ولئن قال بان هذه الاجزاء اما ان يكون

معلومة فظاهر واما اذا كانت معلومة فانه يلزم ان تتميز بعضها
عن بعض على التفصيل قلنا لا نسلم انها لو كانت معلومة يلزم ان
تتميز بعضها عن بعض وانما يلزم ذلك ان لو لزم من العلم بالشيء
العلم بامتيازه عن غيره فلم قلتم بانه يلزم فبطلانه ظاهر لانه لو لزم
من العلم بالشيء العلم بامتيازه عن غيره للزم من العلم بالامتياز
العلم بامتياز الامتياز فيلزم من العلم بالشيء الواحد العلم
بامور غير متناهية وهو معلوم البطلان بالضرورة وللتعقل
مراتب الاولى التعقل بالقوة وهو عدم التعقل عما من شانه ان
يعقل ويسمى العقل الهيولاني الثانية ان تحصل البديهيات وتصير
النفس مستعدة لاكتساب النظريات وهو العقل بالملكة و
الثالثة ان تحصل النظريات وتصير مخزونة بحيث تقدر النفس استحضارها
متى شاءت وهو العقل بالفعل والرابعة ان يعقل النظريات
المعقول فلا يكون التعقل عبارة عن حضور ماهية الشيء قلنا لا نسلم
ان العاقل يكون غير المعقول فان المعقول يكون صورة لا يمنع
الحمل على كثيرين ولئن سلمنا انه يكون عينه ولكن لم قلتم بان التعقل
لا يكون عبارة عن حضور ماهيته وهذا لان حضور ماهية الشيء اعم
من حضور ماهية الشيء المغاير ولا يلزم من كذب الاخص كذب
الاعم واذا تصورنا شيئا صح ثم اوجدناه بذلك يسمى علما فعليا واذا وجدنا شيئا في الخارج
واخذنا ماهيته يسمى ذلك علما انفعاليا واما كيفية حصول المعقولات
للنفس فاعلم ان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن المعقولات وهي
قابلة لها لانها بالذات استحال زوالها لان حصولها يتوقف

يتوقف على حصول الشرايط وارتفاع الموانع وذلك انما يكون
بكثرة الاحساس بالجزئيات والا لحصلت العلوم في مبدا
الفطرة فاذا حصل ذلك حصل الاستعداد التام لقبول المعقولات
فيحصل المعقولات بالفعل فان كان تصورا سبق منها كافيا
في جزم الذهن بنسبة احدهما الى الاخر نفيا او اثباتا حصل
الجزم بمجرد ذلك وان لم يكن كافيا توقف على استخراج الاوسط
الذي يحصل به نسبة احدهما الى الاخر نفيا او اثباتا ويختلف
مراتب النفوس في استخراج الاوساط بالنفس التي لها اصابة
الحدود الوسطى من غير تكلف وتقوى على ترتيبها في اسرع وقت
واقصر زمان فهي القوة القدسية ويقابلها نفس البليد الذي
لا يدرك شيا وفيما بينهما المتوسطات على اختلاف درجاتها
وللناس خلاف في ان الفكر هل يجامع العلوم النظرية اولا
فان اريد بالفكر الحركات التخيلية فهي لا يجامع العلم لانها معدات
سابقة على حصول العلم به وان اريد به العلوم المرتبة التي يحصل
من ترتيبها في العقل حصول العلم النظري فلا شك في كونها مجامعة
لها لانها موجبة لحصولها والموجب لا بد من اجتماعه مع المعلول
واختلفوا ايضا في ان العلم بالعلة هل يوجب العلم بلازمه القريب
املا فان اريد به ان تصور العلة يوجب تصور لازمها القريب فذلك
غير واجب والا للزم من تصور ماهية الشي تصور لازمها ومن
تصور لازمها تصور لازم لازمها فيلزم من تصور الماهية تصور
جميع لوازمها القريبة والبعيدة وذلك معلوم البطلان بالبديهة

وان اريد به ان تصور الماهية مع تصور لازمها القريب
مما يوجب جزم الذهن بنسبته الى الماهية فذلك حق اذ اللازم
القريب مفسر بما يلزم من تصور الماهية تصوره او بما لا يتوقف
نسبته الى الماهية في العقل على امر اخر والعلم بوجود ما له
سبب لا يحصل الا بعد وجود العلم بالسبب لان ما له سبب فهو
ممكن لذاته لا يكون وجوده راجحا بذاته فاذا نظر اليه من حيث
هو هو كان غير راجح واذا نظر الى سببه وجد راجحا وهو المطلوب
وكل ما يعلم بسببه يعلم كليا لانا اذا علمنا ان الالف موجب للبا
فقد علمنا البا وعلمنا صدوره عن الالف والبا كلي وصدوره
عن الالف كلي وتقييد الكلي بالكلي كلي فيكون المعلوم كليا
وكذا اذا علمنا ان الالف المقترن بامور كلية موجب للبا
المقترن بامور كلية فالالف المقترن لامور كلية كلي والباء
المقترن بامور كلية كلي وصدوره عن الالف المقترن بامور كلية
كلي والمقيد الكليات بالكليات لا يوجب الشخصية فالمعلوم
كلي ومن هذا تبين ان الصورة التي تحصل في العقل من الجزئي
الواقع في الخارج يكون ابدا كلية لان تلك الصورة مركبة من
ماهية كلية مع عوارض كلية وتقييد الكلي بالكلي كلي فتلك الصورة
كلية لا يمتنع الحمل على كثيرين وان كان المطابق لها في الخارج امرا
واحدا فقط والعلم يجب تغيره عند تغير المعلوم لان العلم مطابق
للمعلوم والمطابق للشي لا يطابق ما يخالفه والطبايع الكلية التي
يمتنع تغيرها استحال تغير العلم بها واما الجزئيات فلما لم يمتنع تغيرها

لاجرم لا يمتنع بعض العلم بها والعلوم النظرية وان كانت
ضرورية اللزوم عن المقدمات لكنها لا تصير ضرورية لان
الضرورة كيفية اللزوم فقط لا كيفية اللازم واختلفوا ايضا في
ان كل مجرد هل يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها ام لا
واحتجوا على وجوبه بان كل مجرد يمكن ان يعقل وكل ما يمكن ان
يعقل يمكن ان يعقل مع غيره وكل ما يمكن ان يعقل مع غيره
يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل وكل ما يمكن ان يقارنه
صور المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه صور المعقولات
في الخارج وكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج
وكل ما يمكن للمجردات فهو واجب الحصول لها والا لبقي بالقوة
فيكون لها تعلق بالمادة فالمجرد عن المادة له تعلق بالمادة
هذا خلف قلنا لا نسلم ان كل مجرد يمكن ان يعقل فان الواجب
لذاته مجرد ويمتنع ان يعقل ولين سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان كل
ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره فانه لا يلزم من كون
الشي ممكنا وحده ان يكون ممكنا مع غيره ولين سلمنا ذلك ولكن
لم قلتم بان كل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان يقارنه صور
المعقولات بل يمكن ان يكون حالا مع غيره في المحل ولكن لما ذا
يلزم من هذا امكان ان تحل فيه صور المعقولات حتى يلزم
امكان مقارنة صور المعقولات ولين سلمنا ذلك ولكن لم قلتم
ان كل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان
يقارنه صور المعقولات في الخارج وهذا لان المغايرة في العقل

حلولهما في العقل والمقارنة في الخارج عبارة عن حلول احدهما
في الاخرى فلم قلتم بانه يلزم من امكان الاول امكان الثاني فلين
قال بانه اذا امكن نفس المقارنة فعند وجودها في الخارج يمكن
نفس المقارنة قلنا نعم ولكن لم قلتم بانه يلزم من امكان نفس
المقارنة امكان حلول المعقولات فيها لجواز ان يصدق عليها
امكان نفس المقارنة بان يصدق عليها انها يمكن ان تعقل مع
غيرها ولا يمكن ان تحل فيها المعقولات ولين سلمنا ان كل مجرد
يمكن ان يعقل ولكن لم قلتم بان ما يمكن حصوله للمجردات يجب حصوله له
بالفعل اما قوله لو بقي بالقوة لكان لها تعلق بالمادة لا نسلم لا بد له قلنا ص
من برهان ولسنا نتكلم الان في بقية الكيفيات النفسانية والقدرة
هي القوة التي تكون مبدا الافعال المختلفة والقوة مبدا للفعل في
آخر من حيث هو آخر والخلق ملكة تصدر بها عن النفس فعل من غير
تقديم روية والفرق بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة الى
الضدين على السوية ولا كذلك الخلق واللذة ادراك الملايم من حيث
هو ملايم والالم ادراك المنافي من حيث هو كذلك والصحة حالة او
ملكة تصدر بها الافعال من الموضوع سليمة والمرض حالة او ملكة
تصدر بها الافعال عن الموضوع غير سليمة ولا متوسط بينهما واما
ساير الكيفيات النفسانية كالفرح والحزن والحقد وامثال ذلك
فغنية عن التعريف النوع الرابع الكيفيات المختصة بالكميات
وهي اما موجودة في المنفصل كالزوجية والفردية او في المتصل
كالاستقامة والاستدارة والخط المستقيم هو اقصر خط يصل بين

النقطتين فاذا اثبتنا احد طرفيه وادرناه الى ان عاد الى وضعه
الاول حدثت الدائرة واذا اثبتنا الخط المار بمركزها وهو القطر
وادرنا نصف الدائرة الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت الكرة
واذا اثبتنا سطحا متوازي الاضلاع على احد اضلاعه وادرناه
الى ان عاد الى وضعه الاول حدثت الاسطوانة واذا اثبتنا
احد الضلعين المحيطين بالقائمة من المثلث القائم الزاوية
وادرناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدث المخروط والشكل
ما احيط به حد او حدود والزاوية هي التي تحدث من اتصال احد
الخطين بالآخر لا على الاستقامة وليست هي من الكم لانها تبطل
عند الازدياد ولا شيء من الكم كذلك فلئن قال بانها من الكم بانها
تقبل المساواة والمفارقة قلنا لا نسلم انه يلزم من ذلك ان يكون
كما هو من المحتمل ان يكون قبولها المساواة والمفارقة بالعرض
ان يكون محلها كما

اللامع العاشر في الاضافة

المضاف يقال بالاشتراك على نفس الاضافة وهو المضاف الحقيقي وعلى المجموع
المركب من معروضها معها كالاب وهو المضاف المشهوري وللمضاف
خاصيتان التكافؤ في لزوم الوجود ووجوب الانعكاس وهو
ان يحكم باضافة كل واحد منها الى صاحبه فانه كما يقال الاب اب الابن
فكذلك يقال الابن ابن الاب والاضافة ان كانت في احد الطرفين
محصلة او مطلقة كانت في الطرف الآخر كذلك فالنصف المطلق
بازاء الضعف المطلق والنصف المعين بازاء الضعف المعين واما
تحصيل موضوعها فلا يقتضي تحصيلها فان الراسية اضافة عارضة

لعضو ما بالقياس الى ذي الراس فاذا صار ذلك العضو بحيث
هو جوهر محصلا حتى صار هذا الراس لم يلزم من العلم به العلم
بالشخص المعين الذي له ذلك الراس ومن الاضافة ما هو
متفق في الطرفين كالمساوي والمساوي ومنها ما هو مختلف
فيها اما اختلافا محدودا كالنصف والضعف او غير محدود
كالزائد والناقص والمضافان اما ان لا يحتاجان في اتصافهما
بالاضافتين الى صفة حقيقية كاليمين واليسار او يحتاجا كالعاشق
والمعشوق فان في العاشق هيئة ادراكية هي مبدا الاضافة وفي
المعشوق هيئة مدركة لاجلها صار معشوقا او يحتاج احدهما اليه
دون الآخر كالعالم والمعلوم فان العالم لا يضاف الى المعلوم
الا لحصول صفة حقيقية فيه ولا كذلك المعلوم والاضافة تعرض للمعقولات
كلها واما في الجواهر كالاب والابن وفي الكم كالعظيم والصغير والقليل
والكثير وفي الكيف كالاحر والابرد وفي المضاف كالاقرب
والابعد وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي متى كالاقدم والاحدث
وفي الوضع كالاشد انتصابا وانحناء وفي الملك كالاعرى والاكسى
وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا
وتقطعا والمتقدم على الشيء قد يكون بالزمان كتقدم الاب
على الابن وقد يكون بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وقد يكون
بالعلة كتقدم ضوء الشمس على ضوئها استنادا وقد يكون بالرتبة
وهو الذي يكون اقرب الى مبدا معين بالفرض كتقدم النوع
الذي هو الجنس السافل على النوع الذي فوقه اذا ابتدئ من النوع السافل

وقد يكون بالشرف كتقدم العالم على الجاهل والمتتاليان هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما سواء كانت متفقة في تمام النوع كبيت وبيت او مختلفة كصف من حجر وشجر ويقال لهما المتشافعان ايضا والمتماسان هما اللذان تختلف ذاتاهما في الوضع ويتحد طرفاهما والتام هو ان حصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا وهو الكامل ايضا فان كان تمام غيره حاصلا منه فوق التمام والمكتفي هو الذي اعطي ما به يمكن من تحصيل الاكمال كالنفوس السماوية والناقص ما لا يكون كذلك واما سائر العوارض النسبية فقد سبق تعريفها ولبعض منه ابحاث زائدة واما ذو ابقائها عن الخارج فقد سبق الجواب عنه

المقالة الرابعة تشتمل على خمسة لوامع اللامع الاول

في ان مبدا كل موجود من الموجودات موجود واحد واجب لذاته اعلم ان جملة الموجودات من حيث تلك الجملة ليست واجبة لذاتها لافتقارها الى الغير فهي ممكنة لذاتها فوجودها من مرجح متقدم عليها بالوجود وذلك المرجح ليس خارجا عنها اذ الخارج عنها معدوم والمعدوم لا يكون مرجحا للموجودات فهو داخل فيها فاما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا لذاته والثاني باطل لانه لو كان ممكنا فان كان علة لعلله اما بواسطة او بغير واسطة كان متقدما عليها وهو محال وان لم يكن علة كان غيره مستقلا بايجاد علته ويكون المرجح للجملة هو مع غيره فلا يكون هو مرجحا هذا خلف فتعين كونه واجبا لذاته والاشكال عليه ما

قلنا لا نسلم ان الممكنتين تنتجان وانما يكون كذلك ان لو حصل اندراج الاصغر تحت الاوسط بالفعل ولئن قال بان الاكبر ممكن للاوسط والاوسط ممكن للاصغر والممكن للممكن للشيء ممكن له قلنا لم قلتم ان الاكبر اذا كان ممكنا لما ثبت له الاوسط بالفعل والاوسط ممكن للاصغر يكون الاكبر ممكنا للاصغر فانما يكون كذلك ان لو كان ما ثبت له الاوسط بالفعل ممكن للاصغر فانه يلزم من امكان الاوسط للاصغر امكان ما ثبت له الاوسط بالفعل للاصغر ليلزم ما ذكرتموه واما قوله كل نطفة يمكن ان يكون انسانا قلنا لا نسلم وهذا لان الذات التي هي نطفة بالفعل يمتنع ان يكون انسانا بل يمكن ان يزول صورة النطفة عن المادة ويحصل فيها الصورة الانسانية ولا يلزم من ذلك امكان صدق الانسان على الذات التي هي نطفة بالفعل واما الرابعة قلنا لا نسلم ان الصغرى الدائمة مع الضرورية المشروطة تنتج ضرورية مطلقة بل تنتج دائمة وهذا لان الكبرى تدل على ان الاكبر ضروري بشرط وجود الاوسط والاوسط دائم بدوام ذات الاصغر فيكون الاكبر بدوام ذات الاصغر مشروطا بشرط وجود الاوسط ولا يلزم من ذلك ان يكون الاكبر ضروريا للاصغر مطلقا واما الخامسة قلنا ان اخذتم موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي فلا نسلم ان كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم وانما يكون كذلك ان لو كان للقضية موضوع وكذا ان اخذتم بحسب الحقيقة وقيدتم الموضوع بامكان الوجود وان اخذتم

بحسب الحقيقة بحيث يدخل فيه الممتنع فاللازم حق واما السادسة
قلنا لم قلتم بانه اذا صدق قولنا كلما كان واجب لذاته وشريكه
موجودين فالواجب لذاته موجود يلزمه قد يكون اذا كان الواجب
لذاته موجودا فهو شريكه موجودين وانما يلزم ذلك ان لو كانت
الموجبة المتصلة تنعكس موجبة متصلة ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم
بانه يصدق قولنا ان الواجب لذاته موجود مع كل امر لا يلزم
من اقترانه انه محال بل الواجب لذاته موجود دائما مع كل امر
موجود في نفس الامر ولم قلتم بانه يلزم من ذلك وجود منع كل امر
من اقترانه به محال واما السابعة فلا نسلم انتاج المتصلتين في الشكل
الثالث وانما ينتج ان لو كانت المتصلة منعكسة فلم قلتم انها
منعكسة لا بد له من برهان واما الثامنة فلا نسلم انه اذا صدق
قولنا كلما كان المقدار المجرد موجودا فهو بعد فهو في مادة ينتج كلما
كان المقدار المجرد موجود فهو في مادة وانما يلزم ذلك ان لو كان
الاقتران في حيز المتصل والحملية ينتج نتيجة متصلة ولئن سلمنا ذلك
ولكن لم قلتم بان استلزامه الوجود في مادة محال وهذا لان وجود
المقدار المجرد عندنا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال واما
التاسعة قلنا لا نسلم صدق قولنا كل ما هو واجب الوجود لذاته
وملزوم لشريكه فهو واجب الوجود لذاته وانما يصدق ذلك ان
لو كانت القضية لها موضوع وان اخذ موضوع القضية بحيث
يدخل فيه الممتنع كانت المقدمتان صادقتين وقد يكون النتيجة
الحقيقية الموضوع ايضا صادقة وهي قولنا بعض الواجب لذاته

والواجب لذاته واحد لانه لو حصل اثنان لكانا مشتركين
في وجوب الوجود ووجوب الوجود نفس ماهية واجب الوجود
فيلزم اشتراكهما في الماهية ولا بد ان يمتاز كل واحد منهما عن
الاخر بامر من الامور فما به الامتياز ان كان فصلا كان
كل واحد منهما مركبا من جنس وفصل وكان مفتقرا الى اجزائه
التي هي غيره والمفتقر الى الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته
ممكن لذاته هذا خلف ولانه لو كان مركبا من الجنس والفصل
فان كان الجنس علة للفصل كان الفصل لازما للجنس هذا خلف
وان كان الفصل علة للجنس كانت الماهية الواجبة لذاتها
معلولة للفصل وهو محال وان كانا معلولي علة واحدة كان
الواجب لذاته معلولا وهو محال وان لم يكن كذلك امتنع التركيب
بينهما وقد فرضنا التركيب هذا خلف وان كان بالتعين فالتعين
ان كان معلول الماهية كان لازما لها هذا خلف وان كان معلول
سبب منفصل كان الواجب لذاته محتاجا الى غيره وهو محال
ولانه لو حصل اثنان واجبا الوجود لكان كل واحد منهما مركبا مما به
الامتياز ومما به الاشتراك فالواجب لذاته مركب وهو محال
ولان التعين لو كان معلول الماهية كان نوعه منحصرا في شخصه
وقد فرض التعدد هذا خلف وان كان معلول غيره كان الواجب
لذاته معلولا وهو محال ولان التعين ان كان علة للماهية المشتركة
كان الواجب لذاته معلولا ولو كان الواجب لذاته علة له يلزم
وجود العلة مع عدم المعلول فان كانا معلولي علة واحدة كان

الواجب لذاته معلولا هذا خلف واذا ثبت ان الواجب لذاته
واحد وقد ثبت ان التسلسل في العلل محال بل لا بد من الانتهاء
الى موجود واجب الوجود لذاته وجب ان يكون مبدا لكل
موجود من الموجودات واحدا واجبا لذاته وهو المطلوب
ولقايل ان يمنع كون وجوب الوجود نفس ذات واجب
الوجود فانه عبارة عن عدم الافتقار الى الغير واذا كان كذلك
فلا يلزم من اشتراكهما في وجوب الوجود اشتراكهما في الماهية
ولئن قال مرجح جملة الموجودات ليس واحدا من الجملة لان
الجملة متوقفة على غير واحد منها فلا يكون المرجح واحدا ولان
المرجح هو الذي اذا فرض مع عدم غيره وجب وجود المعلول
وواحد من الجملة اذا فرض مع عدم غيره لا يجب وجود الجملة
فلا يكون الواحد مرجحا لها قلنا لا نسلم ان الجملة ان كانت متوقفة
على غير واحد منها لا يكون المرجح واحدا منها وانما يلزم ذلك ان
لو لم يكن مرجحا لكل واحد منها اما بواسطة او بغير واسطة كان
مرجحا للجملة واما قوله بان المرجح هو الذي اذا فرض مع عدم
غيره وجب وجود المعلول قلنا لا نسلم بل المرجح هو الذي اذا
فرض مع عدم غيره الذي ليس معلولا له وجب وجود المعلول
وكل واحد من الجملة ما عدا الواجب لذاته معلول له فاذا فرض
الواجب لذاته مع عدم واحد منها كان المفروض هو المرجح
مع عدم غيره الذي هو معلول له فلا جرم لا يجب وجود المعلول
فلئن قال لو كان مبدا جملة الموجودات موجودا واجبا لذاته

فاما ان يكون الوجود نفس الماهية او زايدا عليه والاول باطل
لان الوجود متعدد ولا شي من الواجب لذاته كذلك والثاني
ايضا باطل لان الوجود لو كان زايدا لكان فاعلا للوجود
وقابلا له فيلزم التركيب في ذاته قلنا لا نسلم وهذا لان الجهة
الفاعلية هي الماهية والقابلية لازمة لتلك الماهية فيكون للماهية
لازمان احدهما بلا شرط وهو القابلية والاخر بشرط القابلية
وهو الوجود فلئن قال لو كانت القابلية لازمة لها لكان
فاعلا لتلك القابلية وقابلا لها فيكون له قابلية اخرى ويكون
بين الماهية والوجود قابليات بلا نهاية قلنا لا نسلم وانما يلزم
ذلك ان لو كانت القابلية صفة وجودية فلم قلتم انه كذلك لا بد له
من برهان **اللامع الثاني** في صفات جلاله الواجب
لذاته ليس بجوهر لان الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان
كان وجودها من الغير لا في موضوع ولا شي من الواجب لذاته كذلك
وليس بعرض لاستحالة افتقاره الى الغير وليس مادة لصورة
والا لكان وجوده محتاجا الى غيره ولا صورة لمادة والا لتوقف
تشخصه على المادة ولانه يلزم ان يكون الغني بالذات حالا
بالعرض وهو محال ولا جسما والا لكان مركبا من مادة وصورة
ولا نفسا والا لتوقف بوجه على المادة ولا عقلا والا لكان ممكنا
لذاته وهو عالم بذاته لان ذاته هوية مجردة حاضرة له فيكون
عالما بها اذ العلم بالشي هو حصول ماهيته المجردة ويعلم الاشيا
بذاته لانه يعلم ذاته وهو مبدا تفاصيل الموجودات فيكون عنده

امر بسيط هو مبدا تفاصيلها فيكون عالما بها علما اجماليا والاشكال على المقدمات ما سبق

اللامع الثالث

في كيفية فيضان الممكنات عنه الامكان اللازم لماهية الممكن لو كان كافيا في فيضانه عن الواجب لذاته وجب دوامه والا لكان اختصاصه ببعض الاوقات دون البعض ترجيحا بلا مرجح وهو محال وان لم يكن كافيا لزم توقفه على امر ما وذلك الامر ان كان ازليا لزم دوامه ايضا لما مر وان كان حادثا كان لهذا الشي امكانان احدهما الامكان اللازم لماهيته والثاني الاستعداد التام وهو الذي يحصل عند اجتماع الشرايط وارتفاع الموانع وذلك يتوقف على حدوث حادث والا لكانت العلة التامة حاصلة له فيلزم دوامه وذلك الحادث يتوقف على حادث اخر فيكون قبل كل حادث حادث اخر الى غير النهاية ويكون هذه القبليات امور متجددة على سبيل الانقضا فيكون قبل كل زمان زمان الى غير النهاية فيلزم من دوام الزمان ودوام الحركة الحافظة له ودوام موضوع متحرك وللقايل ان يمنع كون هذه القبليات امورا متجددة ولئن قال لو توقف كل حادث على حادث اخر لكان الحادث السابق جزءا من العلة التامة فيلزم وجوده عند وجود المعلول فيلزم اجتماع الحوادث دفعة وهو محال قلنا ان اردتم بالعلة التامة المؤثر مع الشرايط المعدة فلا نسلم انه يلزم وجود الشرط المعد عند وجود المعلول وهذا لان وصول الجسم الى وسط المسافة شرط معد لوجود الجسم في جزئه الطبيعي وليس موجودا عند وجود المعلول وان اردتم به المؤثر بعد سبق الشرايط المعدة فلا نسلم ان الشرط المعد جزء من العلة التامة بهذا التفسير

اللامع الرابع

في ترتيب الموجودات على راي الحكما قالوا ان تسلسل العلل الى غير النهاية محال فلا بد من مبدا واجب الوجود ووجوده نفس ذاته اذ لو كان زايدا لكان وجوده ممكنا فيكون له مؤثر مغاير فيكون الواجب لذاته محتاجا الى غيره فالواجب لذاته وجود مجرد فيستحيل تعدده لان الاشتراك في الوجود المجرد بدون الامتياز محال فالواجب لذاته واحد فالممكنات كلها مستندة اليه ولا يقرر في ذاته صفة والا لكان فاعلا وقابلا وهو محال وهو واجب من جميع جهاته اي لا يتوقف حالة من احواله على غيره لان ذاته اما ان كانت كافية فيما له من الاحوال او لم يكن والثاني باطل لانه لو توقف حالة من احواله على غيره كان حصولها بحصوله وغيبتها بغيبته وذاته متوقفة على وجود تلك الحالة او على عدمها فيكون متوقفة على الغير والمتوقف على الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف وهو بسيط لا يصدر منه الا الواحد وذلك الواحد لا بد ان يكون عقلا لما عرفت والعقول لا بد ان يكون متكثرة لان الاجسام ليس بعضها علة للبعض لانه لو كان كذلك فاما ان يكون المحوي علة للحاوي او بالعكس والاول باطل لان الاصغر لا يكون علة للكبير والثاني باطل والا لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجوب وجود الحاوي فيلزم ان يكون مع وجوده امكان عدم المحوي فيمكن وجود الحاوي مع عدم وجود المحوي فيمكن ان يكون

داخلة قابله للزيادة والنقصان فيكون مقدارا مجردا فيلزم امكان
وجود المقدار المجرد لذاته هذا خلف. واذا لم يكن الاجسام بعضها
علة للبعض فلكل جسم عقل فالعقول متكثرة ولان حركات الافلاك صبدا
ارادية لما عرفت فاما ان يكون لارادة امر جزئي او لارادة امر
كلي. والاول محال والا لوجب انقطاعها عند حصوله فيلزم انقطاع
الزمان فتعين ان يكون لارادة امر كلي. فالمطلوب اما ان يكون
ذاتا مجردة او التشبه بامر مجرد في تحصيل الكمال والاول محال
لان الذات المجردة استحال ان تحصل لغيرها فتعين ان يكون
متشابهة في سرعة الحركة وبطوها ودون الجهة والتالي كاذب فالمقدم
مثله الثاني في الوجود عقول متكثرة والعقل الصادر عن المبدا
الاول يلزمه الامكان لذاته والوجود عن العلة وله ماهية جوهرية
فيصدر منه باحد هذه الاعتبارات الهيولى الفلكية وبواسطة
الهيولى الصورة الفلكية ويصدر بالاعتبار الاخر عقل اخر وبالاعتبار
الثالث النفس الفلكية ويصدر ايضا عن العقل الثاني على هذا الوجه
عقل اخر وهكذا الى ان ينتهي الى عقل اخير فيصدر منه هيولى
العالم العنصرية وصورها وقواها وعرض للهيولى بواسطة الحركات
المختلفة استعدادات مختلفة ويصدر بواسطة استعدادات
انواع الكائنات هذا ملخص كلامهم وان كل ضعف اما قوله بان
وجود الواجب لذاته نفس ماهيته قلنا لا نسلم واما الحجة المذكورة فيه
فقد سبق الجواب عنها واما قوله بانه لو تقرر في ذاته صفة لكان فاعلا
وقابلا وهو محال قلنا لا نسلم فان من الجائز ان يكون القابل ماهيته

والفاعل وجوده بشرط القابلية اذ الوجود زائد على ماهيته على
ما مر واما قوله بان ذاته اما ان يكون كافية فيما له من الاحوال
او لم يكن كافية قلنا لم قلتم بان الثاني باطل قوله بان ذاته لو لم يكن
كافية لكان حاله من احواله متوقفة على الغير وذاته متوقفة اما
على وجودها او على عدمها قلنا لا نسلم فانها مستلزمة لاحدهما ولا يلزم
من كونها مستلزمة لاحدهما توقفها على احدهما اما قوله بان الاجسام
لو كانت بعضها علة للبعض فاما ان يكون المحوي علة للحاوي او
بالعكس قلنا لم لا يجوز ان يكون المحوي علة للحاوي واما قوله
بان الصغير لا يكون علة للكبير قلنا لا نسلم لا بد له من برهان
ولئن سلمنا ذلك ولكن لم لا يجوز ان يكون الحاوي علة للمحوي قوله
بان وجوب وجود المحوي يكون متاخرا عن وجوب وجوده
فيكون مع وجوب وجوده امكان عدمه قلنا لم قلتم ان امكان
عدمه اذا كان مجامعا لوجوده يلزم امكان المجموع المركب من
عدم المحوي مع الحاوي فان امكان الشيء جاز ان يكون مجامعا
لشيء اخر ويكون حصوله بالفعل معه محالا فان امكان كتابة زيد
مجامع لعدم كتابته وحصول الكتابة معه بالفعل محال واما قوله
بان المطلوب اما ذات مجرد او التشبه بامر مجرد قلنا لا نسلم
الحصر ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان المتشبه به لو كان ذاتا
واحدة لكانت الحركات متشابهة في السرعة والبطؤ لا بد له من
برهان ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان كل جسم يفتقر في وجوده
الى عقل ولم لا يجوز ان يكون الواجب لذاته يصدر عنه عقل

ويشترط ذلك العقل يصدر عنه جسم ويشترط ذلك الجسم يصدر عنه
جسم اخر وهكذا الى ان تحصل جميع الاجسام واما منع بقية
المقدمات فقد سبق **اللامع الخامس** في الطريقة التي يسلكها
المليون في مبدا العالم وصفته وكيفية فعله احتجوا على اثبات
الصانع بوجوه احدها ان العالم حادث وكل حادث فله محدث
فللعالم محدث واما قلنا ان العالم حادث لوجهين احدهما انه ممكن
وكل ممكن حادث لان كل ممكن فله موثر والتاثير فيه اما ان يكون
حالة الحدوث او لا حالة الحدوث والثاني باطل لانه لو لم يكن حالة
الحدوث فاما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم والاول
باطل لان التاثير حالة الوجود ايجاد للموجود وتحصيل الحاصل
وهو محال والثاني محال لانه يستلزم الجمع بين الوجود والعدم
فتعين ان يكون التاثير حالة الحدوث فيكون كل ممكن حادث
الثاني ان الاجسام لو كانت ازلية فاما ان يكون في الازل متحركة
او ساكنة والقسمان باطلان اما الاول فلانها لو كانت متحركة
في الازل والحركة من حيث هي هي تقتضي المسبوقية بالغير والازل
ينافي المسبوقية بالغير فيلزم الجمع بين المتنافيين واما الثاني
فلانها لو كانت ساكنة في الازل لامتنعت الحركة عليها لان السكون
اما ان يتوقف على شرط حادث او لا يتوقف والاول محال
لان الموقوف على الحادث حادث والسكون الازلي ليس بحادث
فلا يكون موقوفا على شرط حادث فتعين الثاني واذا لم يتوقف على
شرط حادث كان جملة ما يتوقف عليه السكون حاصلا في الازل

فيلزم وجوب وجوده بعلته فيمتنع زواله واذا امتنع زوال
السكون امتنعت الحركة والتالي كاذب لان كل جسم يفرض فاما
ان يكون مركبا او بسيطا واياما كان لا يمتنع حركته اما اذا كان
مركبا فلانه حينئذ يكون مجتمعا من البسائط والبسائط يمكن عودها
الى الاحياز الطبيعية فيصح الحركة عليها واما اذا كان بسيطا فلان
يصح على احد جانبيه يصح على الجانب الاخر والا لاختص احدهما
بخاصية ليست للجانب الاخر فلا يكون متشابهة الطبيعة فلا يكون
بسيطا واذا صح على احد جانبيه ما يصح على الجانب الاخر امكن ان يصير
يمينه يسارا ويساره يمينا فيصح عليه الحركة الثاني ان العالم متناه
فيكون مخصوصا بمقدار معين وشكل معين وذلك المقدار والشكل
اما ان يكونا للجسمية او لاحد جزئيها او للصورة النوعية او لسبب
من خارج والاول والثاني باطلان والا لكان كل جسم مخصوصا
بذلك المقدار وذلك الشكل فتعين الثالث او الرابع واياما كان
يلزم ان يكون للعالم سبب خارج عنه اما على القسم الرابع فظاهر
واما على القسم الثالث فلان تلك الصورة النوعية اما ان يكون
للجسمية او لاحد جزئيها او لسبب خارج والاول والثاني باطلان
فتعين الثالث وهو المطلوب الثالث ان الموثر في تكون النطفة
انسانا اما ان يكون هو الطبيعة او سببا من خارج والاول باطل
لان النطفة اما ان يكون متشابهة الاجزاء او لا يكون فان كانت
متشابهة الاجزاء وجب ان تكون الانسان على شكل الكرة لان
البسيط يجب ان يكون شكله كرويا لانه لو كان مضلعا او مخنبا لكان

لبعض جوانبه مختصا بهيئة وبعضها بهيئة اخرى فيكون ذلك
ترجيحا بلا مرجح وان لم يكن متشابهة الاجزا وجب ان يكون
بسايط كرية الشكل فوجب ان يكون الانسان على شكل كراة
مضموم بعضها الى بعض هذا خلف فالموثر فيه سبب من خارج
وهو المطلوب واحتج على توحيد الصانع بانا لو فرضنا الهين
واراد احدهما حركة زيد والاخر سكونه فان وقع مراداهما يلزم
الجمع بين الحركة والسكون وان لم يقع يكون احدهما عاجزا فلا يكون
الاله قادرا هذا خلف ثم قالوا الصانع لا بد ان يكون فاعلا
بالاختيار اى لا يجب صدور الاشيا منه بل يصح تركها لانه اما ان
يكون فاعلا بالاختيار او موجبا بالذات والثانى باطل لوجهين
احدهما انه لو كان موجبا بالذات لكان وجود العالم لازما
لوجوده فيكون ازليا والتالى كاذب لما مر الثانى انه لو كان
موجبا بالذات يلزم من دوامه دوام معلوله الاول ومن دوام
معلوله الاول دوام معلوله الثانى وهلم جرا فيلزم دوام جمل
المعلولات فلا يكون فى العالم تغير وحدوث اصلا والتالى
كاذب فالمقدم مثله واحتجوا على كونه عالما بانه فاعل بالاختيار
فيكون قاصدا الى ايجاد الموجودات والقصد الى ايجاد الشى
بدون تصوره محال فيلزم ان يكون عالما بالاشيا واحتجوا على
انكار العقول والنفوس بانه لو وجدا شيا متكثرة غير متحيزة ولا حالة
فى المتحيز فان اشتركت فى الماهية كان الواجب لذاته مشاركا
لغيره فى الماهية هذا خلف فان لم يشترك كان هذا الوصف معللا

بعلتين وهو محال لاستحالة تعليل الشى الواحد بعلتين مختلفتين
هذا ملخص كلامهم والكل ضعيف اما قوله بان التاثير حالة الوجود
ايجاد للموجود وتحصيل للحاصل قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان
الموثر معطيا لوجود اخر حالة الوجود حتى يلزم منه وجود مستانف
وليس كذلك بل الموثر حالة الوجود مرجح وجود الماهية على عدمها
ويكون له تقدم بالذات لا بالزمان وذلك لا يقتضى ايجاد الموجود
والذى يدل على ان التاثير حالة الوجود ان التاثير اما ان يكون
حالة الوجود او حالة العدم اذ لا واسطة بينهما وليس حالة العدم
فتعين ان يكون حالة الوجود فلئن قال لم لا يجوز ان يكون التاثير
حالة الحدوث ويكون حالة الحدوث حالة غير حالة الوجود
والعدم قلنا حالة الحدوث اما ان يكون حالة الوجود او حالة
العدم اذ لا واسطة بينهما بالضرورة وكيف كان فالتاثير اما
حالة الوجود او حالة العدم اما قوله بان الجسم لو كان ازليا
فاما ان يكون متحركا او ساكنا قلنا لم لا يجوز ان يكون متحركا قوله
بان الحركة تقتضى المسبوقية بالغير والازل المسبوقية بالغير
قلنا نعم ولكن لم قلتم بان الحركة اذا كانت مسبوقة بالغير وكان
الجسم ازليا يلزم الجمع بين المتنافيين وهذا لان الجسم يكون
دايم الوجود ويرد عليه حركات متعاقبة لا اول لها ولا تنافى
بينهما فلئن قال لو كان الجسم ازليا ومتحركا ازليا لكانت الحركة
لازمة للجسم فيكون المسبوق بالغير لازما لليس مسبوقا بالغير
وهو محال قلنا ان اردتم بكون الحركة لازمة له ان حركة بعينها

يكون لا زمنة له فهو ممنوع وان اردتم به ان الجسم الازلي يتوارد
عليه حركات متعاقبة لا اول لها فلم قلتم ان ذلك محال ولئن قال
بان مسمى الحركة يكون لا زما له وهو محال قلنا ان اردتم بلزوم
المسمى له انه يصدق عليه في كل حال من الاحوال انه موصوف
بالحركة فمسلم ولكن لم قلتم ان ذلك محال وان اردتم بان مسمى الحركة
منفكة عن المعين يكون لا زمنة له فهو ممنوع وان اردتم به القدر
المشترك بينهم متعاقب الاشخاص فلم قلتم ان ذلك غير جائز و
لئن سلمنا انه لا يجوز ان يكون متحركا في الازل ولكن لم لا يجوز
ان يكون ساكنا قوله لو كان ساكنا لامتنعت الحركة عليه
قلنا ان اردتم به انه ممتنع الحركة عليه لذاته فهو ممنوع وان
اردتم به انه ممتنع الحركة عليه بشرط وجود الموجب للسكون
فهو ممنوع ايضا قوله بان السكون اما ان يتوقف على شرط
حادث او لا يتوقف على شرط حادث قلنا لم قلتم بانه اذا لم يتوقف
يمتنع زواله فان من الجائز ان يكون مشروطا بعدم حادث من
الحوادث فاذا وجد ذلك الحادث فقد زال شرط السكون فيه
فيزول السكون ولئن سلمنا انه يمتنع الحركة بشرط وجود الموجب
ه اما قوله بان العالم متناه فيكون مخصوصا بمقدار معين وشكل
معين وذلك المقدار والشكل اما ان يكونا للجسم او لاجزائه قلنا
لم قلتم انه لو كان لاجزائه لكان كل جسم موصوفا بذلك المقدار
والشكل بعينهما وانما يلزم ذلك ان لو كان هيولى الاجسام مشتركة
بينها فان من الجائز ان يكون هيولى الاجسام الفلكية مخالفة لهيولى

العناصر بالماهية ويكون هيولى الافلاك مخالفة بالماهية
فلا يلزم من اتصاف الجسم الذي هناك بمقدار معين اتصاف غيره
من الاجسام بذلك المقدار اما قوله بان النطفة اما ان يكون
متشابهة الاجزاء او لا يكون قلنا لم قلتم بانها لو لم يكن متشابهة
الاجزاء وجب ان يكون الانسان على شكل كرات مضموم بعضها
الى بعض ولم لا يجوز ان يكون امتزاج الطبايع بعضها بالبعض
يمنع حصول الشكل الكري لكل واحد منها ولئن سلمنا ان العالم
الجسماني لا بد له من سبب ولكن لم قلتم بان ذلك السبب يكون
واجبا لذاته حتى يلزم انتهاء الممكنات الى مبدا واحد فلئن
قلت بان ذلك السبب اما ان كان واجبا لذاته فهو المطلوب
وان كان ممكنا لذاته افتقر الى سبب اخر والدور والتسلسل
باطلان فينتهي الى مبدا واجب الوجود لذاته قلنا اذا افتقر
ذلك الى ابطال الدور والتسلسل فلا حاجة ما ذكرتم من التطويلات
ولئن قال ما ذكرتم لا توجيه له فانا ذكرنا طريقا مفضيا الى
المطلوب فلا يجب علينا الالتفات الى ما ذكرتموه قلنا نحن
نمنع المقدمات التي ذكرتموها ونبين الغلط فيها على الوجه الذي
مر حتى يعلم ان المفضي الى المطلوب ليس الا ابطال الدور والتسلسل
اما قوله لو فرضنا الهين واراد احدهما حركة زيد والاخر سكونه فان
وقع مرادهما لزم الجمع بين الحركة والسكون وان لم يقع يلزم
ان يكون احدهما عاجزا قلنا نسلم ان فرض الهين مع اختلاف
الارادة يلزم منه المحال ولكن لما ذا يلزم من هذا ان يكون الا له

واحد بل يلزم انتفا المجموع المركب عن وجود المعين مع ارادة
احدهما حركة زيد والاخر سكونه ولا يلزم من انتفا المجموع انتفا
المعين لجواز ان يكون انتفاؤه بانتفا الجزء الاخر اما قوله بان
الصانع لو كان موجبا بالذات يلزم ازلية العالم واللازم
منتف قلنا لا نسلم واما الوجوه الدالة عليه فقد مر ضعفها
اما قوله لو كان موجبا بالذات يلزم دوامه دوام معلوله ومن
دوام معلوله دوام معلول معلوله فيلزم دوام جميع معلولاته
قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان جميع معلولاته قابلة
للدوام وهذا لان من جملة معلولاته الحركة والحركة لا تقبل
الثبات فاذا وجدت بعد انعدامها ويصير انعدامها معدا لغيرها
من الحركات فيلزم التغير في العالم اما قوله بانه فاعل بالاختيار
فيكون قاصدا الى ايجاد الموجودات قلنا لا نسلم انه فاعل
بالاختيار واما الحجة الدالة عليه فقد مر ضعفها اما قوله لو
وجد اشيا كثيرة غير متحيزة ولا حالة في المتحيز لكانت مشاركة للباري
في هذا الوصف فان اشتركت في الماهية يلزم تكثر واجب الوجود
وان لم تشترك كان هذا الوصف معللا بعلتين قلنا لا نسلم انما
يلزم ذلك ان لو كان هذا الوصف امرا وجوديا ولئن سلمنا ذلك
ولكن لم لا يجوز تعليل الوصف الواحد بعلتين مختلفتين واما الحجة
المذكورة ثمة فقد مر ضعفها في العلل والمعلولات

المقالة الخامسة تشتمل على خمسة لوامع

اللامع الاول

في ان النفس الناطقة هل هي حادثة ام لا احتجوا على حدوثها بانها

لو كانت موجودة قبل البدن فاما ان تكون واحدة او متكثرة
والاول باطل لانها لو كانت واحدة فبعد التعلق بالابدان لا بد
ان تبقى واحدة كان نفس زيد بعينها نفس عمرو فكل ما يعلمه
زيد وجب ان يعلمه عمرو وهذا خلف وان تكثرت كانت قابلة
للتجزي والقسمة فلا تكون مجردة عن المقدار والوضع هذا
خلف والثاني باطل لانها لو كانت متكثرة فالامتياز بينها
اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بالعوارض المفارقة لا سبيل
الى الاول لاشتراكها في الماهية ولوازمها ولا سبيل الى الثاني
لان لحوق العوارض المفارقة ان كانت بسبب الماهية او
الفاعل كان لازما وان كان بسبب البدن يلزم ان يكون
النفس متعلقة بالبدن قبل وجود البدن وهو محال قلنا لا نسلم
ان النفس مشتركة في الماهية ولوازمها ولئن سلمنا ذلك ولكن
لم لا يجوز ان يكون الامتياز بالعوارض المفارقة اللاحقة
بسبب البدن قوله يلزم ان يكون النفس متعلقة بالبدن
قبل البدن قلنا لم لا يجوز ان يكون النفس قبل هذا البدن
متعلقة ببدن اخر ويكون قبل ذلك البدن متعلقة ببدن اخر
وهكذا الى غير النهاية فلئن قال لو كانت موجودة قبل البدن
لكانت متعينة قبله فلا يكون تعينها متوقفا عليه فيكون
مستغنية عنه ولو كان كذلك لما تعلقت به ان يكون مستغنية
عنه ويكون النفس بشرط حدوث البدن موجبة للتعلق به فيلزمها
التعلق به بعد الحدوث

اللامع الثاني

في ان النفس يبقى

بعد خراب البدن لانها لو انعدمت فاما ان ينعدم بفساد
صورتها اولا بفساد صورتها والثاني باطل لانها صورة جوهرية
والصورة الجوهرية استحال عدمها الا بفساد صورتها والاول
الفاسد بالفعل غير القابل للفاسد باطل لانها لو فسدت لكان فيها شي يقبل الفساد وشي يفسد بالفعل
لان القابل للفساد يبقى مع الشي معه فالقابل غير الفاسد فيكون مركبة من مادة وصورة
الفساد والفاسد بالفعل فلا يكون بسيطة هذا خلف ولانها لو فسدت لكان لها قوة
الفساد ولها قوة الثبات ايضا والشي الواحد لا يكون له قوة الثبات
وقوة الفساد فيلزم ان يكون مركبة هذا خلف ولقابل ان يقول
على الاول لا نسلم ان الصورة الجوهرية استحال عدمها الا بفساد
صورتها وهذا لان عدم الشي الموجود عبارة عن ارتفاعه عن الخارج
وذلك لا يتوقف على فساد صورته وعلى الثاني لا نسلم ان الشي
الواحد لا يكون له قوة الثبات وقوة الفساد بمعنى الارتفاع
عن الخارج لا بد له من برهان **اللامع الثالث** في ان
التناسخ هل هو ممتنع ام لا احتجوا على امتناعه بان النفس حادثة
مع حدوث البدن فيكون العلة التامة لها مخصوصة بحدوث
البدن لانه لو لم يكن كذلك يلزم اما وجودها قبل البدن او عدمها
مع حدوثه وكل واحد منها ممتنع فيلزم اختصاص وجودها بحدوث
البدن واذا كان كذلك لزم الفيض من العلة الفاعلة وجود نفس
عند حدوث البدن واذا كان كذلك يلزم ان لا يتعلق به نفس
اخرى على سبيل التناسخ يلزم ان يكون للبدن الواحد نفسان
مدبران وهو باطل لان كل واحد منا نعلم ببديهة عقله ان مدبر بدنه

واحد قلنا لا نسلم ان النفس حادثة مع حدوث البدن واما
الحجة المذكورة فقد مر ضعفها **اللامع الرابع** في امكان
الوحي والنبوة اعلم ان الانسان له قوتان احدها المتخيلة وهي
التي من شانها ان تركب صورة الاشيا وتفصلها مثل انسان
ذي راسين او عدم الراس والاخرى الحس المشترك وهي التي
يرتسم فيه صور المحسوسات على سبيل المشاهدة فترد عليها هذه
الصورة تارة من خارج كما نشاهد الاشيا الموجودة في الخارج
وتارة من داخل كما نشاهد الاشيا في النوم فلا يبعد وجود
نفس قوية تتصل بالعقول المجردة والنفوس الفلكية حالة اليقظة
وتدرك ما عندها من المغيبات لكونها اشباحها ويكون ادراكها
على وجه كلي فتحاكيها المتخيلة بصور جزئية مناسبة لها ثم تنزل
منها الى الحس المشترك ويكون الحس المشترك صافيا عن تعلق
الحواس الظاهرة بقوة النفس على استخلاصه عليها فتصير تلك
الصورة مشاهدة محسوسة مثل ما يقع حالة النوم الانسان المنامات
قد يكون صادقة للسبب المذكور وقد يكون كاذبة اما لان النفس اذا
احست صورة محسوسة فعند ترسم في الحس المشترك اولانها الفت
صورة والفتها فعند النوم يتمثل فيه اولان مزاج الدماغ اذا تغير
لزم تغير افعال المتخيلة بحسب تغيراته واما الوحي فلا يكون
الا صادقا واما امكان النبوة فلان مجرد التصورات النفسانية
قد يكون سببا لحدوث الحوادث والا لما امكن للنفس تدبير البدن
بمجرد التصور واذا كان كذلك كان الهيولى العنصرية مطيعة للتصور

الفسان فلا يبعد وجود نفس قوية يكون نسبتها الى عالم الكون والفساد مثل النفس الى البدن فيكون تصورها سببا لخرق العادات لنفسه فيصدر منها الاشياء العجيبة التي هي المعجزات

اللامع الخامس

في احوال النفس بعد مفارقة البدن الناس اختلفوا فيها فمنهم من قال انها تنعدم مدة ثم تعاد النفس والبدن بعينها حتى تتعلق النفس بالبدن ولا برهان عليه ومنهم من قال بان وجودها يتوقف على ذلك البدن بعينه والا لما وجدت معه فاذا انعدم لزم انعدامها وهو ضعيف لانا نمنع توقف وجودها على البدن وانما يكون كذلك ان لو لم يكن موجودة قبل البدن ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم بان بقاها متوقف عليه بل حدوثها متوقف عليه فانه شرط معد ولا يلزم من انعدام الشرط المعد انعدام المعلول ومنهم من قال بانها قديمة ولكن لا يمكن قيامها بنفسها بدون التعلق بالبدن فاذا زال البدن وجب ان يتعلق ببدن اخر وقبل هذا البدن ايضا كانت متعلقة ببدن اخر قلنا لا نسلم قدمها ولا نسلم انه لا يمكن ان يقوم بنفسها بدون التعلق بالبدن فان من الجائز ان يكون استكمالها متوقفا على البدن فيكون البدن اله لكمالها فيتعلق به فاذا زال البدن يبقى موجودة بعلة وجوبها ومنهم من قال بانها حادثة مع البدن وهي غير قابلة للفساد فيبقى موجودة ولا تتعلق ببدن اخر لانه اذا حدث بدن فلا بد ان يحدث نفس فلا يتعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ واذا بقيت بعده يكون لها سعادة وشقاوة اما سبب السعادة فهو ادراك الملايم من حيث هو ملايم وسبب الالم ادراك

المنافي من حيث هو مناف والملايم للنفس هو ادراك الموجودات بان يحصل لها ما يمكن ان تدرك من احوالها من انه واجب الوجود لذاته بري عن النقايص منبع لفيضان الوجود ثم تدرك ما صدر منه على الترتيب الواقع في الوجود حتى يرتسم فيها الوجود على ما هو عليه ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن الهيات البدنية الردية التي توجب استغراقها في مقتضيات القوى الجسمانية والغفلة عن العالم العقلي وانفيها ان يحصل لها الشعور بانه يمكن لها الكمالات باكتساب المجهول من المعلوم فيشتاق اليه ويحصل لها الاعتقادات الباطلة المنافية للحق وان يكتسب من التعلق بالبدن اخلاقا مذمومة وهيات بدنية ردية لكن حال التعلق بالبدن لا يحصل لها السعادة والشقاوة وان كان السبب موجودا لقيام المانع وهو استغراقها في تدبير البدن فاذا فارقت زال العايق ويحصل لها السعادة او الشقاوة ويختلف مراتب النفوس بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وهذا كله مبني على حدوث النفس وفساد التناسخ ولم ينتظم عليها برهان واما نحن فنقول ان النفس انما تعلق بالبدن لان كمالاتها موقوفة عليه والا لما تعلقت به فاذا استكملت بواسطة البدن وتجردت عن الهية البدنية الردية لم يبق لها شوق الى البدن فلا يتعلق ببدن اخر بعد خراب هذا البدن بل يجذبها الكمال الى عالم النفوس وينخرط في سلك الجبروت واذا استكملت ولكن لم تتجرد عن الهيات الردية لم يكن لها حاجة الى البدن ايضا فلا تتعلق ببدن اخر لكن يبقى بسبب الهيات

البدنية الباقية معذبة الى ان يزول بكل الهيات وليست
هي لازمة لها فانها انما عرضت بسبب مباشرة الامور البدنية
فيزول اخر الامر وتحصل لها السعادة الكاملة وان لم يستكمل
بقيت محتاجة الى البدن فان لم يكن لها هيات ردية احتمل
ان يبقى قايمة بنفسها بعد البدن وتحصل لها الخلاص عن العذاب
ويحتمل ان يجذبها الحاجة الى الكمال الى التعلق ببدن اخر
انساني وان كانت فيها هية ردية فيحتمل ان يبقى معذبة بتلك
الهية دايما ويحتمل ان يجذبها تلك الهية الى التعلق ببدن حيوان
اخر ولا يمكن الجزم بشي من ذلك والله اعلم بالحقايق والاسرار

واحكم فيما بين الاحباب والاسرار وهو العزيز
الغفار تم العلم الثاني وهو
العلم الالهي بعون الملك الوهاب
الهادي الى منهج الصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

العلم الثالث في الطبيعي وفيه خمس مقالات المقالة الاولى
يشتمل على خمسة لوامع اللامع الاول في نفي الجزء
الذي لا يتجزى وبيانه من وجوه احدها انه لو وجد جزء لا يتجزى
فاما ان يماسه جزء اخر او لا يماسه فان كان الثاني لم يكن في الوجود
شي ذو مقدار ولو كان الاول فان دخل احدهما في الاخر لزم المحال
المذكور وان لم يدخل فيه كان له جانبان احدهما يماس الاخر والاخر
لا يماسه والمماس غير ما ليس بمماس فيلزم انقسام الجزء الذي لا يتجزى
هذا خلف الثاني انه لو فرض اجزاء لا يتجزى فالطوق العظيم
من الرحى اذا قطع جزءا لا يتجزى فان قطع الطوق الصغير مثله
او اكثر كانت المسافة التي يقطعها الصغير مثل التي يقطعها
الكبير او اكبر هذا خلف وان قطع اقل لزم انقسام ما لا يتجزى
وان سكن الصغير في بعض ازمان حركة العظيم يلزم انفكاك
اجزاء الرحى بعضها عن بعض وهو معلوم البطلان بالبديهة
ولان الفرجار الذي له شعب ثلث اذا قطعت الشعبة الخارجة
منه جزءا لا يتجزى فان قطعت الشعبة الوسطانية مثله او اكثر
هذا خلف وان قطعت اقل يلزم انقسام ما لا يتجزى وان سكنت
الوسطانية في بعض ازمان حركة الخارجية يلزم انفكاك الفرجار اجزاء
بعضها عن بعض وهو باطل بالضرورة الثالث ان الجسم لو كان
مركبا من اجزاء لا يتجزى فعند حركته يلزم حركة الجزء الذي لا يتجزى
من جزء الى جزء وهو محال لانه لا يخلو اما ان يوصف بالحركة حال

ما يكون ملاقيا للجز الاول وهو محال لانه لم ياخذ بعد في الحركة او حال كونه ملاقيا للجز الثاني وهو محال ايضا لانه انقطع حركته او حال كونه على المفصل بين الجزئين وهو محال لان ما منه يلاقي احدهما غير ما منه يلاقي الاخر فيلزم انقسام الاجزا كلها هذا خلف الرابع ان الخشبة المغروزة في الارض في مقابلة الشمس اما ان ينقص ظلها بارتفاع الشمس او لا ينقص والثاني باطل والا لكان الظل في اول النهار مساويا للظل في نصف النهار هذا خلف فتعين الاول واذا كان كذلك فعند ارتفاع الشمس جزءا لا يتجزى اما ان ينقص من الظل مثله او اكثر او اقل والاول والثاني باطلان والا لكان طول الظل الذي انتقص من اول النهار الى منتصفه مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار او ازيد وهو معلوم البطلان والثالث باطل ايضا والا لزم انقسام ما لا يتجزى وهو محال الخامس لو فرضنا اجزا لا يتجزى فان لم تكن كرية الشكل كان وجه احد جانبيه غير جهة الجانب الاخر فيلزم انقسامه وهو محال وان كانت كرية الشكل فعند انضمام بعضها الى بعض يحدث فرج خالية هي اقل منها لان الكرات المصفوفة بعضها الى بعض يحدث فيما بينها فرج خالية واذا انضمت بحيث لا يتسع الاخر يكون الفرج الخالية اقل منها فيلزم انقسام الجز الذي لا يتجزى وهو محال واحتج المثبتون للجز بوجهين احدهما ان النقطة موجودة لانها طرف الخط الذي هو طرف الجسم الموجود فيكون موجودة ولان موضع الملاقات من الكرة الملاقية للسطح المستقيم نقطة والا لكان في الكرة خط مستقيم هذا خلف واذا ثبت النقطة فنقول محل النقطة لو كان منقسما لزم انقسام النقطة لان الحال في احد جزئيه غير الحال في الاخر وانقسامها محال فلا يكون محلها منقسما فيلزم وجود شي متحيز غير منقسم وهو الجزء الذي لا يتجزى الثاني ان الحركة الحاضرة غير منقسمة ويلزم من هذا وجود الجز الذي لا يتجزى وانما قلنا بانها غير منقسمة لانها لو كانت منقسمة لكان لها اجزا واجزا الحركة لا تجتمع بعضها مع بعض فيكون بعض اجزايها ماضيا فلا يكون كل الحاضر حاضرا هذا خلف وانما قلنا انه يلزم من هذا وجود الجز الذي لا يتجزى لان المسافة التي تقع عليها تلك الحركة اما ان يكون منقسم او لا يكون منقسمة والاول باطل والا لكانت الحركة الى نصفها نصف الحركة الى كلها فيلزم انقسام الحركة الحاضرة هذا خلف فتعين ان لا يكون منقسمة وهو المطلوب الجواب اما الاول قلنا لم قلتم بان النقطة اذا كانت طرف الخط يكون موجودة وانما يكون كذلك ان لو كانت هذه الاطراف موجودة في الخارج بل الاطراف امور موهومة لا تحيز لها في الاعيان واما الكرة الملاقية للسطح المستقيم فلا نسلم وجودها في الخارج لا بد له من برهان واما الثاني قلنا ان اردتم بالانقسام القسمة الوهمية فلم قلتم ان اجزا الحركة لا تجتمع بعضها مع بعض وان اردتم به القسمة بالفعل فلم قلتم بان الحركة اذا لم يكن منقسمة بالفعل يلزم وجود الجز الذي لا يتجزى وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن قابلة للقسمة

حتى يلزم منه وجود الجزء الذي لا يتجزى **اللامع الثاني** في ان الجسم
لا يتركب عن اجزاء غير متناهية لانه لو تركب عنها فاما ان يكون قابلة
للقسمة او لا يكون والثاني محال لما مر والاول ايضا محال لانها اما
ان تكون متداخلة او لا يكون والاول باطل لانها ان كانت مجردة
عن المادة يلزم وجود البعد المجرد عن المادة وهو محال وان كانت
في مادة يلزم تداخل الجسمين وهو محال لانا نعلم بالضرورة امتناع
دخول الجسم في جسم اخر والثاني باطل والا لكان قطع الجسم بالحركة
في زمان متناهي الطرفين قطعا لاجزاء غير متناهية هذا خلف
فعلم ان الجسم ليس فيه اجزاء بالفعل وكل جسم فهو متصل والاسباب
الموجبة لقسمته اما الفك او الوهم او اختلاف عرضين كما في البلقة
واما قبل ذلك فهو متصل واحد كما هو عند الحس ولا ينتهي في القسمة الى
ما لا ينقسم لاستحالة وجود الجزء الذي لا يتجزى غير المتناهية
استحال دخولها في الوجود معا والهيولى ليس لها في ذاتها مقدار
والا لما قبلت الا ما يطابقها لكن المقدار بعدها لقبول الانقسام
فيقبل القسمة بواسطة المقدار ولا يقتضي انفصال الهيولى ان
يكون لها هيولى اخرى لعدم كونها متصلة بذاتها **اللامع الثالث**
في ان كل جسم فله شكل طبيعي وحيز طبيعي لانه لو فرض وجوده مجردا
عن العوارض المفارقة فانه لا بد ان يكون له شكل
والشكل الطبيعي للبسيط وهو الذي ليس فيه اختلاف طبايع انما هو
الكرى لانه لو كان غير الكرى لكان فيه هيات مختلفة مثل الضلع
والزاوية والانحناء والانخفاض فيكون تخصص احد الجوانب بهيئة

دون غيرها ترجيحا بلا مرجح وهو محال ولا يجوز ان يكون لجسم واحد
حيزان طبيعيان لانه اما ان يحصل في احدهما او لا يحصل فان كان
الاول كان تاركا للاخر فيكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع
وان كان الثاني فان توجه اليهما كان متوجها الى جهتين مختلفتين
في حالة واحدة وهو محال وان توجه الى احدهما فقط كان تاركا
للاخر فيكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع وهو محال والحيز
الطبيعي للمركب هو حيز الغالب فيه من البسائط او ما يتفق فيه
تركيبه عند عند استوا المجاذبات **اللامع الرابع**
في المكان وهو الذي يتمكن فيه الجسم ويصح الانتقال منه اليه لا يكون
نفس المتمكن مانعا منه ولا يخلو اما ان يكون معدوما او موجودا و
الاول باطل لانه مشار اليه وقابل لتمكن الجسم ولا شيء من المعدوم
كذلك فهو اذن امر موجود ولا يخلو اما ان يكون هو الخلا او السطح
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لاستحالة التمكن
في غيرهما والخلا محال فتعين الثاني وانما قلنا ان الخلا محال لانه
لو كان خلا فاما ان يكون عدما محضا او مقدارا مجردا والاول باطل
لانه لو كان خلا لكان قابلا للزيادة والنقصان فلا يكون عدما
محضا والثاني ايضا باطل لان المقدار المجرد لا وجود له لما مر
ولانه لو كان موجودا فاما ان يكون متناهيا او لا يكون والثاني
محال لوجوب تناهي الابعاد والاول محال لانه لو كان متناهيا لكان له
شكل وذلك الشكل ان كان لنفس المقدار كان كل مقدار موصوفا بذلك
الشكل فلا يحصل في الوجود اختلاف الاشكال وان كان بسبب من
خارج

كان المقدار وحده قابلا للتشكل باشكال مختلفة فيكون قابلا
للفصل فتكون له مادة وقد فرض مجردا عن المادة هذا خلف
ولانه لو كان مقدارا مجردا لاستحال ان يحصل منه الجسم والا لزم
امكان اجتماع البعدين في مادة واحدة هذا خلف لان اختلاف
افراد الطبيعة الواحدة لا بد ان يكون باختلاف المواد او الاشكال
وعلى المقدمات قد سبق ولئن قال اذا تحرك جسم فاما ان ينتقل
الى مكان مملو او الى مكان خالي والاول محال لان الجسم الذي
فيه ان تحرك الى مكانه لزم الدور وان تحرك الى مكان اخر يلزم
من حركة جسم واحد حركة جميع الاجسام فتعين الثاني وهو المطلوب
ولان باطن اصبعنا اذا كان مماسا لجسم املس بحيث لا تتخللها جسم
اخر ثم رفعناه دفعة فانه يقع الخلا لان الجسم انما ينتقل الى
الوسط من الاطراف فحال ما يكون الجسم على الطرف يكون
الوسط خاليا وهو المطلوب قلنا اما الاول فلا نسلم انه يلزم منه
حركة جميع الاجسام بل يتكاثف الجسم الذي قدامه ويتخلخل الذي
خلفه وهذا لان المادة قابلة للمقادير المختلفة فيخلع مقدارا اكبر
ويلبس اصغر وبالعكس واما الثاني قلنا ان اردتم بالدفعة الان
فلم قلتم بانه يتحرك في الان وان اردتم به الزمان الخاص فلا نسلم
انه يلزم الخلا في الوسط ولم لا يجوز ان يقال بان الزمان الذي
يتحرك فيه الاصبع الى فوق يتحرك الجسم الى الوسط من الطرف
فلا يقع الخلا ومن العلامات الدالة على امتناع الخلا ان الاناء
الضيق الراس اذا كان في اسفله ثقبة ضيقة وملئ ماء فان فتح

راسه نزل الماء وان شد لم ينزل فدل ذلك على امتناع الخلا ومنها
ان الانبوبة اذا وضع احد طرفيها في الماء وصعد الماء وما ذاك الا
لان سطح الماء يلازم السطح الهواء لامتناع الخلا فاذا تحرك الهواء
بالمص الى فوق تحرك الماء معه ومنها ارتفاع اللحم في المحجمة ومنها
انا اذا ادخلنا راس الانبوبة داخل القارورة واحكمنا الخلل
الذي بين عنق القارورة والانبوبة بشي يسد الخلل فان جذبنا
الانبوبة الى فوق بحيث لا يدخل الهواء في القارورة انكسرت
القارورة الى داخل وان ادخلناها في القارورة انكسرت الى
الخارج فدل ذلك على امتناع الخلا ولما بطل الخلا ثبت ان المكان
هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوي ولئن قال لو كان المكان هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي لكان ذلك الجسم ايضا متمكنا في سطح اخر فيلزم تسلسل
الاجسام الى غير النهاية فيلزم وجود ابعاد غير متناهية وهو محال
ولان المكان لو كان هو السطح الحاوي لكان الطير الواقف في الهوا
متحركا لتوارد الامكنة عليه قلنا الاول فلا نسلم انه يلزم التسلسل
وانما يلزم ذلك ان لو لم ينته الى جسم لا مكان له وهذا لان الجسم
الحاوي لكل الاجسام له وضع فقط وليس له مكان واما الثاني
قلنا لا نسلم انه يلزم ان يكون الطير متحركا وانما يكون كذلك ان
لو كان هو موجها من سطح الى سطح وليس كذلك فلا يكون متحركا
واعلم ان المكان قد يكون سطحا واحدا وقد يتفق ان يكون
عدة سطوح يتركب منها مكان كالماء في النهر فان مكانه مركب

من سطحين اعني سطح الارض تحته وسطح الهوا فوقه وقد يتفق ان يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كالحجر الموضوع على الارض تحت الما الجاري عليه وقد يتفق ان يكون المحيط متحركا والمحاط به ساكنا كالحال في العناصر الساكنة مع الفلك وقد يكون المحيط والمحاط به متحركين كما في الافلاك

اللامع الخامس اعلم ان في الوجود جهتين هي مقصد المتحركات بالحصول فيها ووجودها في ذوات الاوضاع والا لما امكنت الاشارة اليها ولما قصدها المتحركات بالحصول فيها فلا تخلو اما ان يكون وجودها في خلا او ملا متشابه او لا يكون كذلك والاول باطل لاستحالة وجود الخلا والثاني باطل لان الخلا المتشابه لا يكون بعض جوانبه مطلوبا بالطبع وبعضها متروكا بالطبع فتعين الثالث واذا كان كذلك لزم ان يكون في اطراف ونهايات ولا تخلو اما ان يكون تحددها بجسم واحد او باجسام مختلفة فان كان الاول فاما ان يكون ذلك الجسم كريا او لا يكون والثاني باطل لان الجسم الواحد اذا لم يكن كريا لا يتحدد به جهتان المختلفتان تطلبها المتحركات بالحركات المستقيمة المتضادة وانما تحدد به جهة واحدة وهو القرب منه لا غير وان كان باجسام مختلفة فاما ان يكون بعضها محيطا بالاخر او لا يكون والثاني باطل لانه لو كان التحدد باجسام مختلفة لا تحيط بعضها بالبعض كان احدها حاصلا في جانب من الاخر فاما ان يكون طالبا لتلك الجهة او لا يكون فان كان طالبا كانت الجهات متحددة في نفسها فلا يكون له مدخل في التحدد وقد فرض خلافه وان لم يكن طالبا كان متوجها عنه بالطبع فيكون الجهات متحددة في نفسها فلا يكون له تاثير في التحدد هذا خلف فتعين ان يكون المحدد جسما واحدا كريا او وجود اجسام تحيط بعضها بالبعض فيلزم وجود جسم محيط بالكل يتحدد به الجهات كليا وكيف ما كان لا بد من وجود جسم كري محدد للجهات وهو المطلوب وليس خارج العالم كرة اخرى لانه لو كان في الخارج كرة اخرى فان لم يكن مماسة للمحدد كان فيما بينهما قابلا للزيادة والنقصان فيكون خلا هذا خلف وان كان مماسا له والكرتان اذا مست احديها الاخرى فلا بد ان يقع فيما بينهما فرجة تقبل الزيادة والنقصان فيلزم وجود الخلا ايضا وهو محال فليس وراء العالم عالم اخر فيكون العالم واحدا وهو المطلوب ولقايل ان يقول على الاول لا نسلم ان احدهما اذا كان حاصلا في جانب من الاخر ولم يكن طالبا لتلك الجهة كان متوجها عنه بالطبع لا بد له من برهان وعلى الثاني لا نسلم انه اذا حصلت فرجة فيما بين الكرتين يلزم الخلا وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن تلك الفرجة مملوة باجسام اخر فلم قلتم انه ليس كذلك

المقالة الثامنة يشتمل على ثلثة لوامع اللامع الاول في ماهية الحركة

الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان وجوده وكونه بالقوة ايضا بالقوة فيكون القوة حاصلة وغير حاصلة هذا خلف

بل لا بد ان يكون بالفعل اما من كل الوجوه او من بعضها
وكل ما هو بالقوة فاما ان يكون حصوله بالفعل دفعة او على
التدريج والاول هو الكون والثاني الحركة فالحركة هي الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهي امر ممكن الحصول
للجسم فيكون حصولها كمالا له لكنها يفارق ساير الكمالات
من حيث انه لا حقيقة لها الا التادي الى الغير وما كان
كذلك فله خاصيتان احديهما انه لا بد هناك من مطلوب ممكن
الوجود ليكون التادي تاديا اليه وثانيهما ان ذلك التوجه
ما دام كذلك فانه يبقى منه شي بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا
بالفعل اذا لم يصل الى المقصود وما دام كذلك يبقى منه شي بالقوة
فالحركة متعلقة بان يبقى منها شي بالقوة وبان لا يكون المتادي
اليه حاصلا بالفعل فاذا كان الجسم حاصلا في مكان وهو ممكن الحصول
في مكان اخر ففيه امكانان احدهما امكان الحصول في ذلك المكان
والثاني امكان التوجه اليه وهما كمالان والتوجه مقدم على
الوصول والا لم يكن الوصول على التدريج بل دفعة فاذن التوجه
كمال اول للشي الذي بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولئن قال بان
الحركة غير موجودة في الخارج لانها لو كانت موجودة في الخارج فاما
ان يكون منقسمة او لا يكون والاول باطل لانها لو كانت منقسمة
لكان احد جزئيها سابقا على الاخر فلا يكون الحركة الحاضرة حاضرة
هذا خلف والثاني ايضا باطل لانها لو لم يكن منقسمة لكان الذي يقع
عليه تلك الحركة من المسافة غير منقسم فيلزم وجود الجزء الذي لا يتجزى

وهو محال قلنا ان اردتم بالانقسام القسمة الفعلية فلا نسلم
انها لو لم يكن منقسمة بالفعل يلزم وجود الجزء الذي لا يتجزى
وان اردتم به القسمة الوهمية فلا نسلم انها لو لم يكن منقسمة
بالفعل جزئيها سابقا على الاخر والحركة المتصلة من مبدا المسافة
الى منتهاها لا حصول لها في الاعيان وانما وجودها في الذهن
لان المتحرك له نسبة الى المكان الذي تركه ونسبة الى المكان
الذي ادركه فاذا ارتسمت الصورتان في الخيال معا حصل
الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى اخرها والموجود في الخارج
هو كون الجسم متوسطا بين المبدو والمنتهى اللذين للمسافة بامر
ممتد من اول المسافة الى اخرها والموجود في الخارج هو كون الجسم
متوسطا بين المبدو والمنتهى اللذين للمسافة وذلك انما يتحقق
اذا لم يكن للجسم استقرار في شي من حدود المسافة اذ لو استقر
في حد واحد لكان ذلك منتهى حركته فحينئذ يكون حاصلا في الحدم
المنتهى لا في الوسط بين المبدا والمنتهى والحركة انما يتشخص بوحدة
الموضوع والزمان وماهية الحركة ما عدا هذه الثلثة يوجب تشخص
ماهية الحصول في الوسط الذي هو الحركة فيكون الحركة الواحدة
بالعدد هي التوسط بين مبدا بالشخص لموضوع واحد بالتشخص في
زمان واحد **اللامع الثاني** في ان كل متحرك فله محرك
زايد على جسميته لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه لان ما
بالذات يبقى ببقائها ولانه لو تحرك لذاته فاما ان يكون له مطلوب
او لا يكون فان كان الاول وجب سكونه عند حصوله فلا يكون

متحركا لذاته وقد فرض كونه كذلك هذا خلف وان كان
الثاني فان تحرك الى بعض الجهات دون البعض كان ذلك
ترجيحا بلا مرجح وان تحرك الى كلها كان الجسم الواحد في حالة
واحدة متوجها الى جهات مختلفة وهو محال ولانه لو تحرك لذاته
لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الصورة الجسمية
التي هي مبدا التحريك حينئذ والطبيعة وحدها ايضا لا يكفي
في التحريك لان الطبيعة امر ثابت فيكون مقتضاها ثابتا والحركة
غير ثابتة فلا يكون مقتضى للطبيعة بل لا بد من انضمام امر زايد
الى الطبيعة ليصدر منها الحركة وذلك الامر اما ان يكون حالة
ملايمة او حالة غير ملايمة والاول باطل لان الجسم اذا كان على
الحالة الملايمة استحال حركته والا لكان المطلوب بالطبع متروكا
بالطبع هذا خلف فذلك الامر اذن حالة غير ملايمة فاذا انضم
الى الطبيعة حالة غير ملايمة اوجبت الطبيعة بهذا الشرط
عودها الى الحالة الطبيعية والحركة الارادية ايضا لا يكفي
فيها النفس وحدها لان النفس موجود ثابت فيكون مقتضاها
ثابتا والحركة ليست ثابتة فلا يكون هي مقتضى للنفس بل لا بد
من ان ينضم اليها امر اخر وذلك الامر ليس هو التصور فقط لان
التصور الكلي لا يصير مبدا للامر الجزئي لان نسبته الى جميع
الجزئيات نسبة واحدة فلو وقع به بعض الجزئيات كان ذلك
ترجيحا بلا مرجح بل لا بد من انضمام امر اخر الى التصور الكلي حتى يحصل
الفعل الجزئي

اللامع الثالث في ماهية الحركة وما اليه

مبدا الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات وقد يتضادان
بالعرض اما الاول فقد يكون بينهما غاية الخلاف كالحركة من السواد الى
البياض ومن غاية الذبول الى غاية النمو وقد لا يكون فالحركة
من الصفرة الى النيلية ومن الذبول الذي ليس في الغاية
الى النمو الذي ليس في الغاية واما الثاني فقد يكون اما لاجل
عرضين لازمين كالمركز والمحيط فانهما يتضادان لا لذاتيهما فان
ذات كل واحد منهما نقطة بل لعارضين لهما وهما كون احدهما غاية
البعد من الفلك وكون الاخر غاية القرب منه او غير لازمين
كالحركة من جانب المسافة الى جانب اخر فان احد طرفيها مبدا
والاخر منتهى وكونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق وكما في الحركة
المستديرة فان كل نقطة تفرض في المستدير فان الحركة منها حركة
اليها وكل نقطة منها مبدا ومنتهى لكن لا في ان واحد بل في انين فتلك
النقطة وان كانت واحدة بالعدد لكنها اثنان بالاعتبار وذلك
يكفي في كونها مبدا الحركة ومنتهى لها ومبدا الحركة ومنتهاها
لهما ذات ولهما انهما مبدا ومنتهى وهذان العارضان اما ان
يكونا معتبرين بالقياس الى الحركة او نعتبر كل واحد منهما بالقياس
الى الاخر والاول قياس التضايف لان المبدا مبدا الذي
المبدا وبالعكس وكذا المنتهى والثاني ليس كذلك لانه ليس كل
من عقل مبدا عقل منتهى بل هو قياس التضاد

اللامع الرابع

فيما فيه الحركة وهي اربع مقولة الكم والكيف والاين والوضع
اما في الكم فعلى وجهين الاول التخلخل والتكاثف والثاني النمو

والذبول اما التخلخل فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شي من خارج والتكاثف عكسه مثل ما يكون في انتقال الما من الجمود الى الذوبان وعلى العكس ومثل ما تمص القارورة وتكب على الما فانه يدخلها الما فاما ان يكون لحصول الخلا فيها او لان الجسم الكاين فيها ازداد حجمه بالمص ثم يرد ويتكاثف بطبعه عند صعود الما او بسبب اخر والثالث معلوم البطلان بالضرورة والاول باطل لاستحالة وجود الخلا فتعين الثاني وهو المطلوب وهذه الحركة انما تعرض للجسم لانه مركب من الهيولى والصورة فاذا استعدت للمقدار الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير وبالعكس واما النمو فهو ان يزداد الجسم بسبب اتصال جسم اخر به ويكون الزيادة مداخلة في الاصل مدافعة اجزاه الى جميع الاقطار بنسبة طبيعية كما يكون للانسان في سن الحداثة والذبول بالعكس كما للمشايخ واما في الكيف فكانتقال الما من البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس وكانتقال الجسم من البياض الى السواد على التدريج ويسمى هذه الحركة استحالة واما في الاين فهي الحركة من مكان الى مكان اخر ويقال لها النقلة واما في الوضع فهي حركة الكرة في مكانها فانها اذا دارت اختلفت نسب اجزايها بعضها الى بعض والى الامور الخارجة على التدريج واما الجوهر فلا حركة فيه اي لا ينتقل نوع من الجسم من صورة جوهرية الى صورة اخرى لانه اذا زالت الصورة الجوهرية انعدم ذلك النوع فلا يكون له انتقال من صورة الى اخرى بل المادة خلعت صورة ولبست اخرى

واما بقية المقولات فهي تابعة لمعروضاتها فان كان فيها حركة وقعت الحركة في العارض والا فلا

اللامع الخامس في تقسيمات الحركة

التقسيم الاول للحركة اما ان يكون واحدة بالشخص او بالنوع او بالجنس اما وحدتها الشخصية فانما تتحقق عند وحدة موضوعها وزمانها وما هي فيه اما وحدة الموضوع فلاستحالة قيام العرض الواحد بالمحلين واما وحدة الزمان فلاستحالة اعادة المعدوم بعينه واما وحدة ما فيه فلانه يمكن ان يكون متحرك يقطع مسافة ومع ذلك يستقيل وينحو بحيث يكون ابتداهذه الحركات وانتهاوها واحدا فالزمان والموضوع واحد والحركة ليست واحدة واما وحدة المحرك فغير معتبر لانا لو قدرنا محركا يحرك جسما وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك اخر وكانت الحركة واحدة واما وحدة المبدا فغير كافية لان الجسمين قد يتحركان من البياض احدهما الى السواد والاخر الى النيلية وكذا وحدة المنتهى لان الوصول اليه قد يكون دفعة كانتقال الجسم من الغبرة الى السواد وقد يكون على التدريج كانتقاله من الحمرة الى النيلية ثم الى السواد وكذلك وحدتهما جميعا لان الانتقال من احدهما الى الاخر قد يكون بطرق مختلفة نعم وحدتها لازمة لوحدة هذه الامور الثلثة واما الوحدة النوعية للحركة فهي انما تتحقق عند وحدة ما فيه الحركة وما منه وما اليه واما الوحدة الجنسية فانما تتحقق باتحاد ما فيه الحركة بالجنس التقسيم الثاني الحركة اما سريعة واما بطيئة فالسريعة هي التي تقطع مسافة اطول في الزمان المساوي او تقطع المسافة المساوية

في زمان اقل او مسافه اطول في زمان اقصر ليس لاجل تخلل السكنات
في البطي لانه لو كان كذلك لكان نسبة السكنات المتخللة بين حركات
الفرس من اول اليوم الى اخره وهي خمسة فراسخ مثلا الى حركاته
كنسبة فضل حركات الشمس من اول اليوم الى اخره الى حركات
الفرس لكن فضل تلك الحركات على حركاته اضعاف حركاته فسكنات
الفرس اضعاف حركاته هذا خلف لان سكناته ليست محسوسة
وحركاته محسوسة ولو كان كذلك لكان الامر بالعكس التقسيم الثالث
الحركات قد تكون متضادة وقد لا تكون كالمختلفات الاجناس
كالنقلة والاستحالة والنمو ليست متضادة لانها قد تجتمع واما
الداخلة تحت جنس واحد كالتسود والتبيض فهي متضادة وليس
تضادها لاجل تضاد المحركين لان حركة الحجر قسرا وحركة النار
طبعا الى فوق ليست بمتضادة مع تضادها بين القوتين ولا
لتضاد الازمنة لانها غير متضادة ولانها تعرض للحركات فلا يكون
موجبة لتضادها ولا لتضاد ما فيه لان الحركة الصاعدة تضاد
الحركة الهابطة مع وحدة الطريق فتضادها لتضاد ما منه وما اليه
لا لكونهما نقطتين بل لاجل ان احدهما مبدا والاخر منتهى وليس تضادها
لاجل الحصول في الاطراف والا لما كان بين الحركات الموجودة
تضاد بل لاجل التوجه اليها التقسيم الرابع الحركة قد تكون مستقيمة
وقد تكون مستديرة وقد تكون مركبة منها كحركة العجلة وقيل انه
لا بد ان يكون بين كل حركتين صاعدة وهابطة زمان يسكن فيه
الجسم لان الميل الموصل الى ذلك الحد موجود حال الوصول لانه

علة له والعلة يجب ان يكون موجودة حال وجود المعلول
والوصول اني الوجود لان حال الوصول لو كان منقسما فعند
حصول الجسم في احد جزئيه لا يكون واصلا فلا يكون الوصول
وصولا هذا خلف واللاوصول ايضا اني الوجود فوجب ان
يكون بين الانين زمان يسكن فيه الجسم والا للزم تتالي الانات
هذا خلف وفيه نظر لانه انما يلزم حصول الجسم في احد جزئيه ان لو
كانت اجزاؤه منقسمة بالفعل مرتبة على سبيل الانقضاء ولان
الثاني انما يلزم ان لو كان الان موجودا في الخارج فلم قلتم انه
موجود والاصوب ان يقال ان القوة القسرية في اول الامر
غالبة على القوة الطبيعية وهي لا تزال تضعف بسبب مصادمات
الهوا المخروق فلا بد من ان ينتهي الى حد المعادلة فهناك يجب
السكون ثم القوة القسرية تضعف بعد ذلك فتستولي القوة الطبيعية
وحينئذ ينزل الحجر واحتج من انكر ذلك بانه لو فرض السكون يلزم
وقوف الحجر النازل عن الاعلى من تقدير ملاقاته الخردلة الصاعدة
منها هذا خلف قلنا لا نسلم فان عندنا ذلك التقدير محال اذ الخردلة
يجب رجوعها لمصادمة الهوا المتحرك بنزول الحجر فيكون ملاقاته
لها محالا فلو فرضنا ملاقاته بها يلزم منه المحال وهو وقوف الحجر
وكون المحال ملزوما للمحال ليس بخلف فلا يتم ما ذكروه التقسيم الخامس
الحركة قد تكون بالذات وقد تكون بالعرض فالاولى هي التي تعرض
لذات الجسم لا بواسطة الحركة في غيره والثانية هي التي تعرض للشي
بواسطة حركة غيره كحركة الجالس في السفينة والحركة بالذات ان كانت

لقوة موجودة في جسم اخر فهي الحركة القسرية كحركة الحجر الى
فوق وان لم يكن كذلك فان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية كحركة
الحجر من اعلى الى اسفل وكحركة النبات في الاقطار الثلثة وان كان
لها شعور فهي الحركة الارادية واما السكون فهو عدم الحركة
عما من شانه ان يتحرك والسكون في المكان يقابله وقد يقال لفظ
السكون على حصول الجسم في المكان اكثر من زمان واحد وهو
من مقولة الاين **اللامع السادس** في وجود الزمان
انا نعلم بالضرورة ان ههنا وقتا هو حاضر وماض فلا يخلو اما ان
يكون عدميا او وجوديا والاول محال لان زمان الحركة الى نصف
المسافة اقل من زمانها الى اخرها فهو قابل للزيادة والنقصان
ولا شي من العدم كذلك ولانه اذا تحرك جسم في مسافة على مقدار
من السرعة وتحرك اخر على مقدارها من السرعة وابتدا بعدها
فتركها معا فان زمان الثانية اقل من زمان الاولى فالزمان قابل
للزيادة والنقصان فلا يكون امرا عدميا فلئن قال لو كان
الزمان موجودا فاما ان يكون مستقرا او منقضيا والاول محال
والا لكان الموجود من زمان الطوفان موجودا في الحال وهو باطل
بالبديهة والثاني محال لانه لو كان منقضيا لكان بعض اجزايه قبل
البعض قبلية لا تجامعه والقبلية التي لا تجامع الشي هي الزمانية
فيلزم ان يكون للزمان زمان اخر وهو محال قلنا لا نسلم انه يلزم
ذلك بل يلزم ان يكون قبل كل زمان زمانا اخر لا الى نهاية ومن
الناس من زعم ان الزمان واجب لذاته واحتج عليه بان الزمان

اذا فرض عدمه يلزم منه المحال وما هذا شانه فهو واجب لذاته
وانما قلنا انه اذا فرض عدمه يلزم منه المحال لانه اذا فرض
عدمه كان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامعه والبعدية التي
لا تجامع الشي هي الزمانية فيكون بعده زمان فيلزم من فرض
عدمه وجوده على تقدير عدمه فهو محال قلنا لا نسلم انه اذا فرض
عدمه كان عدمه بعد وجوده بل اذا فرض عدمه بعد كونه موجودا
فيكون المحال لازما على عدمه بعد وجوده
كان عدمه بعد وجوده فيكون المحال لازما من عدمه بعد وجوده
ولا نسلم ان ما يلزم المحال من عدمه بعد وجوده يكون واجبا لذاته
بل يكون مستحيل الانقطاع ولا يلزم من استحالة انقطاعه كونه واجبا
لذاته **اللامع السابع** في ان الزمان مقدار الحركة قد ثبت
ان الزمان قابل للزيادة والنقصان فيكون كما فاما ان يكون متصلا
او منفصلا والثاني باطل والا لكان مركبا من الوحدات فيكون
فيه اجزاء غير منقسمة وهو مطابق للحركة فيكون في الحركة اجزا
لا تتجزى فالمسافة التي عليها تلك الحركة يكون مركبة من اجزا لا تتجزى
وهو محال فتعين الاول فيكون هو مقدارا ولا يخلو اما ان يكون قار
الذات او غير قار الذات والاول باطل والا لكان الموجود في الامس
موجودا في الحال وهو محال فهو غير قار الذات فاما ان يكون مقدارا
لهيئة قارة او لهيئة غير قارة والاول محال لان مقدار الهيئة القارة
يجب ان يكون قارا والزمان ليس كذلك فتعين ان يكون مقدار
الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة فالزمان مقدار الحركة
وليس له بداية لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تجامعه

وهي ان الزمانيه فيلزم وجود الزمان قبل كل الزمان وهو محال
ولا نهاية له لهذا بعينه والزمان دايم الوجود على سبيل الانقضا
والتجدد فلا بد له من حركة حافظ والحركة الحافظه له اما ان
تكون فلكية او عنصرية والثاني محال لان كل حركة عنصرية فهي
منقطعة ولا شي من الحافظ للزمان كذلك فتعين الاول ولا تخلو
اما ان تكون هي اسرع الحركات او لا تكون ولا سبيل الى الثاني
لان الحافظة للزمان يقدر بمقدارها جميع الحركات ولا شي ما ليس
باسرع كذلك فالحافظة للزمان هي اسرع الحركات وهي الحركة
اليومية التي يتحرك بها جميع الاجرام السماوية واما الان فهو نهاية
الماضي وبداية المستقبل وهو امر متوهم لا وجود له في الخارج والا
لكان في الحركة جزء لا يتجزى هذا خلف وقد يقال الان على الوقت
الحاضر وهو بهذا التفسير منقسم اي قابل للانقسام ولقايل ان
يقول لا نسلم ان القبلية التي لا تجامع البعدية هي الزمانية **اللامع
الثاني** في الميل اعلم ان الزق المنفوخ تحت الماء نشاهد فيه
مدافعة صاعدة والثقيل اذا كان في الجو نجد فيه مدافعة هابطة
فقد لزم وجود مدافعة مصاحبة للحركة وهي الميل وهو اما طبيعي
كما في الحجر المتحدر واما قسري كما في الحجر المرمي الى فوق واما
نفساني كما يعتمد الانسان على غيره ولا ميل في الجسم عند كونه في حيزه
الطبيعي لانه اما ان يكون عنه او اليه والاول باطل والا لكان
المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والثاني ايضا باطل لانه طلب
وطلب الحاصل محال ويمتنع اجتماع الميل الطبيعي والقسري في الجسم

في الخارج هو كون الجسم متوسطا بين المبدا والمنتهى
والحركة تتشخص بوحدة الموضوع والزمان وما فيه فالحركة
الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبدا بالشخص ومنتهى
بالشخص في زمان واحد ولكل متحرك محرك زايد على جسميته
لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه ولكان كل جسم متحركا
لاشتراك الاجسام في الجسمية ولانه حينئذ ان كان له
مطلوب وجب سكونه عند حصوله والا لكان متحركا
الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه
في حالة واحدة الى جهات مختلفة والثاني الترجيح
بلا مرجح والطبيعة وحدها لا تكفي في التحريك لانها ثابتة
فمقتضاها ثابت بل لا بد من انضمام امر اليها وذلك
الامر استحالة ان يكون حالة ملايمة لان الجسم على
الحالة الملايمة لا يتحرك والا لكان المطلوب بالطبع
متروكا بالطبع بل حالة غير ملايمة توجب الطبيعة وكذا
الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك
الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته الى الجزويات
واحدة ولا يقع به واحد دون اخر بل امر اخر ينضم الى
التصور الكلي لتحصيل الفعل الجزوي ومبدا الحركة
ومنتهاها قد يتضادان بالذات مع غاية الخلاف
بينهما كالحركة من السواد الى البياض او لا مع الغاية
كالحركة من الصفرة الى النيلية وقد يتضادان بالعرض

اما لاجل عرضين لازمين كالمركز والمحيط فانهما لا يتضادان لذاتيهما اذ كل واحد منهما نقطة بل العارضين عرض احدهما للمركز وهو كونه غاية البعد من الفلك والاخر المحيط وهو كونه غاية القرب منه او عن لازمين كالحركة من جانب الى اخر فان احدهما مبدا والاخر منتهى وكونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق وكما في الحركة المستديرة فان كل نقطة تفرض فيها فان الحركة منها حركة اليها فهو مبدا ومنتهى لكن في انين لا في ان واحد فتلك النقطة واحدة بالعدد لا بالاعتبار وذلك كاف في كونها مبدا ومنتهى وللمبدا الحركة ومنتهاها ذاتا ولهما انهما مبدا ومنتهى وهذان العارضان ان اعتبر بالقياس الى الحركة كان قياس التضايف لان المبداء مبدا لذي المبدا وبالعكس وان اعتبر كل واحد منهما بالقياس الى الاخر كان قياس التضاد لا التضايف اذ ليس كل من عقل مبدا عقل منتهى والحركة تقع في الكم والكيف والاين والوضع اما في الكم فالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول اما التخلخل فهو ان يزداد مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شيء من خارج والتكاثف عكسه كانتقال الماء من الجمود الى الذوبان وعكسه وكما تمص القارورة تقلب على الماء فيدخلها وليس ذلك لحصول الخلاء فيها لاستحالته بل لان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه بالمص

ثم برد وتكاثف بطبعه عند صعود الماء وهذه الحركة انما عرضت للجسم لتركبه من الهيولى والصورة واذا استعدت الهيولى للمقدار الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير وبالعكس واما النمو فهو ان يزداد الجسم بسبب اتصال جسم اخر به على وجه يكون الزيادة مداخلة في الاصل مدافعة اجزاؤه الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة والذبول عكسه كما للمشايخ واما في الكيف فكانتقال الماء من البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس فكانتقال الجسم من السواد الى البياض على التدريج ويسمى هذه الحركة استحالة واما في الاين فكالحركة من مكان الى مكان المسماه بالنقلة واما في الوضع فكالحركة الكرة في مكانها فان بها تختلف نسبة كل واحد من اجزائها بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنها على التدريج واما الجوهر فلا يقع فيه حركة لانه اذا زالت الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم انعدم ذلك النوع ليلا يكون ذلك انتقالا لانعدام المادة خلعت صورة ولبست اخرى وذلك كون وفساد واما بقية المقولات فتابعة لمعروضاتها في وقوع الحركة وعدمه والحركة اما واحدة بالشخص وهي انما يتحقق عند وحدة موضوعها لاستحالة قيام العرض الواحد بمحلين ووحدة

زمانها لاستحالة اعادة المعدوم بعينه ووحدة ما فيه لانه يمكن
ان يقطع متحرك مسافة ومع ذلك يستحيل وهو بعينه يكون ابتدا
هذه الحركات وانتهاؤها واحدا واما وحدة المحرك فغير معتبرة لان
محركا لو حرك جسما وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك آخر كانت الحركة
واحدة ووحدة المبدا غير كافية لان الجسمين قد يتحركان من البياض
احدهما الى السواد والاخر الى القتمة وكذا وحدة المنتهى لان
الوصول اليه قد يكون دفعة لانتقال الجسم من الغبرة الى السواد
وقد يكون على التدريج كانتقاله من الخضرة الى القتمة ثم الى السواد
وكذا وحدتهما لان الانتقال من احدهما الى الاخر قد يكون بطرق
مختلفة نعم وحدتها لازمة لوحدة الامور الثلثة واما واحدة بالنوع
وهي انما يتحقق عند ما فيه الحركة وما منه وما اليه واما واحدة بالجنس
وهي انما يتحقق باتحاد ما فيه الحركة وايضا الحركة اما سريعة
وهي التي تقطع مسافة اطول في الزمان المساوي او الاقصر
ومسافة مساوية في زمان اقل واما بطيئة تعرف من المذكور
في تعريف السريعة البطوء ليس لتخلل السكنات البطء والا
لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس الى حركاته
التي هي خمسة فراسخ في يوم واحد كنسبة فضل حركات الشمس
في ذلك اليوم الى حركات الفرس لكن فضل تلك الحركات ازيد
من كله مع انا لا نحس بشيء من سكناته وايضا الحركات قد يكون
متضادة وهي الداخلة تحت جنس واحد كالتسود والتبيض وتضادها
ليس لتضاد المحركين لان حركة الحجر فيه او حركة النار طبعا غير

متضادتين من تضاد المحركين ولا لتضاد الازمنة لكونها
غير متضادة وبتقدير تضادها فهي عارضة للحركات وتضاد
العارض لا يوجب تضاد المعروض ولا لتضاد ما فيه لان
الصاعدة تضاد الهابطة مع وحدة الطريق ولا للحصول
في الاطراف ولما كان بين حركات الموجودة تضاد بل
لتضاد ما منه وما اليه لا لكونهما متطرفين بل لان احدهما مبدا
والاخرى منتهى والوجه الى الاطراف وايضا الحركة اما
مستقيمة واما مستديرة واما مركبة منهما كحركة العجلة قال
الشيخ بين كل حركتين صاعدة وهابطة سكون لان الميل
الموصل الى ذلك الحد موجود حالة الوصول لوجوب وجود
العلة عند وجود المعلول والوصول آني والا لكان عند
وصول الجسم الى احد جزء منه عند واصل فلا يكون الوصول
وصولا واللاوصول ايضا آني فلهما زمان يسكن فيه الجسم
والا لزم تتالي الآنات وفيه نظر لجواز ان يكون منقسما
بالقوة لا بالفعل فلا يكون له جزء يصل اليه الجسم ولان التالي
انما يلزم ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع
واحتج الامام عليه بان القوة القسرية غالبة في اول الامر
على الطبيعة وهي لا تزال تضعف بمصاكات الهوا المخروق
وتنتهي بالاخرة الى المعادلة فتنال عقيب السكون ثم تضعف
القسرية وتستولي الطبيعة وينزل الحجر لا يقال لو وجب
السكون بينهما يلزم وقوف الحجر النازل على تقدير ملاقاته الخردلة

الصاعدة لانا نقول الصعود له بمصادمة الهواء المتحرك
بنزول الحركة فيكون الملاقاة محالا وبتقدير فرضها يلزم وقوف
الحجر وان كان محالا لان المحال جاز ان يلزمه المحال وايضا
الحركة قد يكون بالذات وهي التي تعرض للجسم بغير واسطة
عروضها لغيره فان كانت لقوة في غيره فهي القسرية والا فالارادية
ان كانت مع الشعور والطبيعة ان لم يكن وقد يكون بالعرض
وهي التي يعرض له بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس
في السفينة والسكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك
ويقابله الحركة عن المكان واليه وقد يطلق السكون
على حصول الجسم في المكان اكثر من زمان واحد وهو من
مقولة الاين والزمان موجود لانا نعلم بالضرورة ان هنا
وقتا هو حاضر وماض وليس عدميا لقبوله الزيادة والنقصان
ضرورة ان زمان الحركة الى نصفها اقل من زمانها الى اخرها
ولانه اذا تحرك جسمان في مسافة على مقدار من السرعة لكن
ابتدا احدهما بعد الاخر وتركا معا فان زمان الثاني اقل
من زمان الاول ولا شي من العدم كذلك لا يقال لو كان
الزمان موجودا فان كان مستقرا كان الموجود في زمان الطوفان
موجودا الان وان كان منقضيا كان بعض اجزائه قبل
البعض قبلية لا يجامعه والقبلية التي لا تجامع الشي زمانية
فللزمان زمان اخر لانا نقول لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو لم
يكن القبل زمانا اما اذا كان زمانا فاللازم ان يكون قبل كل زمان

زمان الى غير النهاية لا يقال الزمان واجب لذاته لانه
لو فرض عدمه كان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجامعه فيكون
زمانية فبعد عدم زمان اخر لانا نقول استلزام فرض عدمه
المحال ممنوع بل المستلزم اياه فرض عدمه بعد وجوده وما هذا
شانه لا يجب ان يكون واجبا لذاته بل مستحيل الانقطاع وهو
مقدار الحركة بما به لقبوله الزيادة والنقصان كم وليس منفصلا
والا لتركب من الوحدات غير المنقسمة وهو مطابق للحركة
المطابقة للمسافة فالمسافة مركبة من اجزا لا تتجزى بل مقدارا
وليس قارا الذات والا لكان الموجود في الامس موجودا في
الحال وليس مقدارا لهيئة قارة لان مقدار القار قار فهو مقدار
لهيئة غير قارة والهيئة غير القارة هي الحركة ولا بداية له والا لكان
عدمه قبل وجوده قبلية لا تجامعه وهي الزمانية فقبل كل زمان
زمان ولا نهاية لهذا بعينه فهو دائم الوجود على سبيل الانقضا
والتجدد له ولا بد له من حركة حافظة وهي ليست عنصرية لانها منقطعة
بل فلكية وهي اسرع الحركات لانها بها تعد جميع الحركات و
لا شي من غير الاسرع كذلك فهي اذن الحركة اليومية التي بها
يتحرك جميع الاجرام السماوية واما الان فهو نهاية الماضي وبداية
المستقبل ولا وجود له في الخارج والا لكان في الحركة جزء
لا يتجزى وقد يقال الان على الزمان الحاضر وهو بهذا
المعنى قابل للانقسام ونجد في الزق المنفوخ المسكن تحت
الما مدافعة صاعدة وفي الثقيل المسكن في الجو قسرا مدافعة

هابطة مغايرة للحركة وهي الميل وهو طبيعي كما في الحجر المنحدر وقسري كما في الحجر المرمي الى فوق ونفساني كما يعتمد الانسان على غيره ولا ميل في الجسم وهو في حيزه الطبيعي والا لكان عنه او اليه والاول باطل لاستحالة ان يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع وكذا الثاني لامتناع تحصيل الحاصل ولا يجتمع الميل الطبيعي مع القسري لاستحالة المدافعة الى الشي مع المدافعة عنه ويجوز اجتماع مبدايهما والا لما كان حركتا مختلفي الصغر والكبر المرميين من يد واحده في مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفين في السرعة والبطوء لانه حينئذ لا يكون في الكبير شي مقاوم ازيد مما في الصغير واللازم باطل واجتماعهما ايضا الى جهة واحدة لانا اذا دفعنا الحجر الى اسفل بقوة شديدة كانت حركته اسرع مما اذا تحرك وحده بطبعه وما لا ميل فيه استحال ان يتحرك والا لوقعت حركته في المسافة في زمان فنفرض جسما اخر ذا ميل يتحرك في تلك المسافة بتلك القوة فزمان حركته اطول من زمان حركة عديم الميل لامتناع ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه فبينهما نسبة مخصوصة فنفرض جسما اخر نسبة ميله الى المثال الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول فزمانا حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل متساويان وفيه نظر لان ذلك انما يلزم ان لو كان استحقاق الحركة الزمان بسبب ما في المتحرك من الميل وذلك ممنوع فانها يستحق قدرا من الزمان وهو محفوظ في الاحوال كلها والذي يزيد وينقص هو

الذي يستحقه بسبب الميل سلمناه لكن المحال انما يلزم مما ذكرتم من المجموع ولا يلزم من استحالته استحالة حركة الجسم الذي لا ميل فيه

المقالة الثالثة في احكام الافلاك

المحدد ليس قابلا للحركة المستقيمة ولا مركبا من مختلفات الطبايع والا لامكن انتقاله من حركة الى اخرى او عود بسايطه الى احيازه الطبيعية وكيف كان فالجهات متحددة قبله فهو بسيط وشكله كري لان الشكل الطبيعي للبسيط الكرة ولا يقبل الخرق والالتيام والا لكانت اجزاؤه قابلة للتفرق والالتيام فيعرض ما ذكرناه ولا الكون والفساد والا فالصورة الكاينة ان طلبت غير ذلك الحيز ففيها ميل مستقيم وان طلبت ذلك الحيز فالفاسدة ان طلبت غيره فالجهات متحددة قبله وقابل للحركة المستديرة اذ ليس يجب له وضع والا لكانت اجزاؤه مختلفة في الطبيعة لاختلافها في اللوازم حينئذ ومتحرك بالاستدارة والا لكان تخصيصه بوضع دون اخر تخصيصا بلا مخصص وليس برطب ولا يابس والا لقبل الاشكال بسهولة او بعسر فهو قابل للخرق والالتيام ولا حار ولا بارد والا لكان خفيفا او ثقيلا ففيه ميل صاعد او هابط فيكون قابلا للحركة المستقيمة وكل ما يتحرك بالذات من الاجرام السماوية فله قوة جسمانية هي مبدا قريب للتحريك لان ما يصدر عنه الحركة الجزئية مرتسم فيه الصغر والكبر ولا شي من المجردات كذلك فلكل واحد منها مبدا حركة مستديرة فلا يكون في شي منها مبدا حركة مستقيمة لامتناع اقتضاء

الطبيعة مثلين متضادين فلا يكون مركبا وشكله كري
ولا يقبل الكون والفساد والانخراق والالتيام وليس برطب
ولا يابس ولا حار ولا بارد كل ذلك لما مر والجسم الذي يتحرك
ويحرك جميع ما في السما من المشرق الى المغرب في اليوم
بليلة دورة واحدة يسمى الفلك الاعظم وحركته الحركة الاولى
ومنطقته معدل النهار وقطباه قطبا العالم ويحد الشمس
في المواضع التي لجميع الكواكب فيها طلوع تارة بسمت الراس
وتارة في الشمال واخرى في الجنوب مع لزوم معدل النهار واذا
فارقت الثوابت مالت الى المشرق علم ان حركتها مغربية
والدايرة التي تتحرك الشمس في موازاتها على سطح الفلك الاعظم
يسمى فلك البروج ويقطع معدل النهار على نقطتين احديهما
وهي التي اذا فارقتها حصلت في الشمال يسمى الاعتدال
الربيعي والاخرى وهي التي اذا جاوزتها حصلت في الجنوب
الاعتدال الخريفي ومنتصف ما بينهما في الشمال الانقلاب
الصيفي وفي الجنوب الانقلاب الشتوي فاذا قسم ما بين
كل نقطتين ثلثة اقسام متساوية وتوهم ست دواير عظام
مارة احديها بقطبي الاعتدالين واخرى بالانقلابين والاربع
الباقية بالنقط الاربع التي فيما بين الانقلاب الصيفي
والاعتدالين وهما بلاتها تتقاطع كلها على قطبي فلك البروج
وينقسم الفلك الاعظم باثني عشر قسما كل قسم منها يسمى برجا والدايرة
الفاصلة بين الظاهر من الفلك والخفي منه يسمى الافق والدايرة

التي تحدث على وجه الارض من توهمنا معدل النهار فا تحته
للعالم موازية اياها يقال لها خط الاستوا وافاقه افاق الفلك
المستقيم وتقطع معدل النهار والدواير الموازية لها بنصفين فيكون
زمان مكث الشمس فوق الارض مساويا لزمان مكثها تحتها والليل و
النهار ابدا متساويين وافاق المواضع التي فيما بين معدل
النهار وقطبيه لا يكون قطباها على محيط معدل النهار واحد
قطبي معدل النهار مرتفع عن الافق والاخر منحط عنه ويقطع
دواير الموازية لمعدل النهار بقسمين مختلفين فالقوس الظاهرة
فوق الارض في الشمالية كان النهار اطول من الليل وبالعكس اذا
كانت في البروج الجنوبية وينتهي الشمس في المواضع التي فيما بين
معدل النهار وفلك البروج الى سمت الروس في كل دورة دفعتين
لان بعد سمت الروس عن معدل النهار اقل من الميل الاعظم
الذي هو غاية بعد الشمس عن معدل النهار فالمدار المار بسمت
روسهم يقطع فلك البروج على نقطتين ولا ينتهي الى سمت الراس
المواضع المسامتة لنقطة الانقلاب الصيفي الا دفعة وما جاوز
ذلك لا ينتهي الى سمت روسهم وفي المواضع التي بدادا الانقلاب
الصفي بل يبقى في الدورة الكاملة الدايرة الابدية الظهور ليس
للشمس فيها غروب وهي في الانقلاب الصيفي الدايرة الابدية
بل يبقى في الدورة الكاملة فوق الارض وفي المواضع التي ينطبق
فيها قطب فلك البروج على سمت الراس ينطبق دايرة البروج
على الافق فاذا مال القطب نحو المغرب ارتفع النصف الشرقي

من فلك البروج دفعة عن الافق وانخفض النصف المقابل
له دفعة وفي المواضع التي ينطبق فيها معدل النهار على الافق
ينطبق قطب العالم على سمت الراس ويصير محور العالم قائما على
الافق ويدور الكرة حوله دورة رحويه ويبقى النصف من الفلك
ظاهرا ابدا والنصف خفيا ويكون السنة كلها يوما وليلة ولو كانت
حركة الشمس على محيط فلك مركزه مركز العالم لما اختلفت اثار
شعاعها بحسب اختلاف النواحي لان بعدها عن جميع النواحي
وعن سمت روس يكون بعدا واحدا حينئذ والتالي كاذب بالمشاهدة
فهي اذن على محيط فلك خارج المركز شامل للارض او على محيط
فلك صغير غير شامل للارض مركوز في فلك موافق المركز فتقرب
في احدى الناحيتين من الارض وتبعد في الاخرى واما
القمر فلما كان يسرع بالنسبة الى جميع اجزاء فلك البروج تارة
ويبطئ اخرى دل على ان حركته على فلك صغير غير شامل للارض
حتى اذا كان على احد جانبيه يرى اسرع وعلى الاخر ابطأ
وهذا الفلك ليس مركوزا في فلك موافق والا لما ازدادت
سرعته اذا كانت سريع السير في تربيع الشمس اذا التدوير في
هذا الموضع حينئذ لا يكون اقرب الى الارض بل هو على
فلك خارج المركز وفي التربيع على حضيضه فاوج الخارج
المركز في مقابلته ولما كان كل واحد من التربيعين في الحضيض
دل على ان فلكا اخر يحرك الاوج الى خلاف حركته
حتى اذا وصل فلك التدوير الى التربيع يصل الاوج من

الجانب الاخر الى مقابلته فيجتمعان واذا وصل فلك
التدوير الى التربيع الاخر يصل الاوج الى مقابلته
فيجتمعان ايضا فالمركز والاوج يجتمعان في كل دورة
دفعتين ويتقابلان دفعتين والشمس ابدا متوسطة
بينهما والفلك المحرك للاوج يقال له الفلك المائل ومنطقته
ليست في سطح فلك البروج لميلان القمر عن فلك البروج
تارة الى الشمال واخرى الى الجنوب والا لانخسف في
كل استقبال لكونه مقابلا للشمس حينئذ وكون الارض
متوسطة بينهما بل قاطعة اياه على نقطتين يسمى احدهما
الراس وهي التي اذا جاوزها حصل في الشمال والاخرى
بالذنب وهما يتحركان الى المغرب لانه اذا حصل كسوفان
كلاهما في نقطة الراس احدهما بعد الاخر وجد موضع
الثاني متاخرا عن الاول والفلك المحرك لها بين النقطتين
يقال له فلك الجوزهر والقمر مظلم لان نوره مستفاد من الشمس
والا لما اختلفت هيئاة النور فيه بحسب قربه وبعده منها
فاذا سامت الشمس كان وجهه المضيء بضيائها مقابلا لها
والاخر الينا فلا يرى نوره اذا بعد عنها بقدر مسيره اليومي
يرى منه هلالا ويزداد نوره كل يوم الى ان يحصل في المقابل
فنراه تام النور واذا انصرف عن المقابلة انتقص نوره
على تلك النسبة الى ان يمحق عند الاجتماع واذا كان
في احدى نقطتي الراس او الذنب او قريبا منها توسطت

الارض بينه وبين الشمس وجرم الارض اقل من جرم الشمس والا لا تخسف القمر في كل استقبال فيقع ظله على شكل مخروطي لكونه مستدقا فان لم يكن للقمر عرض وقع في مخروط الظل وانخسف كله وان كان عرضه بمقدار مجموع نصف قطري الظل والقمر فانه يماس المخروط فلا ينخسف منه شي البتة وان كان اقل من ذلك انخسف بعضه وعند الاجتماع بالشمس ان لم يكن له عرض كسف الشمس بمقدار صفحته والا فان كان اقل من مجموع نصفي قطري الشمس والقمر كسف بعضها وان كان اكثر لم يكسفها وزعم ابن الهيثم ان القمر كرة بعضها مضي وبعضها مظلم ويتحرك على نفسها فاذا مال النصف المضي الينا نراه هلالا ثم يتحرك بحيث يصير النصف المضي كله الينا عند المقابلة وعلى هذا دايما وهو ضعيف والا لما انخسف في شي من الاستقبالات اصلا وبعد كل واحد من الكواكب الخمسة الباقية يعرض له الرجوع والبطو والسرعة في جميع اجزا فلك البروج واذا قارن كوكبا من الثوابت حالة الاستقامة ثم فارقه فانه يميل الى المشرق فدل على انه في فلك صغير غير شامل للارض يحمله فلك شامل متحرك الى المشرق وكل واحد من الكواكب الخمسة الباقية يعرض له الرجوع والبطو والسرعة في جميع اجزا فلك البروج واذا قارن كوكبا من الثوابت حالة الاستقامة ثم فارقه فانه يميل الى المشرق فدل على انه في فلك صغير غير شامل للارض يحمله فلك شامل متحرك الى

المشرق وكل واحد من الزهرة وعطارد اذا بعد عن الشمس نحو المشرق يتزايد سيره يسيرا يسيرا الى ان ينتهي الى حد ما ثم ياخذ في الانتقاص الى ان يستقيم ثم يقاربها في وسط الاستقامة ويبعد عنها نحو المشرق فدل على ان مركز التدوير لهذين يسامت مركز الشمس بخلاف الثلثة الباقية فان رجوعها في مقابلة الشمس ثم وجد غاية بعدهما عن الشمس صباحا ومساء مختلفة العدد في اجزا فلك البروج فلم ان فعلم ان فلك التدوير يقرب من الارض تارة ويبعد اخرى وان مركزه على محيط فلك خارج المركز وقد وجد بعد عطارد عن الشمس في الجوزا والجدي اعظم مما كان في غيرهما فعلم ان مركز التدوير في هذين الموضعين اقرب الى الارض ويلزم ان يكون الاوج متحركا الى المغرب لانه متى سار مركز التدوير من اول الحمل الى اول الجدي حصل في الحضيض فكان الاوج في اجزا الجوزا فيكون البعد المركز من اول الحمل الى التوالي اكثر من بعد اول الحمل الى الاوج متى سار مركز التدوير في اجزا الجوزا حصل في الحضيض فيكون الاوج في اول الجدي فبعد المركز من اول الحمل الى التوالي مما بين اول الحمل والاوج الى التوالي فلو كانت حركة الاوج الى التوالي لكانت اسرع من حركة المركز تارة وابطا اخرى وانه محال واذا كان كذلك فمتى سار المركز من اول الحمل الى اخر الجوزا انتقل الاوج من اول

الى الجدي على خلاف التوالي واذا انتقل مركز التدوير
الى اول الجدي انتقل الاوج الى اخر الجوزاء على خلاف
التوالي فحصل اجتماعها في الحمل والميزان ومقابلتها في اول
الجدي واخر الجوزا والفلك المحرك له الى خلاف التوالي
يقال له المدير ثم وجد البعد الصباحي والمسائي في الحمل
اعظم مما كان في الميزان فعلم ان مركز المدير خارج عن مركز
العالم ولما كان القمر يكسف عطارد وعطارد الزهرة والمريخ
المشتري والمشتري زحل وزحل الثوابت علم ان ذلك الكاسف
تحت فلك المنكسف ولما وجدت الزهرة في بعض اجتماعاتها
بالشمس كانها شامة على وجهها دون المريخ علم ان فلك الشمس
فوق فلك الزهرة وتحت فلك المريخ وهكذا قاله الشيخ ورايت
بعض المهندسين ينكر ذلك ويعتقد ان فلك الزهرة فوق
فلك الشمس ولما وجد للشمس بعد مخصوص عن بعض الثوابت
حين كانت في الاعتدال الربيعي ثم بعد الدهور الطويلة
وجدت على بعد اكثر من ذلك فدل على ان الثوابت تتحرك
الى المشرق وقد وجد ايضا مواضع الاوجات مايلة الى
المشرق بمقدار حركة الثوابت علم انها تتحرك بحركة فلك
الثوابت اما لان لكل كوكب فلكا يحرك اوجه حركة مساوية
لحركة الثوابت او لان كرة واحدة تماس سطحها الاعلى
مقعر الفلك الاعظم وادناها محدب فلك الجوزهر وافلاك
الكواكب في ثخنها وتتحرك جميعها مع الثوابت الى المشرق

ومن تحرك بحركة الفلك الاعظم الى المغرب

المقالة الرابعة وفيها خمسة مباحث الاول في العناصر

الارض ليست مستقيمة في طول المشرق والمغرب والا لكان
طلوع الشمس على جميع المساكن وغروبها عنها دفعة والتالي
كاذب لانا لما اعتبرنا خسوفا بعينه لم نجده في البلاد الشرقية
والغربية في وقت واحد من الليل ولا مقعرة والا لكان طلوعها على
اهل المغرب قبل طلوعها على اهل المشرق بل نجده واما في الشمال
والجنوب فلانها لو كانت مسطحة لما ازداد السالك الى الشمال
ارتفاع القطب الشمالي ولا انحطاط الجنوبي ولو كان كذلك
لما ظهرت له كواكب كانت خفية عنه في الشمال ولا خفيت عنه كواكب
كانت ظاهرة في الجنوب ولو كانت مقعرة لكانت التوغل في
الشمال يوجب خفاء القطب الشمالي والكواكب القريبة منه
بل نجده في ظاهرها تضاريس بسبب الجبال والوهاد بمنزلة خشونات
تكون في ظاهر بعض الاكر الصغار ووضعها في وسط الفلك الاعظم
لوجداننا الكواكب في جميع النواحي على بعض قدر واحد وليس
لها عند الفلك قدر يعتد به لانا نجد نصفه ظاهرة ونصفه خفية
ابدا ومنهم من زعم انها تتحرك الى المشرق وظهور الكواكب في
المشرق وخفاؤها في المغرب لذلك لا لحركة الفلك الاعظم فانه
ساكن فهو باطل والا لما كان الطاير الى البلاد الشرقية يلحقها
لكون حركة الارض اسرع من حركته ويعود الى الموضع الاول
في اليوم بليلته وهي باردة يابسة لان اليبوسة هي الكيفية

التي بها يصير الجسم قابلا للاشكال وتركها بعسر والارض
كذلك واما الماء فشكله كري والا لما ظهر لنا الت البحر اذا قرب
من حل اعلاه قبل اسفله ولانا اذا رمينا الماء الى فوق وبرا وعاد
الى طبعه ونزل نراه كريا وليس ذلك سببا الزوال القاسر فهو اذن
طبعي وهو بارد بالحس ورطب لان الرطوبة كيفية بها يصير الجسم قابلا
للاشكال وتركها بسهوله والماء كذلك ومقتضى طبيعته الجمود لاقتضائها
البرد المقتضي للجمود لكن الشمس اذا قربت من سمت الراس سخنت
تلك الارض والهوا المجاور لها فيعرض له السيلان لذلك واذا بعدت
عن السمت عاد الى طبعه واما النار فالذي يدل على وجودها
احتراق الادخنة الصاعدة الى قرب الفلك ومتى بسيطه لاحالتها
ما يجاورها الى طبعها فشكلها كري وحارة بالحس ويابسه لافنائها
الرطوبة عن المادة ولا يتوهم كونها رطبة لقبولها الاشكال وتركها
بسهوله لان ذلك في النار التي عندنا لا في البسيط واما الهوا
فسطحه المحدب صحيح الاستدارة لكونه مماسا لمقعر النار دون
مقعره لمماسته ظاهر الارض من الجبال والوهاد وهو حار لانفصام
الحركة عن الوسط ورطب لاتصافه برسم الرطوبة والنار تتحرك
بحركة الفلك والا لما تحركت الشهب وذوات الاذناب نحو
المغرب والبسايط العنصرية محصورة في اربعة لان البسيط ان
تحرك عن الوسط فهو الخفيف المطلق ان طلب نفس المحيط والا
فهو الخفيف المضاف وان تحرك الى الوسط فهو الثقيل المطلق
ان طلب نفس المركز والا فهو الثقيل المضاف والكيفيات الاربع

115

اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة زايدة على الصور
الطبيعية لقبولها الاشتداد والنقص وامتناع ان تكون الصور
كذلك وقابلة للكون والفساد ولانقلاب الماء هواء عند تاثير
الحرارة فيه كما في الابخرة الصاعدة والهوا ماء كما في القطرات
المجتمعة على ظاهر الكوز اذ ليس ذلك بالرشح والا لما حدثت
الا في الموضع الملاقي للماء ولما تولدت القطرات في داخل
الكوز المشدود راسه الموضوع في الجمد والنار تنقلب هواء
كما في النيران المولدة عندنا والهوا نارا كما في كير الحدادين
والحجر كما يفعله اصحاب الاكسير والماء حجرا كما في كثير من
المواضع فالهيولى مشتركة بينها لا يقال لو كان كذلك لكانت
الصور الجسمية باسرها حالة في هيولى واحدة لانا نقول
لا نسلم استحالته فانه يجوز ان يحصل للهيولى الواحدة بواسطة
المقدار والحال فيها وقربه من الفلك وبعده عنه استعدادات
مختلفة فتقبل صورا مختلفة يلزمها كيفيات مختلفة وهذه الاربعة
اسطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق
حصل منه هوائية ومائية وارضية وظاهر ان اجتماعها لا يكون
الا بحرارة طابخة ولها سبع طبقات الارضية الصرفة من
المركز والطينية والتي هي البر والبحر والغاد الوسه من الارض
المسخنة بشعاع الشمس والبخارية الباردة والصاعدة الى
الجو المنقطع عنها تاثير شعاع الشمس ويقال لها الطبقة الزمهريرية
والهوائية الممازجة للادخنة والنارية الصرفة البحث

الثاني في الاثار العلوية والسفلية الشمس تحلل من المياه والاراضي الشرطبة اذا اشرقت عليها اجزا هوايه تمازجها اجزا صغار مايه ويسمى المركب منها بخارا ويتصاعد الى الجو فان غلبت منه اجزا مايه بشعاع الشمس انقلب كله هوا والا فان سع الى الطبقة الزمهريرة ولم يكن هناك برد قوي تكاثف واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فان وصل الى اجزايه قبل اجتماعها نزل ثلجا وان فصل بعد اجتماعها انجمد ونزل وصار لشدة الحركة مستديرا وهو البرد وان لم يبلغ اليها البرد صار ضبابا ان كان كثيرا وان كان قليلا فان تكاثف ببرد الليل نزل طلا ان لم ينجمد وصقيعا ان انجمد وان لم يتكاثف بقي في الجو وان اشرقت على الاراضي اليابسة علقت منها اجزا نارية تخالطها اجزا ارضية يسمى المركب منها دخانا ويختلط بالبخار ويتصاعد معا الى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا ويحتبس الدخان فيه وطلب الصعود ان بقي على طبيعته والنزول ان ثقل وكيف كان يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد وقد يشتعل في الجو لشدة الحركة والمحاكة فيحدث منه البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا واذا وصل الدخان الى كرة النار وانقطع ايضا له من الارض فان كان لطيفا فان اشتعل وبقي فيه الاشتعال يرى كان كوكبا يقذف به وان لم يشتعل لكنه احترق وبقي فيه الاحتراق يرى كانه

وا

وانه ذو ذنب او حيوان له قرون وان كان غليظا ووصل الى كرة النار حدث منه علامات حمر وسود وقد يقف تحت كوكب ويدور مع النار بدوران الفلك فان لم ينقطع اتصاله من الارض يحترق وينزل احتراقه الى الارض فيرى كانه نار تنزل من السماء الى الارض وهو الحريق فاذا انكسر حر الدخان الصاعد الى الطبقة الباردة طلب النزول فيمتزج به الهوا فيحدث الريح وان لم ينكسر صعد الى كرة النار فرده الحركة الدورية للفلك فيتموج به الهوا فيحدث الريح ايضا ولهذا يكون مبادي الرياح فوقانية وقد يحدث الريح من تخلخل الهوا واندفاعه من جانب الى اخر والزوابع انما تحدث من التقا ريحين قويتين مختلفي الجهة متلقيان فيستديران ومما يحدث في الجو اجزا رطبة رشية صقيلة وضعها كوضع دايرة احاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراه عن الابصار فينعكس منها ضوء البصر الى القمر لان الاضواء اذا وقعت على الصقيل انعكست الى الجسم الذي وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضي منه اذا لم يكن جهته مخالفة لجهة المضي ويدل عليه التجربة فيرى ضوء القمر دون شكله لان المراة اذا كانت صغيرة انما تودي الضوء دون الشكل فيودي كل واحد من اجزا تلك الدايرة ضوءه فيرى دايرة مضيئة فيقال لها

الهالة واذا حصلت في خلاف جهة الشمس حين كانت
قريبة من الافق اجزاء شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة
وكان وراها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا الى
تلك الاجزا الرشية صارت الشمس في خلاف جهة النظر انعكس
شعاع البصر منها الى الشمس لكونها صقيلة فادت ضوء
الشمس دون الشكل لكونها صغيرة فيرى قوس قزح ويرى
مختلفة الالوان بحسب تركيب لون تلك الاجزا مع لون السحاب
والابخرة التي تحدث تحت الارض ان كانت كبيرة وانقلبت
مياها انشق الارض منها وحدث العيون ان كان لها مدد
واذا تولد تحت الارض بخار دخاني كثير المدد وكان
وجه الارض متكاثفا لا مسام له حتى يخرج منه تزلزل
الارض وربما تشق منه الارض لقوتها فتحدث منه
العيون وربما تخرج نارا لشدة الحركة والمواضع التي فيها
طبيعة كبريتية ترتفع منها في الليالي الحارة على تلك الطبيعة و
تخالط هواها الذي صار رطبا بسبب برد الليل فيصير ذلك
الهوا على طبيعة الادهان الشريفة للاشتعال فيشتعل من
انوار الكواكب فيرى مضيا البحث الثالث في المساكن
وما يتعلق بها اذا حصل بعض جوانب الارض وتلال
بسبب الاوضاع الفلكية والاتصالات الكوكبية وفي بعضها
وهاد واغوار سال الما بالطبع الى المواضع العميقة وانكشفت
المرتفعة والمساكن المعاونة لمعدل النهار اذا عريت عن

الاسباب

الاسباب العرضية كمجاورة البحار والجبال فهي اشد المواضع
اعتدالا لان الشمس اذا سامتتها في الاعتدالين مالت
عنها بسرعة لتزايد الميول بين دايرتي فلك البروج ومعدل
النهار هناك فلا تحدث السخونة والزمان فوق الارض مكثها
مساو لزمان مكثها تحتها فيعتدل حرارة النهار ببرودة الليل
ولما كانت الشمس تسامتها في كل دورة دفعتين كان هناك
صيفان ولكل صيف خريف وشتا وربيع لا يقال
تسخين الشمس في البلدة التي بعدها عن خطة الاستوا
ضعف غاية الميل كتسخينها في خطة الاستوا اذا كانت في
غاية الميل لكن تسخينها في البلدة المفروضة في تلك الحالة
شديد جدا فكذا في خطة الاستوا في جميع السنة شديد
جدا لانا نقول لا نسلم ان تسخينها في البلدة المفروضة
كتسخينها في خطة الاستوا في هذه الحالة فان القطب الشمالي
فيها مرتفع عن الافق فالقوس الظاهرة من مدار الشمس
اعظم من الظاهر في مدارها في خطة الاستوا لان دور
الفلك فيها ليس مستقيما فمكثها فوق الارض اذا كان في
البروج الشمالية اكثر من مكثها فوقها في خطة الاستوا
فتسخينها في خطة الاستوا في هذه الحالة اقل والمواضع
التي تسامت المنقلب الصيفي يكون في غاية السخونة لقلة
تزايد الميل فيكون الشمس كالواقفة على سمت الراس
ونهارهم الصيفية طويلة ايضا فيزداد السخونة البحث

الرابع في المزاج العناصر اذا امتزجت لا يفسد
صورها لانحلال المركب في الفزع والاسوق اليها وبقي
كل واحد منها على صرافة كيفيته لانا لا نجد في المركب
شيا من الكيفيات كما في البسايط بل يجري بينها فعل وانفعال
ولا يحصل ذلك الا عند تصغر الاجزا ولبس الكاسر لكيفية
كل واحد منها كيفية الاخر لامتناع ان يعود المنكسر كاسرا بل
صورته فيكون كل واحد منها فاعلا لصورته منفعلا بمادته
وحينئذ تحصل كيفية متشابهة في اجزا المركب متوسطة بين
الاضداد وهي المزاج ولما كانت الكيفيات اربعا
كانت المزاجات مركبة منها والمزاج ان كان على حاق
الوسط فهو المعتدل الحقيقي ولا وجود له في الخارج لان
المركب من البسايط المتساوية في الكيفيات لا يميل الى
حيز من احيازها لكون ذلك ترجيحا بلا مرجح فيميل كل واحد
منها الى حيزه الطبيعي والا لكان المطلوب بالطبع متروكا
من غير قاسر اذ لا عايق هناك يعوقه عنه وان لم يكن فهو
الخارج عن الاعتدال الحقيقي فان توفر عليه من العناصر
بكمياتها وكيفياتها القسط الذي ينبغي له فهو المعتدل والا
فهو الخارج عن الاعتدال والمعتدل بهذا المعنى الي
الثاني على ثمانية اقسام لان الاعتدال النوعي اما بالقياس
الى الخارج وهو الذي يحصل لنوع من الكاينات بالقياس
الى غيره كمزاج الانسان بالقياس الى الانواع الاخر واما

بالقيا

بالقياس الى الداخل هو الذي يحصل لاعتدال اشخاص
ذلك النوع كالمزاج الذي يحصل لاعتدال اشخاص الانسان
وعلى هذا القياس الاعتدال الصنفي بالقياس الى الخارج
والداخل والشخصي والعضوي وفي كل واحد من هذه الاعتدالات
عرض ولعرضه طرفا افراط وتفريط اذا خرج عنها بطل
ذلك المزاج والخارج عن كل اعتدال ثمانية اقسام ايضا
لانه اما ان يخرج عن الاعتدال بالكيفية الفاعلة فقط
فهو الحار او البارد او بالكيفية المنفعلة فهو الرطب او
اليابس او بهما وهو الحار الرطب او الحار اليابس او البارد
الرطب او البارد اليابس ولنا فيه نظر لان الخارج عن
الاعتدال لما لم يكن معتبرا بالقياس الى المعتدل الحقيقي
بل الى المعتدل الذي توفر عليه من العناصر بكمياتها
بالقياس وكيفياتها القسط الذي ينبغي له جاز ان يكون
خروجه عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين معا او بالكيفيتين
المنفعلتين معا او لكل واحدة من الكيفيات الاربع
نعم لو كان الاعتبار بالقياس الى الحقيقي كانت الاقسام
اقساما لا تزيد على الثمانية المذكورة **البحث الخامس في تكون**
الجبال والمعادن الحر الشديد اذا صادف طينا لزجا
اما دفعة او على مرور السنين عقده حجرا مختلفة ا [illegible] زا
في الصلابة والرخاوة فاذا وجدت مياه قوية الجري او رياح
عظيمة الهبوب انحفرت الرخوة وبقيت الصلبة وهكذا

تفعل السيول والرياح الى ان تغور غورا عظيما وبقي
الصلبة حجرا شاهقا وهو الجبل واما المعادن فسببها اختلاط
الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض المختلفة في الكم
والكيف على ضروب من الاختلاطات ومنها اما منطرقه
كالاجساد السبعة التي هي الذهب والفضة والرصاص
والنحاس والحديد والاسرب والخارصيني واما غير منطرقه
اما لغاية لينها كالزيبق او لغاية صلابتها كالياقوت ومنها
قد ينحل بالرطوبات كالاجسام الملحية مثل الزاج والنوشادر
وقد لا ينحل كالزرنيخ والكبريت وتولد الاجساد السبعة
من الزيبق فان كانا صافيين وانطبخ الزيبق بالكبريت
انطباخا تاما وكان الكبريت مع ذلك صافيا ابيض تولدت
الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة
تولد الذهب وان وصل اليه قبل استكمال النضج برد عاقد
تولد الخارصيني ان كان الزيبق صافيا والكبريت رديا
وان كان في الكبريت قوة محرقة تولد النحاس وان كان
الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيبق تولد الرصاص
وان كانا رديين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا
والكبريت محترقا رديا تولد الحديد وان كان مع رداءتهما
ضعيفي التركيب تولد الاسرب المقالة الخامسة في

النفس النباتية

ومن كمال الجسم طبيعي آلي من جهة ما يتغذى وينمو ويكمل

ويتولد اذ كمال سواء الذي يكمل به النوع واحترز بالاول
عن الثواني [illegible] الماسة [illegible] لم وساير الفضايل وبالطبيعي عن
الكمالات الصناعية كالتشكلات التي [illegible] وبالآلي عن كمالات
البسايط العنصرية والقوى النباتية فعلها لاجل الشخص
او لاجل النوع والاولى هي الغاذية وهي التي تحيل
الغذاء الى مشابهة المتغذي ليخلف بدل ما يتحلل والنامية
وهي التي تزيد في اقطار الجسم على التناسب الطبيعي
ليبلغ الى غاية النشو وانما قلنا تزيد في اقطار الجسم ليخرج
عنه الزيادات الصناعية فان الصانع اذا اخذ قدرا من
المادة فان زاد في طوله او عرضه نقص من عمقه وبالعكس
وقولنا على التناسب الطبيعي احترازا عن الزيادات الخارجة
عن المجرى الطبيعي كالورم وقولنا الى ان يبلغ الى غاية
النشو احترازا عن السمن والثانية المولدة وهي التي تفصل
جزءا من الغذاء بعد الهضم ليصير مبدأ الشخص آخر والمصورة تمام ص
وهي التي تفيد بعد استحالته في الرحم الصورة والقوى
والاعراض الحاصلة للنوع وفعل الغاذية لا يتم الا
بالجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة اما الجاذبة في المعدة
وفي الرحم وفي ساير الاعضاء اما في المعدة فلان حركة الغذاء
من الفم اليها ليست ارادية اذ الغذاء لا ارادة له ولا طبيعية
لان الانسان لو تقلب حتى يصير راسه على الارض ورجلاه
على الهواء امكنه ان يزدرد ازدرادا تاما فهي قسرية وليس ذلك

دفعا من الاعلى لان المرئ والمعدة وقت الحاجة
الى الغذا تجذبان الطعام من الفم عند المضغ من غير
ارادة الحيوان والمعدة تجذب الطعام الموافق بسرعة
فانه اذا حصل فيها طعام وبعده حلو واستعمل القي فان
القي يخرج الحلو في اخره وذلك تجذب المعدة اياه
الى قعرها واما في الرحم فلانها اذا كانت قريبة العهد
بانقطاع الطمث وخالية عن الفضول تجد الان وقت
الجماع بان احليله يجذب الى داخل واما في سائر الاعضا
فلانه لولا وجودها فيه لما اختص كل عضو بغذا اخصه
واما الماسكة ففعلها في المعدة اقتضا ان تحتوي
المعدة على الغذا احتوا تاما بحيث تماسه من جميع الجوانب
لا يكون بينها وبينه فرجة وليس ذلك لامتلا المعدة فان
الغذا اذا كان قليلا والماسكة قوية ولاقت المعدة حاد
الهضم ومتى لم يكن كذلك حصل في البطن قراقر وبطي
استمرا فيدل على وجودها في المعدة احتواوها على الغذا
من كل جانب بحيث لا يمكن ان يسيل منه شي اذا سرحنا
بطنه في الوقت وفي الرحم كونها منضمة انضماما شديدا
بعد اجتذاب المني اليها بحيث لا يمكن ان يدخل فيها
طرف الميل ولانه لو لم يكن فيها ماسكة لنزل المني لاقتضا
ثقله ذلك وفي سائر الاعضا بهذا السبب بعينه واما الهاضمة
فهي التي تغير الغذا الى حيث يصلح لان يصير جزا من

المغتذي بالفعل ومراتب الهضم اربع الاولى في الفم
لان سطحه متصل بسطح المعدة فان الحنطة الممضوغة
تفعل في انضاج الدماميل ما لا تفعله المطبوخة الثانية
في المعدة وهي ان يصير الغذا شبيها بما الكشك الثخين
وينفذ الى الكبد والثالثة في الكبد وهي ان يصير
بحيث يحصل منه الاخلاط الاربعة والرابعة في العروق
وهي ان يصير بحيث يصلح لان يصير جزا من المغتذي
بالفعل والهاضمة فعلها احالة ما جذبته الجاذبة وامسكته
الماسكة الى قوام صالح لان تحيله الغاذية جزا من
المغتذي بالفعل التام وبالهيئة الفضل لقبول فعل
الدافعة بتلطيف الغليظ وتغليظ الرقيق واما الدافعة
فلانه لولا وجودها لما وجدنا الامعا عند التبرز
كانها تنزع من مواضعها لدفع ما فيها الى اسفل
وكذلك الاحشا واما المولدة فمحلها هو المني وهو فضل
الهضم الاخير عند نضج الغذا في العروق وصيرورته
مستعدا استعدادا تاما لان يصير جزا من الاعضا
لان الضعف الحاصل من استفراغ المني اقوى من الحاصل
من استفراغ امثاله من الدم لاصابة الضعف في جوهر
الاعضا الاصلية دون الدم والقوة التي بها يستعد الاعضا
لقبول الحس والحركة الارادية تسمى القوة الحيوانية مع انها
عديمة الشعور واحتجوا عليها بان بقا ما في العضو المفلوج من

العناصر المتضادة المايلة الى الانفكاك على الاجتماع
نقاسر يعين على الامتزاج وليس هو المزاج وتوابعه
لتاخره عنه وليس قوة الحس والحركة لانتفائها عن العضو
المفلوج ولا قوة التغذية والا لكان النبات يستعد
لقبول الحس والحركة فهو قوة اخرى والجواب ان نقول
لا نسلم لو كان قوة التغذية لكان النبات مستعدا لذلك
فانه يجوز ان يكون غاذية النبات مخالفة بالنوع لغاذية
الانسان

البحث الثاني في النفس الحيوانية

وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك
ويتحرك بالارادة والقوى الحيوانية اما ظاهرة واما باطنة
والظاهرة هي الحواس الخمس وهي اللمس والذوق والسمع
والبصر والشم اما اللمس فقوة منبثة في جميع جلد البدن
يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغيرهما
من الملموسات وتفرق الاتصال وعوده واما الذوق
فقوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها
مشروط باللمس والرطوبة العذبة التي في الفم لتخالط ما يرد
على اللسان وتحصل الاحساس بكيفيته واما الشم فقوة
مودعة في زايدتي مقدم الدماغ شبيهتي حلمتي الثدي
يدرك ما يلاقيهما من الروائح وليس ادراك الرائحة بان ينحل
من الجسم ذي الرائحة شيء ويخالط الهوا ويصل الى الحاسة
والا لاستحال ان ينحل من المسك اليسير ما يحصل منه رائحة
منتشرة انتشارا يمكن ان يشم منه في مواضع كثيرة رائحة
مثل الاولى بل لان الهوا يتكيف بتلك الكيفية ويؤديها
الى الحس واما السمع فقوة مودعة في العصب المفروش
في مقعر الصماخ تدرك ما يؤدي اليها الهوا المنضغط بين
قارع ومقروع والصوت القائم بالهوا الواصل الى
الصماخ مسموع وهو ظاهر وكذا القائم بالخارج والا لما
ادركنا جهته واما البصر فزعم اصحاب الشعاع ان الابصار
بخروج الشعاع من البصر وملاقاته المبصر وهو باطل والا
لوجب ان نرى بعض ما ليس في مقابلتنا عند هبوب
الرياح لتشوش الشعاع وانتقاله الى الجهات المختلفة
والا لانخرقت الافلاك عند رؤية الكواكب ولما اختلفت
الاجسام عند رؤية ما في باطن الزجاج والتوالي باطلة
ولان ولان حركته حينئذ اما طبيعية او قسرية او ارادية
والاول باطل والا لكانت الى جهة واحدة وكذا الثاني
لان القسر على خلاف الطبع ولا طبع ولا قسر وكذا الثالث
والا لكان الخارج حيوانا متحركا وكان الادراك
حاصلا له لا لنا ذهب الشيخ الى ان الابصار انما
يحصل بعد انطباع صورة المبصر في الرطوبة بين
الجليدية التي في العين وتاديها الى الحس المشترك
التي في مقدم الدماغ لان الاقرب يرى اعظم والا
لما اختلف مقداره في الرؤية عند القرب والبعد

وكيفيه ذلك ان المرئي اذا كان على بعد مفروض فان
الخطين الخارجين من البصر الملتقيين على طرفي المرئي
محيطان بزاوية عند البصر وترتسم صورة المرئي فيها ثم
اذا بعد عن ذلك الموضع كان الخطان الخارجان من البصر
الملتقيان طرفي المرئي محيطان بزاوية اصغر فترتسم صورة
المرئي فيها فيرى اصغر واما مدركة ومتصرفة والمدركة
فقط اما مدركة للصورة بعد غيبتها عن الحس واما مدركة
وهي للمعاني الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو وهي
التي تحفظ المعاني الجزئية والمدركة المتصرفة هي التي
تتصرف في المدركات الجزئية في الخيال بالتفصيل والتركيب
بان تركب صورة انسان ذا راسين او في تفصيل راسه
عن بدنه حتى تحصل لها صورة انسان عديم الراس وهذه
القوة تسمى مفكرة وان استعملتها النفس الناطقة ومتخيلة
ان استعملتها القوة الوهمية ويدل على وجود الحس المشترك
وجوه احدها انا نحكم على هذا الحلو بانه هذا الابيض
والحكم على الشيئين لابد ان نحضرهما وليس هذا الحكم للنفس
الناطقة لان مدركاتها كلية فهو لقوة اخرى لا يقال
لو كان الحكم على الشي بشي يستدعي تصورهما لكان لنا قوة
تدرك الكلي والجزئي معا ضرورة انا نحكم على هذا الانسان
بانه انسان والتالي كاذب لانا نقول لا نسلم كذبه فان
النفس كما تدرك الكلي فقد تدرك الجزئي على وجه كلي بان

يدرك مثلا ماهية الا [illegible] موصوفة بعوارض كلية تحصل
من مجموعها صورة مطابقة للانسان الشخصي وثانيها انا
نرى القطرة النازلة خطا مستقيما وليس ذلك في الخارج
بالضرورة ولا في القوة الباصرة لان البصر لا يدرك
الا ما يقابله فهي في قوة اخرى تسمى الحس المشترك وثالثها
ان النايم يشاهد صورا اخر ليست موجودة في الخارج
والا يشاهدها كل من كان سليم الحس ولا في الحس
الظاهر لتعطله بالنوم بل في قوة اخرى يشاهدها لا
على سبيل التخيل بل على سبيل المشاهدة واما الخيال
فهي قوة تحفظ الاشباح ويدركها بعد الغيبوبة وهي
مغايرة للحس المشترك لان الصور [illegible] في الحس
المشترك مشاهدة دون المنطبعة في الخيال واما القوة
الم[illegible] ايرة لهما لان فعلها التركيب والتفصيل
ولا كذلك فعل هاتين القوتين واما القوة الوهمية
فهي تدرك المعاني الجزئية غير المحسوسة وهي مغايرة
لما يدرك الصور ويحفظها ويتصرف فيها والحافظة تدرك
المعاني الجزئية وتحفظها ولا كذلك البواقي فهي مغايرة
لها ومحل الحس المشترك مقدم البطن الاول من الدماغ
والخيال موخرة ومحل الوهم والمتخيلة البطن الاوسط
والحافظة البطن الموخر وانما علم اختصاص هذه القوى
بهذه المواضع لان الافة لو تطرقت الى احد هذه المواضع

ا[illegible]ز وشل العو[illegible]ن نسبتها [illegible] امحركة فباشة
اوفاعلة بالباعث [illegible] السوقه وبي شهوانيه ان كانت
حامله على حدث الملائم والصاد وعصبيه ان كانت حامله
على دفع المكروه والغلبة و[illegible] التي يصدر عنها
تحريك الاعضا بواسطه [illegible] ادخا[illegible] هي
المبدا القريب [illegible] لنفس الانسانيه معنى كمال اول
لجسم طب[illegible] جهة ما يفعل الافاعيل الكائنه بالاختيار
الفكري والاستنباط بالراي الانساني [illegible] قوة نظرية
باعتبار ادراكها الامور الكلية وحكمها بنفيه [illegible] بعض
وقوة عملية باعتبار [illegible] البدن واستنباطها الصناعات
المخصوصة [illegible]ن كالفلاحة والصناعة و[illegible] منها
في العوالم [illegible] سوفيه هياة انفعالية كالضحك والبكاء [illegible]
والحيار ومن قوة مجردة عن المادة لما [illegible]
ايراده في هذه الرسالة ولنواصب العقل الحمد بلا [illegible]
والصلوة والسلام على
محمد وآله وصحبه

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı | Reisülküttap Mustafa Ef.
Yeni Kayıt No
Eski Kayıt No. 569